عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع التمويل ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

أحلام مصطفى محمود بليدي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1441 هـ / 2019 م

واقع التمويل ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

إعداد:

أحلام مصطفى محمود بليدي

بكالوريوس الإدارة والريادة – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

إشراف : د. ثمين هيجاوي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية

المستدامة –كلية الدراسات العليا من معهد التنمية

المستدامة – جامعة القدس

1441 هـ /2019

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة الرسالة

واقع التمويل ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

إعداد: أحلام مصطفى محمود بليدي

الرقم الجامعي: (21620162)

المشرف: د. ثمين الهيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 11/11/2019 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم

1-رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين الهيجاوي التوقيع: .....

2-ممتحناً داخلياً: د. فراس بركات التوقيع: .....

3-ممتحناً خارجياً: د. محمد عوض التوقيع .....

القدس – فلسطين

1441 هـ / 2019 م

الإهداء

إلى من بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)... إلى والدي الحبيب ووالدتي الغالية... إلى إخوتي أخواتي... إلى جميع أفراد عائلتي... إلى كل من ساهم بمساعدتي في إنجاح رسالتي... زملائي بالجامعة والعمل... إلى أرواح شهدائنا الأبرار... إلى أسود الحرية القابعين خلف قضبان الأسر... وإلى الجرحى البواسل... إلى وجعي... وتاريخي... هو الحاضر والمستقبل والباقي فينا (وطني فلسطيــن).

أحلام مصطفى محمود بليدي

إقرار:

أقرُّ أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، و أن هذه الدراسةَ أو أي جزءٍ منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع.....

أحلام مصطفى محمود بليدي

التاريخ: 2019/11/11

الشكر والتقدير

دائماً وأبداً الشكر لله سبحانه وتعالى، بما مَنه الله عليَّ من نعمةٍ وفضلٍ، بروحٍ تهوى العملَ والمثابرة، وتجيير أي عملٍ لله تعالى في سبيل الوصول إلى تغيير حاضرنا لمستقبل مشرق.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى معلمي ومشرفي الدكتور ثمين الهيجاوي؛ لما قدمه لي خلال إشرافه على رسالتي، وأتوجه بالشكر الكبير إلى الوالدة الأم الحنون عمتي هالة بليدي والتي ساهمت بتذليل جميع الصعاب من أجل الوصول إلى الجهات صاحبة العلاقة للرسالة، وأشكر إدارة مفوضية التعبئة والتنظيم لما قدموه لي من دعم معنوي وتسهيلات بالحركة للتواصل مع الجهات اللازمة لتوفير المعلومات.

كما أتقدم بالشكر إلى أ. مروان زهد على ما قدمه من مساعدة في التحليل الإحصائي واستقراء النتائج.

وكل الشكر والتقدير لكل موظفي بلديات مدن شمال الضفة الغربية خصوصاً بلدية نابلس وبلدية قلقيلية على ما قدموه لي من مساعدة لإنهاء مهمتي، كما أتوجه بالشكر لجميع موظفي بلدية طولكرم وخصوصاً وحدة التخطيط الإستراتيجي، والشكر للأصدقاء الذين ساهموا بتسهيل المهمة في بلدية سلفيت وجنين

والله ولي التوفيق

أحلام مصطفى محمود بليدي

مصطلحات الدراسة :

التمويل: ويعرف بأنَهُ الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، حيث يعتبر الوقت شيء مهم وأساسي وخاصةً في تحديده بشكل دقيق، كما يكتنف التمويل بعض المخاطر في حال عدم توفره بالوقت المطلوب؛ لتنفيذ أي مشروع مهما كان نوعه وحجمه، كما يؤثر مصدر التمويل على قرار وتنفيذ المشروع في عملية التسديد (الحاج، 2002، ص21).

التمويل الدولي: هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، وتكون هذه العلاقات إما على شكل سلع أو على شكل أموال ترافقها السلع والخدمات فيما بين دول العالم، وتكمن أهمية التمويل كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي (حسيني، 2002، ص29).

التمويل المحلي: كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعاظم الاستقلالية المحلية عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة على الأهداف المحددة (النعاس، 2016، ص8).

التنمية المستدامة: هي عبارة عن عمليّة إدارة قواعد الموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية (صلاح، 2019، www.mawdoo3.com، 10-8-2019).

الهيئة المحلية: تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، حيث يتولى إدارتها من قبل مجلس يحدده أعضاؤه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاءه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات (قانون رقم(1)، 1997، 16-8-2019).

فريق التخطيط الاستراتيجي (تعريف إجرائي): وهو فريق مكون من مجموعتين مختصين في عناصر التنمية المستدامة (الاقتصاد، والاجتماع، والبيئة، والحكم الرشيد) وذات خبرة في مجالات التنمية، المجموعة الأولى أعضاء موظفين داخل الهيئة المحلية في وحداتهم الإدارية، والمجموعة الثانية من المجتمع المحلي والقاعدة الشعبية القادرة على بلورة متطلبات المجتمع يختلف عدد الفريق من مدينة إلى أخرى، حيث يتراوح عددهم في معظم المدن من (10-17)

فرداً حسب ما يتم الاتفاق عليه داخل الهيئة المحلية، بحيث يتولى هذا الفريق بناء خطة إستراتيجية تنفذ خلال

(3 – 4) سنوات ضمن مشاريع تنموية.

المختصرات

المصطلح	الاختصار باللغة الانجليزية	الاختصار باللغة العربية
NGOs	Non-governmental organization	المنظمات الغير حكومية
GEF	Global Environment Facility	صندوق البيئة العالمية
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
FAO	Food And Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
MIC	Municipal International Cooperation	التعاون الدولي البلدي
GIZ	German society for international cooperation	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع التمويل ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر فريق التخطيط الإستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية، ويتحقق ذلك من خلال التعرف إلى التمويل ودوره في أبعاد التنمية المستدامة وهي المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكم الرشيد في الهيئات المحلية، كما هدفت التعرف إلى واقع سياسات الممول من وجهة نظر فريق التخطيط الإستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية، كما هدفت إلى معرفة معوقات التمويل في الهيئات المحلية.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، نظراً لملاءمته لطبيعة البحث، حيث صممت أداة الدراسة من استبانه تحتوي على (6) محاور لتجيب على أسئلة الدراسة لتحقق أهدفها، من خلال المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية (نابلس، طولكرم، جنين، قلقيلية، سلفيت) وكانت عينة الدراسة من فريق التخطيط الإستراتيجي المكون من (78) عضواً، وهم رؤساء الوحدات الإدارية ذات العلاقة والاختصاص داخل الهيئة المحلية بالإضافة الى المشاركين المختارين الممثلين للمجتمع المحلي وهم ذات اختصاص في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحكم الرشيد، في مدن شمال الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية، سلفيت)، و تم توزيع الاستبانة على جميع الفرق الموجودة في المدن وجمع جميع الاستبانات التي وزعت كاملة.

أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات الممول لها دور كبير في تنفيذ المشاريع التنموية حيث يؤثر دور حجم التمويل في إتمام المشروع أو عدم إتمامه، كما أن نوع التمويل له دور تنموي سواء كان مادياً والذي يساهم في إنشاء المشاريع الجديدة الاستثمارية أو صيانة بعض من هذه المشاريع، أو التمويل الذي يأتي على شكل أجهزة ومعدات تكون تكلفتها عالية ولا يمكن للهيئة المحلية توفيرها بسبب ارتفاع تكلفتها مما يساهم في عدم إهدار الأموال، كما أن موقع تنفيذ المشروع يساهم في تقليص أو زيادة حجم البقعة الجغرافية من الاستفادة وعدم تركز المنفعة في منطقة معينة مثل وسط المدينة أو في أحياء معينة وإهمال مناطق يمكن أن تشكل منطقة سيادة مهمة.

كما توصلت الدراسة أن دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة جاء ضعيفاً خاصة في المساهمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤكد أنه لا يمكن الاعتماد على التمويل بشكل مطلق لأنه لا يساهم في استدامة واستمرارية قطاع الاقتصاد أو نموه، كما بين الدراسة أن الجانب الاجتماعي حاله مثل حال الجانب الاقتصادي، علماً أن هذين الجانبين مهم في النمو الاقتصادي وصمود المجتمع أمام العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبينت الدراسة أن للتمويل له دور كبير في مساهمته بالحكم الرشيد والإدارة خاصةً في توضيح معنى ومفهوم مصطلح النزاهة والشفافية والحكم الرشيد، حيث نلاحظ ذلك في بعض المدن ، حيث تشيد إلى التمويل بالحكم الرشيد أكثر من مدن أخرى مثل سلفيت، كما أن الأنثى تشيد بشكل أكبر من الذكر بالتمويل وهذا نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الممولين والدول المانحة بالجانب الجندري من ضمن المصطلحات التي تحقق التنمية المستدامة كما ورد في بعض الدراسات السابقة.

كما وتوصلت الدراسة أن من أهم المعوقات التي تعترض التمويل في جميع الهيئات المحلية هو ارتفاع تكلفة بعض المشاريع خاصة المشاريع التي لها علاقة بالصرف الصحي، كما أن من أهم المعيقات هو فرض الشروط من قبل الممول الخارجي على المشاريع التنموية.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تعميم مفهوم وأهمية التنمية المستدامة على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال البرامج والنشاطات التي تقدمها الهيئات المحلية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب الاهتمام بالتمويل من خلال إدارته عبر وحدة إدارية خاصة بالتمويل في الهيئة المحلية بالمشاركة مع المجتمع المحلي. وضرورة المتابعة والتقييم للتمويل ولجميع المشاريع المقامة من خلال التمويل، ومن الدول المناحة وقياس أثره التنموي من أجل أخذ القرار المناسب في الاستمرارية، كما أوصت الدراسة إلى الاستغلال الأمثل للتمويل سواء كان التمويل من الخارج أو محلي، كما أوصت بتدريب جميع أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي ليكونوا أكثر حساسية لمعرفة احتياجات المجتمع.

The reality of financing and its role in achieving sustainable development in local government in cities of the northern West Bank

Prepared by: Ahlam Mustfa Mahmmod Bleidi

Supervised by: Dr. Thameen Hijawi

Abstract

This study aimed to get acquainted with the reality of financing and its role in achieving sustainable development from the point of view of the strategic planning team in the local authorities in the cities of the northern West Bank, and this is achieved through identifying funding and its role in the dimensions of sustainable development, which are economic, social and environmental contributions and good governance in local bodies, It also aimed to get acquainted with the reality of the policy of the financier from the point of view of the strategic planning team in the local authorities in the cities of the northern West Bank, as well as to know the obstacles to funding in the local authorities.

To achieve the aims of the study, the researcher used the descriptive approach, due to its relevance to the nature of the research, where the study tool was designed from a questionnaire containing (6) axes to answer the study questions to achieve its goals, through a comprehensive survey of the study community consisting of local bodies in the cities of the northern West Bank (Nablus, Tulkarem, Jenin, Qalqilya, Salfit) The study sample was from the strategic planning team consisting of (78) members, who are heads of the relevant administrative units and specialization within the local authority in addition to the selected participants representing the local community and they are specialized in the economic, social and Aria and good governance, in the cities of the northern West Bank (Tulkarm, Nablus, Jenin, Qalqilya, Salfit), and the questionnaire was distributed to all teams in the cities and collect all the questionnaires distributed complete.

The results of the study showed that the policies of the financier have a significant role in the implementation of development projects where the role of the volume of financing affects the completion or non-completion of the project, just as the type of financing has a developmental role, whether material, which contributes to the creation of new investment

projects or the maintenance of some of these projects, or Funding that comes in the form of devices and equipment whose cost is high and which the local authority cannot provide due to its high cost, which contributes to not wasting money, and the project implementation site contributes to reducing or increasing the size of the geographical area of benefit and the lack of concentration of benefit in a specific area such as the city center or In my neighborhood Certain areas and neglecting areas can constitute an important area of sovereignty.

The study also found that the role of finance in achieving sustainable development was weak, especially in economic and social contributions, and this confirms that funding cannot be relied upon absolutely because it does not contribute to the sustainability and continuity of the economic sector or its growth, as the study showed that the social aspect is the same as the case of the side Economic, knowing that these two aspects are important in economic growth and society's resilience to political, economic and social obstacles, and the study showed that finance has a major role in its contribution to good governance and management, especially in clarifying the meaning and concept of the term integrity, transparency and good governance, where Notice that in some cities, where she praises funding for good governance more than other cities such as Salfit, and the female also praises more than male for funding and this is the result of increased interest by donors and donor countries in the gender aspect among the terms that achieve sustainable development as mentioned in some Previous studies.

The study also concluded that one of the most important obstacles to financing in all local bodies is the high cost of some projects, especially projects that have a relationship to sanitation, and that one of the most important obstacles is the imposition of conditions by the external financier on development projects.

Among the most important recommendations reached by the study is the necessity to generalize the concept and the importance of sustainable development to society in terms of economic, social and environmental through programs and activities provided by local bodies, and the study also concluded that funding must be taken care of through its administration through an administrative unit for funding in the local body with participation With the local community. And the need for follow-up and evaluation of funding and for all projects established

through financing, and from donor countries and measuring its development impact in order to take the appropriate decision in continuity. The study also recommended the optimal use of financing, whether funding from abroad or locally, and also recommended that all members of the strategic planning team be trained to be more Sensitive to know the needs of society.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1. مشكلة الدراسة

3.1 مبررات الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أسئلة الدراسة

7.1 محددات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر التمويل عامل مهم ومؤثر في دورة حياة المشاريع، كما لها في جميع القطاعات لأنه المحرك الأساسي لبناء الهيكل التنظيمي والإداري وعملية التنفيذ والمراقبة والمتابعة الخاصة بالمؤسسات.

حيث تضطر بعض المؤسسات والمشاريع أو حتى بعض أنظمة الدول، بتبني أهداف من يقوم بتمويلها بشكل متوازي مع السياق العام الخاص بها، لذلك يعتبر التمويل من المراحل الخطرة التي يمكن أن تؤثر أو تغير من مبادئ أو أهداف هذه الجهات، وتتحكم مصادر التمويل في ذلك سواء تحدثنا عن تمويل داخلي مثل تمويل الحكومة أو غيرها، أو من مصادر خارجية وهي الأكثر شيوعاً وأكثر الجهات خطورةً عند اتخاذ القرار بالموافقة على التمويل.

إن معظم المؤسسات والمشاريع داخل الأراضي الفلسطينية خاصة التابعة لمؤسسات الدولة أو الخاصة أو غير ذلك، يمكنها أن تتلقى معونات بمثل هذا النوع، ويعتبر الحكم المحلي من الجهات الأوفر حظاً من غيرها لما تحمله في خططها التنموية من مشاريع وبرامج بحاجة إلى ميزانية معقولة لإقامتها وقادرة على تمويلها ودعمها لخلق فرص ومجالات أخرى من أثرها التنموي، وتنفيذاً للخطة الإستراتيجية النابعة من المجتمع، لذلك هذا البحث يركز على هدف رئيسي هو البحث في مدى مساهمة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة والتي تضم في عناصرها أساسيات التنمية خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن الهيئات المحلية مؤسسات يمكن من خلالها ممارسة حكومة مصغرة عن الدولة الأم، لذلك فهي انعكاس لأعمال الحكومة بطريقة أدائها ومهماتها المنوطة بها لتترجم أداء الدولة بشكل عام في بعض الأحيان، وبطريقة تصرفها بالموارد المتاحة واستخدامها بشكل جيد، من خلال التنسيق ما بين الوحدات والأقسام الإدارية داخل الهيئات المحلية متخصصة في التخطيط الاستراتيجي، كما يمكنها أن تعكس علاقتها مع مواطنيها المحليين بالشراكة الحقيقية والفعلية بينهم، لبلورة الخطط التنموية وما يتماشى مع احتياجات المواطن منسجماً مع الخطة الوطنية العامة للحكومة، ومع ما تكلفت به الهيئات المحلية لقيادة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

تشكل التنمية أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستقر مستدام خاصة بعد توجه العالم نحو مسار مختلف قد يجلب الكوارث البشرية والبيئية المحتملة نتيجة الاستغلال الغير كفؤ والجائر بحق الموارد الطبيعية، لذلك جاء هدف التنمية المستدامة محاولة ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، باستغلال هذه الموارد من خلال تكامل ثلاث من عناصرها، وهو الجانب الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة (تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني، 2014).

وعند تتبع التاريخ الحافل للتنمية المستدامة نلاحظ أن هناك فترات مهمة وقاتلة قضت على الموارد الطبيعية التي تعتبر مؤشر لبقاء البشرية بخير، فمثلاً حضارة قرطاج كان يسكنها أكثر من مليون نسمة، وفي تلك الفترة تمتعت هذه الأرض بوفرة من المواد الغذائية التي تنتج عبر زراعة الأراضي الزراعية الخصبة المنخفضة الواقعة بين الساحل وجبال الأطلس، وبعد غزو قرطاج من قبل الدولة الرومانية جعلت قرطاج (تونس) مستعمرة تؤمن المأكل وتوريد الطعام منها للإمبراطورية الرومانية، مما أدى إلى تدهور الأرض وإفقار الناس على مر التاريخ حتى هذه الأيام، ونتيجة للاستخدام الجائر بحق الأراضي الزراعية والامتداد نحو مناطق أخرى بسبب انخفاض نسبة الإنتاج من المحاصيل الزراعية وتدمير الأرض بشكل نهائي. وعلى العكس من حضارة قرطاج حضارة واد النيل (مصر) أي منذ أيام كليوباترا إلى القرن العشرين قامت على أساس مستدام، ذلك لأن الفيضان السنوي الذي كان يحدث في فصل الصيف يوفر عنصرين أساسيين للزراعة وهي المياه والخصوبة مما جعل الناس الذين يعيشون حول منطقة واد النيل يشتهرون بالزراعة الى أيامنا هذه، ولكن بنسب أقل بسبب الاستعمار، والذي بدوره أدى الى انخفاض نسبة الانتاج وانخفاض جودته نتيجة تدخل الغزو الخارجي لها (الهيتي، 2009).

وفي عام 2015 تم إقرار مفهوم التنمية المستدامة بشكل فعلي وأخذت تتبناه جميع دول العالم بما فيها الدول المتقدمة من أجل خلق مجتمع يتمتع بالرفاهية المجتمعية والاقتصادية على حد سواء، وبذلك يتوجب على الهيئات المحلية مهمة إضافية هي تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال تحقيقه للتنمية المستدامة بشكل متكامل وبذلك تكون قد التزمت بتنفيذ خطة التنمية المستدامة كونها القادرة على معرفة احتياجات المجتمع والأقرب منه ومن احتياجاته (الهيتي، 2009).

2.1. مشكلة الدراسة

في جميع الدراسات ركزت أبحاثها على موضوع التنمية من منظور اقتصادي من جهة واجتماعي من جهة أخرى كما هو الحال نفسه بالسياسي، حيث بينت علاقتها بأنواع أخر للتمويل جاءت من جهة دينية مثل التمويل الوقفي أو التبرعي، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين الدور الذي يمكن أن يقوم به التمويل تجاه التنمية المستدامة، خاصة أن معظم الدول القادرة على تقديم المنح والتمويل للدول النامية تتبنى في أهدافها هذا المفهوم حديث النشأة، لذلك تكمن مشكلة هذه الدراسة في طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما واقع التمويل ودوره في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية؟

3.1 مبررات الدراسة

إن من أهم الدوافع والمبررات لإجراء مثل هذا البحث كان من خلال ملاحظة حجم التمويل الكبير الذي يصل إلى الهيئات المحلية والتي لا يمكن أن يكون له الدور الواضح في بعض المشاريع لبعض من المدن المهمة في شمال الضفة الغربية بالمقارنة مع مدن مجاورة لها وتمتلك نفس البيئة والطبيعة الجغرافية، كما أن كثرة التذمر من قبل المواطنين تجاه الخدمة المقدمة لهم، والمطالبة في تنفيذ بعض الاحتياجات، لذلك تم البحث عن أهم المحاور المشتركة التي يمكن أن يتلقي بها المجتمع مع الهيئات المحلية، وهي بلورة الخطة التنموية الإستراتيجية.

4.1 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: التعرف على مدى أهمية مساهمة التمويل في إحداث التطور أو التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد بالإضافة إلى الجانب البيئي في مدن شمال الضفة الغربية.

الأهمية التطبيقية: وتركز على الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها من قبل المعنيين في الهيئات المحلية.

5.1 أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

الهدف الرئيسي: التعرف إلى واقع التمويل ودوره في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف إلى واقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية".

2- التعرف إلى دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

3- التعرف إلى دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

4- التعرف إلى دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

5- التعرف إلى دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

6- التعرف إلى معوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

6.1 أسئلة الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الإستراتيجي؟

وينبثق عن السؤال الأول مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية؟

2- ما دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية؟

3- ما دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية؟

4- ما دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية؟

السؤال الثاني: ما دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الإستراتيجي؟

السؤال الثالث: ما معوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

السؤال الرابع: هل تختلف المتوسطات الحسابية واقع التمويل في التنمية المستدامة في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الهيئة المحلية، الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي)؟

السؤال الخامس: هل تختلف المتوسطات الحسابية لدور التمويل في التنمية المستدامة في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية تبعا للمتغيرات الديموغرافية (الهيئة المحلية، الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي)؟

7.1 منهجية الدراسة:

حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في الدراسة وتم اختبار العينة من خلال المسح الشامل واثر ذلك تم تصميم استبانة تتكون من ستة محاور من اجل أن تحقق أهداف الدراسة، حيث ركز المحور الأول عن واقع السياسات التمويلية أما المحور الثاني والثالث والرابع والخامس تركز على أهم المساهمات التي يمكن للتمويل أن ينجزها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحكم الرشيد حيث تم ربطها مع الخطة الاستراتيجية التنموية التي تسعى لتحقيق التنمية االمستدامة، أما المحور السادس ركز على أهم المعيقات التي يمكن أن تعترض التمويل.

7.2 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الهيئات المحلية لمدن شمال الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية، سلفيت)

أما عينة الدراسة تكونت من (فريق التخطيط الاستراتييجي) كما هو متعارف عليه وكما تم تسميته أو التعريف عنه كفريق من قبل المنسقين العاملين في وحدة التخطيط الاستراتيجي في جميع الهيئات المحلية لمدن شمال الضفة الغربية التي اجريت عليها الدراسة، حيث تكون هذا الفريق من جميع موظفي وحدة التخطيط الاستراتيجي وحدة التنمية الاقتصادية ومن مدراء الوحدات الإدارية ذات الاختصاص وأعضاء من المجلس البلدي وممثلين من المجتمع المحلي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم (78) عضواً.

7.3 حدود الدراسة:

1- الحدود البشرية: فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية المكون من موظفي داخل الهيئة المحلية ذات العلاقة، وممثلين من المجتمع المحلي مختصين بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكم الرشيد.

2- الحدود المكانية: الهيئات المحلية مدن شمال الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية، سلفيت)

3- الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2019-2020).

4- الحدود الموضوعية: واقع التمويل ودوره في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

7.4 محددات الدراسة:

من أهم المعيقات التي واجهت هذه الدراسة والباحثة

1. صعوبة التنسيق مع البلديات وعدم التفرغ في بعض الاحيان للحديث عن المواضيع الخاصة بالدراسة داخل الهيئة المحلية
2. كما أن فريق التخطيط الاستراتيجي لا يوجد له مكان أو وحدة ادارية مخصصة داخل الهيئة المحلية لأن معظم أعضاء الفريق مكون من داخل الهيئة المحلية والباقي من خارج الهيئة المحلية موزعة على مؤسسات أو شركات مثل (مديرية الزراعة، الغرف التجارية، مقر المحافظة، مؤسسة فاتن للاقراض، وغيرها من المؤسسات التي تمثل المجتمع المحلي)، وهذا أجبر الباحثة على استخدام العلاقات الشخصية أو علاقات العمل وغيرها لتخفيف من حدة وصعوبة جمع الاستبيانات من العينة في جميع المدن.
3. قلة المختصين في موضوع التنمية المستدامة.

7.5 هيكلية الدراسة:

تضمنت الدراسة خمسة فصول:

الفصل الأول الإطار العام للدراسة: ويتضمن المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، محددات الدراسة.

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة: ويتضمن الأدب النظري، الدراسات السابقة، التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثالث: ويتضمن الطريقة والإجراءات، منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة الدراسة، الاختبار المسبق للأداة، صدق أدوات الدراسة، ثبات أدوات الدراسة، متغيرات الدراسة، إجراءات تنفيذ الدراسة، المعالجات الإحصائية.

الفصل الرابع: ويتضمن نتائج الدراسة.

الفصل الخامس: ويتضمن الاستنتاجات والملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 التمويل

2.2 أشكال التمويل

3.2 شروط التمويل

4.2 أبعاد التمويل

5.2 الخطوات التي يجب أن تسلكها المؤسسات أو الدول المانحة من أجل أن تقدم مشروع ما.

6.2 السياسة الإقراضية للبنك الدولي

7.2 أهمية التمويل للمِؤسسات الأهلية

8.2 تمويل التنمية المحلية

9.2 مصادر التمويل في الهيئات المحلية

10.2 التمويل المقدم إلى فلسطين بشكل رسمي منذ عام 1994 حتى عام 2017

11.2 إخفاق المؤسسات المالية الدولية في مساعدة الفقراء.

12.2 التنمية المستدامة

13.2 مفهوم التنمية المستدامة

14.2 مؤشرات التنمية المستدامة

15.2 خصائص التنمية المستدامة

16.2 أهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015

17.2 أهم المبادئ التي تسعى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بوظائف الهيئات المحلية

18.2 واقع التنمية في فلسطين

19.2 آليات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين

20.2 الهيئات المحلية

21.2 تعريف الهيئة المحلية

22.2 دور الهيئات المحلية

23.2 مسؤوليات الهيئات المحلية

24.2 الهيئات المحلية وعلاقتها بالمشاركة

25.2 الوظائف الرئيسية للهيئات المحلية

26.2 شروط نجاح التنمية في البلديات والهيئات المحلية

27.2 معيقات المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية

28.2 التخطيط التنموي الاستراتيجي

29.2 منهجية التخطيط الاستراتيجي

2.2 الدراسات سابقة

1.2.2 الدراسات العربية

2.2.2 الدراسات الأجنبية

4.2 التعقيب على الدراسات السابقة

1.2 التمويل

التمويل: هو تزويد المؤسسة أو الدولة بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وبرامجها في كافة المجالات، حيث تتنوع مصادر وأنواع التمويل (حماد، 2016).

كما تم تعريفه على أنه: تطبيق مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الأفراد والمنظمات لإدارة الأموال وعلى وجه الدقة، أي بتحديد الاحتياجات للأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالمشاريع. حيث يشمل هذا المصطلح ثلاث جوانب وهي دراسة النقود وإدارة الأموال ورقابتها، وتحديد مخاطر أدائها وتقييمها في سبيل وضع الخطط التنموية في الإدارة المحلية (النعاس، 2016، ص8).

التعريف الإجرائي للتمويل: هو عبارة عن عملية الحصول على الأموال من مصادرها الخارجية أو الداخلية أو المحلية، بحيث تقوم المؤسسة بإدارتها وصرفها على نشاطات أو برامج أو مشاريع تنموية حسب الأولويات التي تراها مناسبة، بحيث تخضع لشروط وسياسات معينة يمكن أن تفرض من الجهات المانحة سواء كانت مؤسسة أو دول مانحة، بحيث تعمل المؤسسة ضمن خطط وسياسات موطنها الأصلي، بحيث تتأثر بأجندة أو سياسات خارجية، كما يمكن أن تخضع لمعايير التمويل الداخلي من قبل الحكومة والمؤسسات المعنية وذات الاختصاص، مثل معايير تتعلق بمدى الإنجاز وعدد السكان، ومعايير مختصة بمستوى الموازنة.

2.2 أشكال التمويل

حيث تعددت أشكال التمويل منها المباشر والغير المباشر وهذا يترتب عليه بعض الإشكاليات في بعض الأحيان وخاصة المشاريع التي يمكن أن ترتبط بوقت محدد، فهناك أشكال للتمويل كما بينها (عبد الهادي، 2012):

1- التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن علاقة مباشرة ما بين المقرض والمقترض دون وجود أي وسيط بينهما أو تدخل أي طرف ثالث سواء مصرفي أو غيره، حيث يمثل المقترضين إما أن تكون الجهة أفراد أو مؤسسات خاصة أو هيئات حكومية. التمويل الغير مباشر: في حالة التمويل الغير مباشرة تكون العلاقة مختلفة ما بين المقرض والمقترض حيث يمتثل وسيط رسمي ما بين الطرفين إما وسطاء ماليين مثل سماسرة الأوراق المالية في الأسواق المالية، أو من خلال المصارف.

2- التمويل المحلي والتمويل الدولي : يتنوع التمويل حسب مصدره وحجمه ونوعية التمويل مادي أم مالي، وكل مصدر له طابعه الخاص، إما من حيث الحجم والوقت أو السياسات الائتمانية، أو مصدره من السوق أو المؤسسات المالية الداخلية وتمويل مصادر السوق المالية والهيئات المالية الدولية. لذلك أصبح هناك مصدران للتمويل إما أن يكون محلياً أي من داخل الحدود الجغرافية للمشروع سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن هناك تمويلاً دولياً؛ أي أن المصدر يكون خارج الحدود الجغرافية أو من مؤسسات متواجدة بنفس المكان ولكن حكوماتها الأم تكون من دولة أخرى مثل البنك الدولي أو هيئات ومؤسسات ليست حكومية وغير تابعة لها.

3.2 شروط التمويل

تقوم الدول المانحة بوضع بعض الشروط التي يمكن من خلالها أن تحقق بعض من أهدافها الإستراتيجية بشرط أن تتلاءم مع الشروط أو الأهداف التي يجب أن تحققها الدول المتلقية للتمويل، هناك بعض الدول تضطر لبعض التنازلات عن أهدافها من أجل الحصول على التمويل، أو تخضع لسياسات يمكن أن لا تتلائم مع سياقها الوطني أو الاقتصادي أو حتى الاجتماعي من أجل الحصول عليه، وتتلخص شروط التمويل بما يلي (حماد، 2016، ص50-51):

1- مشروطية المساعدات: التدخل في نظام الدولة وفرض بعض الإجراءات منها الإصلاح الديمقراطي والتعدد الحزبي، والانتخابات الحرة وتحسين سجل حقوق الإنسان، كما تتضمن بعض الشروط التنازل عن بعض ثوابتها، وسياساتها الضريبية وأسعار الصرف. كما أن هناك بعض الشروط تأتي لمصلحة وعلاج جذري للمسائل الإدارية تتعلق بهيكل ونطاق المؤسسة من أجل إعادة بنائه بالشكل السليم والبدء بالمشاريع بالشكل السليم.

2- سياسات وشروط ودوافع المانحين: يركز المانحون في الاتفاقيات المبرمة ما بينهم وبين الدول المقترضة على الجانب السياسي من أجل أن تتماشي مع أهدافهم السياسية والأيديولوجية الخاصة بهم، كما يساهم المانحون بتعديل النظام الانتخابي المتعدد الأحزاب ضمن إطار الديمقراطية والعدالة المجتمعية وحماية حقوق المدنية والإنسانية، كما يشجع المشاركة المجتمعية والشعبية في الحياة السياسية. أما الدوافع الفعلية للمانحين منها يكون ضمن أهداف معلنة والبعض الآخر غير معلن عنها، حيث ترتكز على جزأين إما أهداف تتعلق بالأفكار وأهداف تتعلق بالمصالح.

وترى الباحثة بأنه يجب أن تلتقي جميع السياسات التمويلية بنقطة مشتركة في تحقيقها لبعض الأهداف لجميع الأطراف، ويمكن أن تكون هذه الشروط من الشروط الإصلاحية لإدارة المشاريع وتسعى في إدامتها، وهناك شروطَ تكون تعجيزية أو هدفها واضح وهو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتلقية، ويعتبر هذا جزء من التبعية حيث نلاحظ بعض التغيرات السياسية المفاجئة تجاه بعض الدول وهذا يصدر دائماً من الدول الضعيفة اقتصادياً.

إن اهتمام المؤسسات الدولية المانحة بتطبيق السياسات التي تفرضها عليهم حكوماتهم ومؤسساتهم لتحقيق أهدافها تلعب دوراً هاماً في تحديد مصير اقتراح المشروع ومن أهم الشروط التي يأخذها بعين الاعتبار من قبل الممولين ما يلي: (المركز الفلسطيني للاتصالات والدراسات التنموية، 2010)

1- سياساتهم التمويلية.

2- كفاءة أداء المؤسسة لتنفيذ المشروع المقترح.

3- السمعة السائدة عن المؤسسة.

4- ويشترط الممول في أن يعكس المشروع المقترح أهداف الممول بصورة واضحة.

وترى الباحثة أن السياسات المالية والشروط التي تفرضها بعض الجهات المانحة للدول او المؤسسات المتلقية يمكن أن يكون لها جانبين منه الايجابي والاخر سلبي في ذات الوقت، ومن أهم سلبياته:

1- خضوع المشاريع أو الدول المتلقية للتمويل، لسياسات تمويلية غير مواتية وغير ملائمة لظروف وطبيعة المنطقة الجغرافية.

2- تتحكم الظروف السياسية بسياسة التمويل حيث يؤدي إلى خسارات لا يمكن توقعها لاحقاً، فالقرارات السياسية إما أن توقف المشاريع وعدم إتمامها وتدميرها وإما أن تنجزها ويعود بشكل ايجابي على المجتمع.

3- هدر الأموال في جوانب يمكن أن تكون ليس في صلب المشروع مثل المصاريف الإدارية والتي يتم التعامل معها كما لو أنها ضمن ظروف اقتصادية لبلد مصدر التمويل وارتفاع تكلفتها بالمقارنة مع المصاريف الإدارية المحلية منخفضة التكلفة.

4- الحصول على بعض المعلومات التي يمكن أن تؤثر على المجتمع من خلال دراسة طبيعتها والمحاولة في التأثير على وجهات نظر.

أما الايجابيات التي يمكن أن تتلخص بما بخص التمويل كما يلي:

1- تطبيق بعض المصطلحات الحديثة والتي تشكل معياراً ومقياساً لنجاح المؤسسة مثل مبادئ الحكم الرشيد.

2- الالتزام بالمعايير الإدارية الناجحة كمقياس لجلب التمويل وخاصة المعايير التي يتم فرضها على المتلقي للتمويل، مما ساهم في تحسين الأداء بسبب المراقبة والمتابعة

3- إكساب الموظفين أو العاملين مع هذه المؤسسات ببعض من المهارات الإدارية التمويلية، وتطبيقها في بعض الأحيان.

لذلك يجب النظر إلى أهم الايجابيات التي يمكن أن نستفيد منها أثناء التعامل مع هذه الدول للاستفادة والوصول إلى مشاريع ذات قيمة ونتائجها ذات فائدة على المجتمع.

4.2 أبعاد التمويل

نتيجة للسياسات وشروط التمويل ينتج عنه نتائج مباشرة أو غير مباشرة أي لها علاقة بالمشروع ذاته وفي بعض الأحيان لها علاقة بنتائج المشروع الممول الذي يمكن أن ينعكس على الجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية حيث يرى (حماد، 2016) أن أبعاد التمويل تكمن فيما يلي:

1- البعد الأول: المانح له الحق في معرفة جميع الظروف، وهو المتحكم من أجل خدمة أجندته الخاصة سواء كان معلناً عنها أو غير واضحة.

2- البعد الثاني: أن المانح هو حكومة أو مؤسسة دولية أو منظمة عالمية لديها خلفية وأجندة ولها خطة وسياسة، وأشخاص لديهم أفكار ما يتداولونها مع المقترضين.

3- البعد الثالث: إن الدول التي تقترض الأموال من الدول المانحة هي الحصة الأكبر في العالم وتصنف على أنها الدول النامية وهي الأكثر فقراً رغم غناها بالموارد الطبيعية، وجميع هذا يعتبر أجندات مهمة وراسخة في أذهان المانحين.

5.2 أهم الخطوات التي يجب أن تسلكها المؤسسات أو الدول المانحة من أجل أن تقدم مشروع ما

ومن أجل أن تتم الموافقة عليه، هناك بعض الخطوات والمراحل التي يجب الوقوف عليها، ويمكن أن تكون هذه الخطوات قادرة على إبراز أهم الجوانب المفيدة للمشروع والصحيحة التي تساهم في سيره بالشكل السليم، ومن أهم الخطوات اللازمة إتباعها عند تقديم أي مشروع هو كالآتي (المركز الفلسطيني للاتصالات والدراسات التنموية، 2010):

1- كفاءة أداء المؤسسة: ويظهر ذلك من خلال البرامج التي يتم تنفيذها بشكل جيد وناجح، ومن خلال بعض البرامج التي تم تنفيذها وواجهت بعض الصعوبات فتصبح أنشطتها كفيلة في أن تعطي صورة جيدة عن أداء المؤسسة، كما يتضح أيضاً في طبيعة العلاقات التي ترتبط بالمؤسسة ومدى قوتها أو ضعفها فهو مؤشر في رسم صورة عن أسلوب العمل ومستوى أداء المؤسسة.

2- أخذ معلومات كافية عن المؤسسة المستهدفة: مثل تاريخ ورسالة المؤسسة ومنطقة خدماتها والمنتفعين منها، كما أن مصادر التمويل لها دور مهم في تحديد رسالة المؤسسة بشكل أفضل، ومن خلال البرامج الحالية في التي تعملها بها.

3- التعرف على ظروف المجتمع: حيث يعتبر من أهم الخطوات التي يجب معرفتها لضمان نجاح المشروع واستمراريته، ويتضح ذلك من خلال التعرف على أهداف المشروع التي يجب أن تكون مقبولة ومتوافقة مع معتقدات وطبيعة المجتمع، وتقدير الحجم المادي والمعنوي لفكرة المشروع المقترح من قبل الفئة المستهدفة، أو المجتمع قادراً على تحديد طبيعة أفراده، واتساق احتياجات المجتمع بطريقة هرمية حسب الأولوية والأهم، والتوصل إلى اتفاق ما بين أفكار المشاريع التي تطرحها الجهة المانحة مع التفكير المجتمعي والسعي إلى إيجاد حلول مقبولة لدى الطرفين.

6.2 السياسة الإقراضية للبنك الدولي

تتجلى سياسة البنك الدولي في تقديم المنح والقروض لدول الأعضاء في عدة جوانب مهمة، بحيث تعتمد على معايير خاصة بالصندوق الدولي، وتحمل هذه المعايير بعضاً من الأهداف الواضحة في تقديم خدماتها الإيجابية وبعضاً من الأهداف غير المعلن عنها حيث يقوم الحسيني بتوضيحها من خلال البنود التالية (الحسيني، 1996):

أولويات منح القروض: يعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات العالمية التي تقدم المنح والمساعدات لجميع الدول النامية أو الدول التي تعاني من ضائقة مالية، بحيث يتخذ أولويات أساسية وجوهرية لاعتماد المشروع:

1- يقوم البنك بدراسة إمكانية السداد لهذه الدولة المقترضة.

2- ويجب أن يكون المشروع ذو جدوى اقتصادية واجتماعية.

3- تخصيص قروض البنك لتغطية تكاليف استيراد السلع الأساسية التي تحتاجها المشاريع الإنتاجية في البلد المقترض.

4- كما يحافظ البنك الدولي على العلاقات بينه وبين الدول المقترضة من أجل متابعة أهم الإنجازات التي توصلت إليها الدول المقترضة وخاصة المتابعة المالية.

فالبنك الدولي يعمل بشكل مكثف مع الحكومات إلى جانب الأفراد والمؤسسات الخاصة في الدول النامية. بسبب الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الجهة المقترضة، كما أن الحكومات لها القدرة في إعطاء المعلومات التي يحتاجها البنك بما يخص المشكلة الاقتصادية الواقعة.

وترى الباحثة بأن البنك الدولي يقوم بتشجيع الدول والحكومات أن تقوم بنفسها على تولي المشاريع والبرامج الخاصة بها وبمجتمعاتها لما لها من أهمية في نجاح هذه المشاريع كونها هي الأقدر في توليها وقيادتها، لذلك يدعو البنك الدولي للتعاون مع المنظمات غير الحكومية (NGOs) لتعزيز مشاركة الأفراد في برامج التنمية، إضافة إلى مساهمة المشاريع الممولة من البنك، كما يشجع القطاع الخاص لأنه يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خلق فرص العمل ورفع مستوى الدخول، من خلال تبني السياسات الاقتصادية السليمة مثل عمل مشاريع استثمارية أخرى.

6.2.2 تقييم القروض

يتبنى البنك بعض المعايير الرئيسية لضمان نجاح المشاريع التي يدعمها، من خلال تقييم القروض حيث تخضع لبعض المعايير المتفق عليها من قبل الطرفين، ويجب على الدولة أو المؤسسة التي تتلقى التمويل أن تستفيد بشكل عملي من التقييم الخاص بالقروض، للكشف عن أهم النتائج التي يمكن أن يصل إليها المشروع الخاضع للتمويل، ودراسة مستقبلية لما سوف يصل إليه المشروع في حال اعتمد بشكل دائم عليه، لذلك يرى الحسيني أن تقييم القروض يجب أن يحقق معايير الصندوق الدولي حسب ما يلي (الحسيني، 1996):

1- ينبغي على المشروع أن يحقق على الأقل 10٪ من العائد الاقتصادي، وهو الحد الأدنى الذي يطلبه البنك الدولي.

2- ثم يقوم البنك بإعادة تقييم المشاريع الممولة بعد الانتهاء من سحوبات القروض، حيث تقود عملية التقييم المذكورة تعزيز الدخل الداخلي والخارجي للبنك، وتعزيز شفافيته. وتقوم عملية التقييم على مرحلتين: وهي إجراء تقييم لكل عملية كاملة، ومن ثم تقييم النموذج الممثل بالعمليات المنجزة بصورة مستقلة ويتم ذلك من قبل قسم تقييم العمليات التابع للبنك.

وترى الباحثة أنه ومن خلال سياسات البنك الدولي في الإقراض فإنه يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يحدد الحد المطلوب من العائد على المؤسسة، ولكن هذا لا ينعكس بشكل واضح في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تقدم المساعدات فقط من جانب إنساني، كما أنه لا يمكن أن يقدم الحلول للحلقة الأضعف من أجل البقاء والاستمرار.

6.2.3 متابعة الإقراض

إن قرار دعم المشاريع من قبل البنك الدولي يعتمد على أثر المشروع التنموي الممول، ويجب أن يكون المشروع جديراً بالدعم، كما تعتبر عملية الإقراض هي من أهم المحاور الرئيسية التي تخلق الحوار المكثف ما بين البنك الدولي والدول المقترضة من أجل إيجاد منظومة قادرة على تشكيل التنمية بما يتناسب مع متطلبات مجتمع الدولة المقترضة، وبالرغم من أن مهمة الإقراض هي من أساسيات ومهمات البنك الدولي، إلا أن البنك يقوم بمهام أخرى مثل عملية التقييم والتي يمكن أن يتبعها عدة نشاطات، خاصة أن عملية التقييم قادرة على اكتشاف مواطن الضعف خاصة إذا تمت

مقارنتها مع المعايير المتفق عليها عالمياً، عملية التقييم في هذه الدراسة يجب أن تجرى بشكل اعتيادي، لأن معظم (الحسيني، 1996):

1- تقديم المساعدات المتعلقة بالموازنة العامة والمساعدات الفنية للمشاريع، من خلال تقديم المشورة المرتبطة بالموازنة العامة، وتخصيص الموارد، وبناء المرافق الصحية، وإقامة البنى الارتكازية.

2- تقديم التدريب من خلال معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك حيث يتولى الأفراد من الدول المقترضة التدريب لإعدادهم بشكل مناسب لإنجاز برامج التنمية .

3- مراقبة المشاريع والاستفادة من أخطاءها.

وترى الباحثة إن متابعة القروض تتجسد من خلال قياس مدى نجاعتها وتأثيرها على المشاريع بكافة أنواعها سواء كانت ربحية أو خدماتية أو غير ذلك ومدى تحقيق الهدف، كما يمكن قياس مدى تحسن مستوى الأداء كما يتم الوقوف على الأخطاء أو الانحرافات عن الهدف المنشود وإعادة النظر في خطة أدائه، ومن خلال هذه الدراسة تم ملاحظة غياب التقييم من قبل بعض الهيئات المحلية لمصادر التمويل وآثاره التنموية على المشاريع المقامة، خاصة أن بعض منها يعانون من الشروط المفروضة من قبل الجهات المانحة سواء كانت داخلية أو خارجية والتي تكاد أن تكون تعجيزية بالنسبة لهم، دون مراعاة الظروف التي تمر بها الهيئة المحلية والمتعلقة بالسيطرة الإسرائيلية أو التبعية الاقتصادية، لذلك يجب تقييم القروض على أساس الأثر الفعلي ونسبته، و مقدار الدروس المستفادة من الحالات السابقة للتمويل، والعمل على عدم تكرار الخسائر الناجمة من التمويل أو أخطائه المتكررة في كل مشروع، والحسم في أن يكون هناك أثراً فعلياً على أرض الواقع.

6.2.4 أسعار القروض

تتسم أسعار قروض البنك بسعر فائدة ثابتة ولفترات طويلة، بوصفها أكثر ملائمة مقارنة بالقروض في الأسواق العالمية بالرغم من أن أحد مصادر تمويل البنك هي الأموال المحصّلة من أسواق رأس المال، وسبب التناقض يعود إلى الحقائق التالية (الحسيني، 1996):

1- إن حملة أسهم البنك أي الحكومات الأعضاء فيه لا يحصلون على أية فائدة أو أرباح موزعة على مساهماتهم، ثم أن البنك يفرض على جميع مقترضيه نفس سعر الفائدة الذي يحددها عند الاقتراض.

2- يستطيع البنك الاقتراض بأسعار ملائمة.

3- إن أسعار الفائدة التي يقررها البنك غير مناسبة بما يقابلها من سعر في البلدان الأخرى، مما يجبر المقترضين بدفع سعر فائدة أعلى يمكن أن يفوق العائد من المشروع.

6.2.5 استراتيجية البنك الدولي لمساعدة الدول المثقلة بالديون

لدى البنك الدولي عدة استراتيجيات من بينها التخلص من الديون المثقلة، من خلال تقديم القروض تحت شرط تنفيذ بعض البنود من أجل التخلص منها، لكن خطة وإستراتيجية البنك يمكن أن لا تتناسب مع ظروف الدولة مما تزيد من عبئها المالي ويعود ذلك لعدة أسباب لظروف سياسية أو اقتصادية مثل ارتفاع سعر العملة بالمقارنة مع عملة البلد المقترض، أو بسبب قلة الخبراء، أو تصرف الأموال في مواضع ليست مفيدة، وتتلخص الاستراتيجيات لدى البنك الدولي لمساعدة الدول المثقلة بالديون كما يلي (الحسيني، 1996):

1- زيادة الدعم المالي للتكييف الهيكلي.

2- مضاعفة الحوار السياسي مع حكومات الدول الأعضاء بغية تحديد التغيرات الهيكلية اللازم إجراءها.

3- الاستمرار في تمويل الاستثمار، وتوسيع الطاقات الإنتاجية.

4- الاستمرار في التخلص من الفقر، وتخفيض أثر أزمة الدين والتركيز على اقل الأفراد دخلاً، وحث المقرضين التجاريين والرسميين على تقديم الدعم الكافي للدول المدينة.

7.2 أهمية التمويل للمِؤسسات الأهلية

إن تمويل المؤسسات الأهلية من أهم الخطوات التي يمكن من خلالها ضمان استمرارية توصيل الخدمة لجميع فئات المجتمع بكافة أطيافه، كما تعتبر الهيئات المحلية المحطات الرائدة في تقديم الخدمات، كما تكمن أهمية التمويل في دعم التنمية الشاملة بجميع جوانبها بطرق غير مباشرة، ومن جهة أخرى يعتبر (حماد، 2016) أهمية التمويل للمؤسسات الأهلية يكمن في ما يلي:

1- يعتبر التمويل من القوة الدافعة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها وأنشطتها.

2- كما يساهم باستقرار المركز المالي للمنظمة الذي هو عماد بقائها واستمراريتها.

3- كما يمكن أن يتم استخدام الأموال في إقامة المشاريع التطويرية أو التنموية.

8.2 تمويل التنمية المحلية

تقوم المؤسسات على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها تحتاج إلى متطلبات مالية لتحقيقها، وهذا ينطبق على الهيئات المحلية والتي بدورها توفر الموارد الطبيعية التي تمثل كيان الدولة ومستواها، بحيث يمكن استغلالها واستخدامها بالطرق المثلى، وتحقق أهدافها بتفاعل العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبشرية والقانونية والمالية لخدمة المواطن، لذلك يعتبر التمويل المحلي من الأساسيات التنمية المحلية في الهيئة المحلية، وهو مورد مالي يتوفر من عدة مصادر محلية، مما يساهم في تعظيم استقلالية الهيئة المحلية عن الحكومة المركزية، ولكن في حال كانت الموارد الطبيعية غير مستغلة بالشكل الأمثل فإن الهيئة المحلية تضطر لعدم استقلالها عن الحكومة لحاجتها للتمويل من خلالها، لذلك عملية التمويل ومصدر التمويل هو من يشكل الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات داخل النظام الإداري للهيئة المحلية، علماً أن الشروط التمويل المحلي هو أن يتوفر في نطاق الهيئة المحلية، ومن أهم شروط التمويل المحلي كما أوردها (بوسمينة، 2017) هي:

1- محلية المورد: أي أن يكون المورد في نطاق الوحدة المحلية

2- ذاتية المورد: استقلالية الهيئات المحلية في تحديد سعر الموارد بحدود معينة، من اجل تلبية احتياجاتها المالية واحتياجات المجتمع

3- سهولة تسيير المورد: أي سهولة الحصول عليه وسهولة التوصل إلى تكلفة الحصول عليه.

9.2 مصادر التمويل في الهيئات المحلية

تتعدد مصادر التمويل في الهيئات المحلية، وكما أسلفنا الذكر أن المصدر يجب أن يكون ضمن نطاق الهيئة المحلية من خلال المصادر التالية (بوسمينة، 2017):

1- الموارد الجبائية: وهي الموارد المالية التي تحصل عليها البلدية نتيجة جبايتها من المواطن لها، مثل الضرائب والرسوم والصناديق.

2- الموارد الغير جبائية: وهي التمويل الذاتي الذي يستدعى على البلدية في أن تقوم باقتطاع جزء من الإيرادات الموارد وتحويله إلى قسم الاستثمار.

3- مداخيل الممتلكات: وهي جميع العقارات والأراضي والأماكن التي تمتلكها البلدية وتقوم بتأجيرها أو غير ذلك من أجل أن تحصل على الأموال، كما لها البلدية حرية التصرف بما أنها مصدر مدر للأموال.

وإضافة إلى ما ذكر سابقاً صنف صندوق وإقراض البلديات إيراداته على النحو التالي (صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، 2019):

1. **موارد الاستغلال:** وهي من إحدى الأدوات التي تساهم في استقلالية الهيئة المحلية وهي عبارة عن خدمات تقدمها البلدية ويمكن لها ان تجني الأموال نتيجة الخدمة المقدمة.
2. **الإعانات** أو التبرعات والهبات والمساعدات التي يجب أن يوافق عليها المجلس.
3. **القروض:** وبموجب القانون يجوز للمجلس الهيئة المحلية أن يقترض أموالاً من أية جهة بعد موافقة الوزير فإذا استلزمت معاملة الاقتراض كفالة السلطة التنفيذية وجب أخذ موافقة مجلس الوزراء على ذلك.
4. الحصة التي تخصصها السلطة للهيئات المحلية.
5. **صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية:** حيث يتم تمويل الهيئات المحلية من خلال الآليات يمكن أن تساهم في تطوير الهيئة المحلية، وذلك من خلال معايير رئيسية أولها الأداء والتي تستحوذ على 50% من نسبة المنح ومن ثم عدد السكان من العوامل التي تحدد نسبة التمويل للهيئة المحلية ومن ثم معيار الحاجة الذي يعطي ما نسبة 20% من التمويل للهيئة المحلية، حيث يتم تصنيف البلديات بناءً على امتلاك أدوات معززة للأداء واستخدام هذه الأدوات. وبناء على ذلك فقد تم صياغة 16 مؤشر تعكس الأداء الفعلي للبلديات في مجال ممارسات الإدارة الرشيدة. على أن يتم تخصيص الأموال اعتماداً على تصنيف كل بلدية، بحيث تحصل البلديات التي تقع في مراتب أعلى على تمويل أكبر من تلك التي تقع في درجات أدنى من التصنيف. حيث يعمل البرنامج بشكل متواصل مع البلديات ذات التصنيف المتدني لمساعدتها في الارتقاء إلى درجات أعلى.
6. التمويل من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية.

7. المانحون الدولين مثل:

أ. الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD): منظمة حكومية، تسعى للتنمية بالأنشطة الخاصة بالصناعة والتجارة، حيث تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ومن أهدافها المساواة بين الجنسين ودعم القطاع الخاص، والحد من الفقر، والنمو الاقتصادي، ومواجهة التحديات التنمية المشتركة.

ب. الحكومة الدنماركية، والتعاون الألماني والوكالة السويدية للتنمية الدولية والحكومة البلجيكية والإتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية واتحاد البلديات الهولندية.

ج. البنك الدولي (WB): البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث يهدف إلى تخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة المتعتعة بالأهلية الإنمائية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض، أو خدمات استشارية وتحليلية وغيرها.

كما تصف محاور مصادر التمويل المحلية إلى ثلاث محاور حسب وزارة الحكم المحلي (موقع وزارة الحكم المحلي، 2019، 18-8-2019)

1- الإيرادات التشغيلية ضريبة الأملاك، رسوم النقل، أي منح أو مساعدات.

2- إيرادات بواسطة البلديات مثل رسوم رخص البناء، رسوم المجاري، رسوم النفايات، رسوم الحرف والصناعات.

3- إيرادات أخرى وتشمل رسوم تصديق الشهادات، اشتراكات مكتبة، إيجار أملاك البلدية، غرامات، بيع لوازم ومعدات، وفوائد بنكية.

10.2 التمويل المقدم إلى فلسطين بشكل رسمي منذ عام 1994 حتى عام 2017

منذ عام 1994 وحتى نهاية عام 2017 ، بلغت المساعدات الخارجية المقدمة إلى فلسطين 36.5 مليار دولار أمريكي، وتم تقديم (1.06) مليار دولار أمريكي كقروض و(35.4) مليار دولار أمريكي كمنح حسب موقع اقتصاد فلسطين، وكانت أعلى المساعدات خلال عهد السلطة الوطنية الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي ومؤسساته بمبلغ (6.57) مليار دولار أمريكي تشكل ما يقرب من (18٪) من إجمالي المساعدات، المساعدة التالية هي المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (5.74) مليار دولار أمريكي تشكل ما يقرب من (15.7٪) من إجمالي المساعدات، تليها المملكة العربية السعودية بمبلغ (3.6) مليار دولار أمريكي يمثل (9.8٪) من إجمالي المساعدات الخارجية. لا تشمل هذه الأرقام مساهمتها في ميزانية الأونروا، إن أكثر من

(70٪) من إجمالي المساعدات المقدمة لفلسطين تأتي من (10) دول فقط والهيئات الدولية على النحو التالي: الاتحاد الأوروبي ومؤسساته (18٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (15.7٪) ، المملكة العربية السعودية (9.8٪) ، الإمارات العربية المتحدة (5.7٪)، النرويج (4.7٪)، ألمانيا (4.6٪)، المملكة المتحدة (3.5٪)، البنك الدولي (2.9٪) (لا يشمل ذلك قرض بمبلغ (269) مليون دولار)، اليابان (2.6 ٪)، فرنسا (2.5٪) (موقع اقتصاد فلسطين، 2019).

10.2.1 المساعدات العربية

شكلت المساعدات العربية المقدمة للفلسطينيين حوالي (23٪) من إجمالي المساعدات وتوزيعها على النحو حسب اقتصاد فلسطين كما يلي: (موقع اقتصاد فلسطين، 2019)

المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية (42.8٪) والإمارات العربية المتحدة (25.9٪) والجزائر (10.3٪) والكويت (8.5٪) وقطر (8.5٪) و(4.1٪) من الدول العربية الأخرى.

10.2.2 دعم وزارة المالية

فيما يتعلق بالدعم المباشر للخزانة والميزانية الحكومية منذ عام 1994 وحتى عام 2017، كانت المساعدات على النحو التالي: (اقتصاد فلسطين، 2019)

كانت أعلى المساعدات من المملكة العربية السعودية بقيمة (3) مليارات دولار أمريكي تشكل(21.75٪) ، يليها الاتحاد الأوروبي ومؤسساته بمبلغ (2.9) مليار دولار أمريكي تشكل (20.68٪)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (1.54) مليار دولار أمريكي (10.98٪)، والجزائر (800) مليون دولار تشكل (5.71٪)، والنرويج مع حوالي (700) مليون دولار تشكل (4.97٪) من إجمالي الميزانية.

10.2.3 الدين العام – القروض الخارجية

بلغ إجمالي الدين الخارجي (1.06) مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2017. تم توزيع الدين على النحو التالي: (اقتصاد فلسطين، 2019)

جدول 1.1 توزيع إجمالي الدين الخارجي بحلول نهاية عام 2017.

المبلغ	الجهة الدائنة
513 مليون دولار	صندوق الأقصى
37.1 مليون دولار	البنك الإسلامي للتنمية
14.3 مليون دولار	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
269 مليون دولار	البنك العالمي
50.7 مليون دولار	بنك الاستثمار الأوروبي
2.3 مليون دولار	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
20.3 مليون دولار أمريكي	صندوق الأوبك
135.3 مليون دولار	اسبانيا وايطاليا

10.2.4 المساعدات الواردة من خلال الأونروا

إلى جانب (36.5) مليار دولار التي تلقتها فلسطين، قدمت البلدان والجهات المانحة الأخرى الدعم إلى الأونروا بمبلغ (16.5) مليار دولار بين عامي (1994 و2017). يأتي (76.5٪) من المساعدات المقدمة للأونروا من خلال (10) مانحين على النحو التالي (موقع اقتصاد فلسطين، 2019):

1- الولايات المتحدة الأمريكية (4.47) مليار دولار أمريكي تشكل (27.06٪) من إجمالي ميزانية الأونروا.

2- الاتحاد الأوروبي ومؤسساته (2.96) مليار دولار أمريكي تشكل (17.95٪) من إجمالي الميزانية.

3- المملكة المتحدة (1.03) مليار دولار أمريكي تشكل (6.26٪) من إجمالي الميزانية.

4- السويد (0.89) مليار دولار تشكل (5.4٪) من إجمالي الميزانية.

5- المملكة العربية السعودية (0.89) مليار دولار أمريكي تشكل (5.4٪) من إجمالي الميزانية.

6- ألمانيا (0.58) مليار دولار أمريكي تشكل (3.53٪) من إجمالي الميزانية.

7- النرويج (0.58) مليار دولار أمريكي تشكل (3.53٪) من إجمالي الميزانية.

8- اليابان (0.55) مليار دولار أمريكي تشكل (3.31٪) من إجمالي الميزانية.

9- سويسرا (0.34) مليار دولار أمريكي تشكل (2.07٪) من إجمالي الميزانية.

10- الدنمارك (0.32) مليار دولار أمريكي تشكل (1.93٪) من إجمالي الميزانية.

11.2 إخفاق المؤسسات المالية الدولية في مساعدة الفقراء.

مضى أكثر من عشرين سنة على بدء المؤسسات المالية الدولية في تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي ولم يشهد الفقراء سوى تقدماً طفيفاً. وفي الحقيقة تدل حالات عديدة على أنه ربما تكون سياسات هذه المؤسسات قد ألحقت أذى أكثر من النفع الذي حققته، ومن المؤكد أنها لم تُعِر اهتماماً كافياً للآثار التوزيعية لبرامجها. وتظهر بيانات البنك الدولي أن عدد الفقراء (الذين يقل دخل الفرد منهم عن دولارين يوميا) قد ازداد في كافة المناطق باستثناء منطقة شرق آسيا والباسيفيك بين الأعوام (1991 و2004). ويوجد لدى معظم الأسر الفقيرة شخص واحد على الأقل يحصل على أجر، ولكن الأجور الزهيدة وخاصة للعاملات هي السبب الرئيسي للفقر، وفي الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من دولار واحد لليوم) خلال أكثر من عقدين من التكيّف الهيكلي، حيث ارتفع العدد حسب بيانات البنك الدولي من (164) مليون في (1981) إلى (298) مليون في 2004م (الاتحاد الدولي للنقابات، 2008، ص5).

12.2 التنمية المستدامة

12.2.1 قبل الظهور الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة حسب ما ورد عن الهيتي:

ظهرت التنمية المستدامة بشكل ليس رسمياً حسب ما ورد عن الهيتي حيث كان ظهورها كما يلي (الهيتي، 2009):

1- ظهرت التنمية المستدامة في عام 1972 من خلال تقرير لعلماء الاقتصاد والاجتماع والبيئة لتوضيح دور السكان في استنزاف الموارد الطبيعية.

2- كما ظهر في عام 1981 من خلال تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة.

3- وظهر في عام 1987 عندما أشادت إليه رئيسة الوزراء النرويجية بتكليفها لإعادة دراسة المشكلات البيئية.

4- أما الظهور الرسمي حيث وافقت دول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر ريو عام 2012 على بدء عملية وضع خطة للتنمية لعام 2015، وبعد ذلك العام تم وضع خطة لتنفيذ التنمية المستدامة لتحقيق 17 هدفاً لغاية 2030.

12.2.2 خلفية حول خطة التنمية المستدامة

للبدء في المرحلة التالية من التنمية المستدامة والبدء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة جاءت بعض الأفكار والملاحظات سبقت عملية بلورة أهدافه القابلة للتغير بعد تنفيذه في مدته، وإن استعراض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إيجاد طريقة جديدة للتفكير حول كيفية العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة، وحول ما ينبغي أن يتبع من الأهداف عند انتهاء مدتها في العام 2015، حيث وافقت دول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر ريو في 20 يونيو 2012 على بدء عملية وضع خطة للتنمية مستدامة لما بعد العام 2015، من خلال عمليات التشاور التي جمعت العديد من أصحاب المصلحة، تمت صياغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما فيها أهداف التنمية المستدامة التي يجب أن تتحقق في حلول عام 2030 (رشماوي، 2018).

بنية خطة التنمية المستدامة لعام 2030

اعتمدت الأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية وثيقة "تحويل عالمنا" خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1/70) حيث يشار إلى هذا القرار في هذه الوثيقة بخطة التنمية المستدامة، حيث تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إعلان (17) هدفاً، و(169) مقصداً وتم وضع مؤشرات خاصة بهذه المقاصد في وقت لاحق. بحيث توفر خطة العام 2030 سبيلاً للاستجابة بطريقة شاملة للتحديات العالمية الرئيسية الراهنة مثل الصراعات والفقر وتغير المناخ والتمييز ضد النساء والفتيات والحاجة إلى العمل المنتج واللائق إلى جانب النمو الاقتصادي (رشماوي، 2018).

13.2 مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة تم تعريفه من خلال وظيفة الجهات التي تعنى بالتنمية، حيث يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المصطلحات حديثة الذكر، ولكن لو تم تتبع تاريخه لوجدنا أن المفهوم يتم العمل به دون الإشارة له، على أنه مطلب مجتمعي تسعى الدول تحقيقه للوصول إلى الرفاهية المجتمعية. كما ظهر هذا المصطلح مثله مثل العولمة، وصراع الحضارات، الحديثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية وغيرها من التعبيرات ومصطلحات العالم الجديد الذي يتحدث بها، لتظهر لغة أخرى في الحديث العالمي لتحقيق هدف مشترك، كل بلد وطبيعة وثقافته (محمد، 2017).

حيث ترى منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو (FAO) أنّ التنمية المستدامة هي عبارة عن عمليّة

إدارة قواعد الموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية، كما ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعيّة بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثيّة النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع (صلاح، 2018)

كما تم تعريف التنمية المستدامة بأنها هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل (قاسم، 2007).

وفي تعريفات أخرى فقد ورد عن الهيتي عدة تعريفات جميعها تلتقي بهدف مشترك وهو التركيز على عدم الضرر في الأجيال الحالية والمستقبلية (الهيتي، 2009، ص14):

1- عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو – الحاصل على جائزة نوبل بالاقتصاد لعام 1989- التنمية المستدامة على أنها "عدم إلحاق الضرر بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".

2- أما تعريف وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية فيشير إلى أن التنمية المستدامة "هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق النمو الاقتصادي الذي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليست متناقضتان".

3- ويُعرّف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المنفصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" حيث رأس المال الشامل يحتوي على رأس مال صناعياً (معدات وطرق وبشري ومعرفة ومهارات)، واجتماعياً (علاقات، مؤسسات)، وبيئياً (غابات ومرجانيات).

إن التعاريف السابقة كان هدفها واحد ولها عناصر مشتركة واحدة وهي (محمد، 2017):

1- وسيلة الحفاظ على البشرية.

2- واستغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل من أجل الحفاظ على البقاء البشري.

3- والتركيز على النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

هدفت جميع التعريفات إلى استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في سبيل تلبيه احتياجات البشر وتطلعاتهم، كما يجب أن تورث لهذه الاجيال بيئة سليمة قادرة على تلبية هذه الاحتياجات. ورغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة التي تحتوي أبعادها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، نلاحظ أن الجانب الاقتصادي هو من يقوم بهدر الموارد الطبيعية وتسبب التلوث البيئي بالمقابل التنمية المستدامة تهتم بالجانب البيئي رغم قسوة الجانب الاقتصادي عليه، وهنا يكمن عدالة مفهوم التنمية المستدامة في التوازن بالاهتمام في جميع النواحي بعدم تعدي جانب على حساب الآخر، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزء مهم لعملية التنمية المستدامة.

14.2 مؤشرات التنمية المستدامة

تتلخص مؤشرات التنمية المستدامة فيما يلي (الهيتي، 2009):

1- المؤشرات الاجتماعية تعتبر المؤشرات الاجتماعية من أهم المؤشرات التي تعنى بالجنس البشري ومقومات عيشه الكريم، وهو مؤشر لا يمكن أن يتم بدون توفر العنصر البشري السليم والموفرة له جميل سبل العيش الجيد.

2- العدالة الاجتماعية: وهي من أهم القواعد التي تستند عليها التنمية المستدامة في التأكيد على بقاء البشرية ونوعية حياتهم، كونها من أساسيات العدالة والتي تتكون من الإنصاف والشمول اللذين توزع من خلالها الموارد وتمنح الفرص وتتخذ القرارات، كما توفر فرصة العمل والخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والقضاء على الفقر، ومن أهم مؤشرات العدالة الاجتماعية: النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر، ومعدل البطالة، والرقم الحقيقي لقياس الاختلاف مابين الدخول.

3- الصحة: هناك ارتباط قوي ما بين الصحة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير مياه للشرب وصرف صحي وتغذية سليمة، وبيئة معيشية خالية من التلوث ومكافحة الإمراض وتوفير الخدمات الصحية بحيث يساهم في المستوى الصحي لسكان. ومن أهم مؤشرات الصحة ما يلي: حالة التغذية للأطفال، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، والعمر المتوقع عند الولادة، والنسبة

المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مياه الشرب مأمونة، ومرافق كافية للصرف الصحي، وتوفر رعاية صحية أولية، وتحصين ضد أمراض الطفولة المعدية، ومعدل انتشار وسائل منع الحمل.

4- التعليم: وهو عملية مستمرة وهو من شروط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة لأي منطقة جغرافية، وهو مؤشر تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من العدالة المجتمعية وبناء القدرات وإتاحة الفرص لوصول المعلومات للجميع، وتعزيز العلوم بكافة مجالاتها، كما يعتبر التعليم وسيلة استهلاك وإنتاج وأداة تحويل المسار نحو الاستدامة. أما مؤشراته التي تظهر في المجتمع وهي كالآتي: الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي، ومستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

5- **الإسكان:** المظهر العام لأي مكان سكني يوحي للمرء المستوى العام للحي، وعندما يتم اختيار سكن ما يتم التركيز على طبيعة السكان الذين يعيشون فيه، و على طبيعة السكن ونسبة الضوضاء والتلوث. والتنمية المستدامة تظهر في الإسكان في جعل الأماكن السكنية أكثر أمناً وسلاماً وعدالة إنتاجية وصحة، كما تتأثر الأحوال المعيشية خصوصاً في المناطق الحضرية بالتركيز السكاني المفرط ونقص التخطيط والموارد المالية والبطالة، وهذا نتيجة الهجرة من المناطق الريفية نحو المدن، حيث يتمركز السكان فيها بطريقة عشوائية طلباً للعمل وفي حال لم يتوفر العمل المناسب يسوء الوضع الاقتصادي وهذا ما يساعد على انتشار الأمراض وتردي الحياة الصحية وتدهور البيئة وحدوث الكوارث، مما ينعدم الأمن والأمان في الأسر التي تعيش فيها.

6- الأمن: وهو من المؤشرات الأساسية التي تساعد الأفراد في تأدية مهامهم وأعمالهم بشكل آمن والمساهمة في الإنتاج والاستهلاك مما ينحرف المسار نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعند الشعور بالأمان يساعد ذلك الشعور بتعزيز العدالة والذي يعتبر شرطاً أساسياً نحو الاستقرار الاجتماعي والأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة طويلة الأجل. ومن مؤشراته الطبيعية وهي عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة.

7- السكان: وهو مؤشر واضح لصناع القرار عند النظر إلى علاقات الترابط ما بين السكان والموارد البيئة، فالسكان إشارة مهمة للبلد القاطنين فيه الى نسبة الفقر ومدى تحقق النمو الاقتصادي والعناية بالبيئة، وعندما تكون نسبة الخصوبة مستقرة في مستوى معين يدل ذلك على التأثير الايجابي لنوعية الحياة، وفي كثير من البلدان وفر تباطؤ النمو السكاني مزيداً من الوقت للتكيف مع الزيادات السكانية المقبلة.

المؤشرات الاقتصادية

تتلخص المؤشرات الاقتصادية فيما يلي (الهيتي، 2009):

1- الهيكل الاقتصادي: من مكونات الهيكل الاقتصادي بشكل عام الزراعة والصناعة والتجارة، كما يعتبر الاستثمار هو جزء مهم في دعم هذه القطاعات، لذلك تركز جميع الدول المتقدمة اهتمامها في قطاع الزراعة وتحسين الطرق الزراعية من اجل الوصول إلى إنتاج قادر أن يلبي احتياجات الأفراد، والصناعة التي تزيد من الإنتاج وما يقابلها من استهلاك، مثله مثل التجارة وزيادة الحركة التجارية جميعها مؤشرات للنمو الاقتصادي والتي تؤدي إلى التنمية الشاملة والاستدامة. ومن مؤشرات الهيكل الاقتصادي للتنمية المستدامة: نصيب الفرد من الناتج المحلي، ونصيب الاستثمار من الناتج المحلي، والميزان التجاري للسلع والخدمات، ونسبة الديون إلى الناتج المحلي، ومجموعة المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي.

2- أنماط الاستهلاك والإنتاج:

إن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات الرئيسية في تحديد مستوى التنمية والاستدامة في بلد ما، علما أن المنهج الإنتاجي في الدول المتقدمة يعتبر من المناهج غير المستدامة بسبب استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور المتواصل للبيئة والطبيعة، بالمقابل نمط الاستهلاك مرتفع جداً في الدول النامية وهذا الخلل الحاصل يؤخر من عمليات التنمية والاستدامة، كما أن المستوى العالي من الإنتاج في الدول المتقدمة يؤثر على خيارات الاستهلاك والإنتاج في الدول النامية حالياً ومستقبلاً. ومن المؤشرات الحقيقية لأنماط الاستهلاك والإنتاج وهي: مؤشر كثافة استخدام المواد، ومؤشر كثافة استخدام الطاقة، ومؤشر توليد النفايات الصلبة، ومؤشر توليد النفايات الخطرة، ومؤشر توليد النفايات المشعة، ومؤشر تدوير النفايات وإعادة استخدامها، ومؤشر نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

المؤشرات البيئية

تتلخص المؤشرات البيئية فيما يلي (الهيتي، 2009، ص33):

1- الغلاف الجوي: هذا المؤشر يشير إلى عناصر مهمة موجودة في البيئة وفي الطبيعة يجب الحفاظ عليها من أجل الحفاظ على الوجود البشري وهي(الماء، والهواء، والتراب) فالغلاف الجوي

يهتم بالهواء والانبعاث التي تتخلله من الممارسات البشرية تجاه الغلاف الجوي، والذي يجب على الإنسان بدوره المحافظة عليه من أجل المحافظة على درجات الحرارة التي يستطيع العيش فيها، كما ترتبط مستويات الأوزون جميعا ترتبط بالصحة البشرية وصحة النظام البيئي والأضرار الناجمة عن الاقتصاد، وكثير من هذه الآثار بعيدة الأجل ذو الصفة العالمية وغير قابلة للإزالة وتأثير نتائجه على الأجيال القادمة.

2- الأراضي: لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فقط وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من المواد الطبيعية المتمثلة بالتربة والرواسب المعدنية والمياه والمجموعات النباتية والحيوانية، إن هذا المؤشر يركز على مؤشرات أخرى مثل: الزراعة، والغابات، والتصحر، والانتشار الحضري وتتمثل في: مساحات الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل، واستعمال الأسمدة، واستعمال المبيدات الحشرية، ومساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي، وكثافة حصد الأخشاب، والأراضي المتأثرة بالتصحر، ومساحة المستوطنات الحضرية النظامية والغير نظامية.

3- المحيطات والبحار والسواحل: من المتعارف عليه أن البحار والمحيطات نسبة (70%) من سطح الكرة الأرضية نظماً ايكولوجية مرتفعة الإنتاجية، تعيد بشكل مستمر تدوير الموارد الكيماوية والمغذيات والمياه، وتنظم إعادة تدوير الأحوال الجوية والمناخ، بما في ذلك درجات الحرارة العالية، أن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وعند مصبات الأنهار مهمة للتنوع البيولوجي وداعمة لبعض الموارد الطبيعية القيمة. وتتمثل المؤشرات الخاصة بالمحيطات والبحار والسواحل المرتبطة بالتنمية المستدامة درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية، والنسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، والحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية.

4- المياه العذبة: وهي من أهم العناصر التي تشير إلى الاستدامة البشرية ودعمها ودعم النظم الايكولوجية والتنمية الاقتصادية، ودعم المياه المنزلية وإنتاج الأغذية والأسماك والكهرباء والصناعة والسياحة، كما تحد من خطر حصول الفيضانات، مؤشر على سلامة المياه العذبة وتصفية الملوثات، ومن مؤشرات المياه العذبة بجانبيها النوعي والكمي وكما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالاتي: السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتوفرة، والطلب الحيوي الكيميائي على الأكسجين في الأجرام المائية، ودرجة تركيز الكولفورم في المياه العذبة.

5- التنوع الأحيائي: لا يقتصر التنوع الأحيائي على مجرد الاختلاف فيما بين الأنواع، بل يشمل أيضا التباين الجيني داخل الأنواع والتباين بين المجموعات والنظم الايكولوجية، كما تتمثل أهمية النظم الايكولوجية في تقديم خدمات الإمداد والتنظيم والخدمات الثقافية التي لها تأثير مباشر على البشر وخدمات الدعم اللازمة للحفاظ على الخدمات الأخرى. وصحة الإنسان وعافيته تعتمدان على هذه الخدمات والظروف التي توفرها البيئة الطبيعية، من إتاحة ما يكفي من الغذاء والماء وتنظيم حياة النواقل والآفات والممرضات. فالتنوع البيولوجي هو أساس لكل الخدمات الإيكولوجية. والعلاقات السببية بين التغيّر البيئي وبين صحة الإنسان علاقات معقدة؛ لأنها تكون في كثير من الأحيان غير مباشرة ومتحركة من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر، كما أنها تعتمد على عدد من قوى التغيير. وتعتمد صحة الإنسان اعتماداً جذرياً على منتجات وخدمات النظام الإيكولوجي (كتوافر المياه العذبة والغذاء ومصادر الوقود) وهي منتجات وخدمات لا غنى عنها لتمتع الإنسان بالصحة الجيدة ولسبل العيش المنتجة ومن مؤشرات التنوع الأحيائي ما يلي: مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية المنتقاة، المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحات الكلية، ومدى وفرة الأنواع الرئيسية المنتقاة.

المؤشرات المؤسسية

تتلخص المؤشرات المؤسسية فيما يلي (الهيتي، 2009، ص37):

1- الإطار المؤسسي: وهو من الأمور التي يجب أن تتوافر الملائمة على الجانب القانوني والسياسي بصفته إطاراً مؤسسياً من أجل أن يدعم التنمية المستدامة ومن أجل أن يتم تنفيذها، وهذه البنود القانونية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتكاملها مع طبيعة عمل المؤسسة وتكاملها مع بعضها البعض، ومن أهم السمات التي يمكن أن يوفرها هذا المؤشر السلام العالمي كونه يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مما يقلل النزاعات بين الدول، ومن مؤشراته المهمة هي: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها.

إن هذين المؤشرين مهمان جداً على تصنيف المؤسسات التي تملكها الدولة أنها تدخل ضمن التنمية المستدامة في إطارها المؤسساتي ويتضح ذلك جلياً في إعلان عن موقف دولة رئيس الوزراء فلسطين من التنمية المستدامة وكيفية تطبيقها وأهم المعيقات التي تعترضها، كما تم تكليف

تنفيذها عبر المؤسسات الحكومية والغير حكومية والأهلية (وزارات، أجهزة أمنية، بلديات وغيرها من المؤسسات المجتمع المدني).

2- القدرة المؤسسية:

قدرة الدولة أو المؤسسة للسير نحو التنمية المستدامة انعكاس قدرة الشعب ومؤسسات الدولة في امتلاك الإمكانيات البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسساتية من حيث الموارد، مما يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على التخطيط والتنفيذ وتتبع التشاركية المرتبطة مع التنمية المستدامة وتكاملها معها، ومن أهم المؤشرات عدد أجهزة الراديو أو حسابات الإنترنت لكل 1000 فرد، وخطوط الهاتف الثابتة وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المجلي الإجمالي، والخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

إن الحديث عن هذا المؤشر يعني الحديث عن مدى التزام الدول في كل ما ينبثق من قرارات خاصة بالتنمية المستدامة، كما أن التزام السياسات الوطنية العامة جانب قياسي للتطور نحو الأفضل بجانب العالم ومواكبة العالمية بكل ما هو جديد من أجل الوصول إلى الرفاهية المجتمعية المنشودة، كما يمكن الحديث أن هذه المصطلحات تتضمن مجموعة من السياسات العالمية التي لا يمكن قراءتها إلا في المستقبل، لذلك يجب أن تكون التنمية موائمة لمتطلبات مجتمع إذا أردنا تنمية حقيقية، كما أن التنمية في فلسطين لا يمكن أن تقاس بمثلها في دول أخرى سواء كانت متقدمة أو نامية، لخصوصية الموقف السياسي فيها وهو المؤشر الحقيقي لتطور مفهوم التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

21.2 عناصر التنمية المستدامة

تتلخص عناصر التنمية الاقتصادية كما أشار كل من (اللبدي،2015) و(الهيتي، 2009، ص19 – 20) فيما يلي:

1- العنصر الاقتصادي: (التنمية الاقتصادية، التنافس، النمو الاقتصادي، الإبداع والتنمية الصناعية)، والذي يتمثل بعدالة توزيع الموارد الطبيعية التي يمكن أن تملكها الدولة، على جميع القطاعات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات التي يمتلكها كل قطاع من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وهذا ما يعرف بالتوازن والمساواة والاقتصاد الكفء.

2- العنصر الاجتماعي: (البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية والثروات، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات).

حيث يشير هذا العنصر إلى العلاقة والترابط ما بين البشر والطبيعة والنهوض بالرفاهية الاجتماعية، وتحسين وتطوير سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما تشير إلى النهوض بالثقافات المتعددة والمختلفة والمتنوعة والمشاركة المجتمعية الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

3- العنصر البيئي: (الحفاظ على جمال الطبيعة، نوعية المياه والهواء والتربة وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي)

15.2 خصائص التنمية المستدامة

تتلخص خصائص التنمية المستدامة فيما يلي (صلاح، 2019، www.mawdoo3.com، 10-8-2019):

1- التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها.

2- تلبّي احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحيةً للإنسان.

3- تحافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسيّة، مثل: الهواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

4- تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات؛ حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

16.2 أهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015

في 2 سبتمبر 2015 اعتمدت 193 دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً أجندة التنمية المستدامة 2030، وتتضمن مجموعة الأهداف العالمية الجديدة، تضمنت الأجندة 17 هدفاً و169 غاية و 230 مؤشرا للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة المناخ على مدى الخمسَ عشرة سنة المقبلة. يتألف فريق الخبراء المعنى بأهداف التنمية المستدامة من 28 ممثل من المكاتب الإحصائية الوطنية بصفة عضو وممثلين للجان والوكالات الإقليمية والدولية بصفة مراقب (رشماوي، 2018).

أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عُقدت في سبتمبر 2015 ،تشكل مجموعة من الأهداف والمقاصد المتفق عليها عالمياً 17 هدفاً و 169 مقصداً، فإنها تمثل إطاراً للشراكة بين الدول المتقدمة والنامية للتصدي للتحديات العالمية الراهنة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر هذه الأهداف استهدافات محددة وآليات تنفيذية واضحة للبلدان كافة تعتمدها وفقاً لأولوياتها والتحديات فيها حيث تلخصت أهدافها والتي أخذت على عاتقها أن تحقق جميع الجوانب للوصول إلى التنمية والتخلص من جميع مظاهر الفقر والعيش بحياة كريمة على النحو التالي (رشماوي، 2018):

1- لا فقر: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2- لا جوع: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- الصحة الجيدة والرفاه: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

4- تعليم ذات جودة: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5- المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6- المياه النظيفة والصرف الصحي: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7- طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8- العمل اللائق والنمو الاقتصادي: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9- الصناعة والابتكار والبنى التحتية: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10- الحد من عدم المساواة: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

11- مدن ومجتمعات مستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12- الاستهلاك والإنتاج المسئول: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13- الإجراءات المناخية: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14- الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- الحياة البرية: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17- الشراكات من أجل الأهداف: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

17.2 أهم المبادئ التي تسعى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بوظائف الهيئات المحلية:

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يحتاج إلى نظام يشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة بشكل منتظم ومتسق ليضم جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بحيث تضمن تشغيل الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على العناصر البيئية، ومن أجل النهوض بنوعية حياة أفضل للمواطنين (اللبدي، 2015).

إن المنظومة التي يمكن من خلالها تنفيذ جميع متطلبات التنمية المستدامة بشكل يحقق التنمية الشاملة هي الهيئات المحلية كونها تحددت وظائفها في تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تعكس الطرق والوسائل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وذلك من خلال المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهي كالآتي (اللبدي، 2015):

1- مبدأ التخطيط الإستراتيجي: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديدها، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي، والذي يستلزم نظم تقييم بيئي استراتيجي وتقييم بيئي تراكمي وتقييم الأثر البيئي لكل مشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الآراء التي يجب أن تشارك بعملية التخطيط.

وهذا ما نلاحظه في الهيئات المحلية عند تنفيذ مشاريعها الخاصة بكل هيئة محلية، حيث تقوم بتحديد الجهات المسئولة عن عملية التخطيط الاستراتيجي ووضع الخطط للمشاريع التنموية بالمشاركة مع المجتمع المحلي وأعضاء المجلس البلدي وموظفي وحدات التخطيط الاستراتيجي، لتحديد الاحتياجات والأولويات التي تعكس متطلبات المجتمع، ضمن خطة موحدة لها خطة زمنية معينة عبر سلسلة من الزمن لتنفيذ المشاريع، وهو ما يعبر عنه الخطة التنموية.

2- مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجية المبني على التحليل الفني الجيد: الإستراتيجية التي توضع من قبل منفذي خطة التنمية المستدامة، يجب أن تشمل جميع الخطط والسياسات الوطنية وتحليل المخاطر الداخلية والخارجية وأهم الروابط ما بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية، أي يجب أن تشتمل الإستراتيجية تأثير جميع الأبعاد.

3- مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنة للسياسة: توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها.

أي يجب أن تكون الأهداف ضمن متطلبات وتطلعات المجتمع ولا يوجد أي عوائق لتنفيذها، مثل العائق السياسي أو الاجتماعي أو حتى الاقتصادي الذي يتسبب بتلوث ما.

4- مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإستراتيجية.

لا يتحقق هذا المبدأ إلا عندما توضع الإستراتيجية وتقدير ما يقابلها من تكاليف لتنفيذها، وانسجام متطلباتها مع الموازنة الحالية أو بناء خطة مالية جديدة في موازنة قادمة من أجل تسهيل تحقيق الهدف.

5- مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة: لابد من وجود لجنة وطنية خاصة بتتبع خطة تنفيذ التنمية المستدامة، من أجل أن تبين وتدعم سياسات التنمية المستدامة من خلال عمل لجان أخرى مشتركة بين الوزارات المعنية حسب الحاجة، بجانب ذلك العمل مع السلطات المركزية والمحافظات والهيئات المحلية، وإدراج جميع عناصر التنمية المستدامة والعمل بها كل حسب تخصصه، من أجل تكاملية جميع الجهات والقطاعات.

6- مبدأ الحكم الرشيد: لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يقوم الحكم في المستويات الوطنية والمحلية على الشفافية في صنع القرار والمشاركة المجتمعية والمواطنين في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، والترشيد في الإنفاق والانتباه في القضايا الاجتماعية وبتخصيص الموارد واستعمال الأموال العامة.

7- مبدأ لا مركزية السلطة والتفويض: وبشكل تدريجي يجبّ أن يمارس لا مركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن، وتنتقل الاختصاصات والمسؤوليات من مستوى المركزي إلى الإقليمية والمحلية.

8- مبدأ رفع الوعي: هذا المبدأ يدعم مسألة ضرورة زيادة الوعي والفهم في التنمية المستدامة ومكوناتها وأهدافها من أجل تسهيل تحقيق الأهداف المنشودة وتكون واضحة الأثر بين جميع فئات المجتمع.

9- مبدأ العدالة بين الأجيال: هذا المبدأ يسعى أن تحصل الأجيال القادمة بنفس القدر الذي حصلت عليه الأجيال الحالية من نفس الموارد والعمل على التخفيف من نضوبها واستنزافها.

10- مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي: عدالة الجيل الحالي تأتي من خلال توزيع جميع الموارد المتاحة لجميع الفئات بشكل عادل ومتوازن وبشكل يضمن استخدام أمثل لها، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها.

11- مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية: وهي عملية ترشيد لاستخدام الموارد الطبيعية وبقائها لفترات أطول لهم وللأجيال القادمة، وبهذا يكون قد تم ضمان الاستدامة في الموارد.

12- مبدأ تغريم الجهة المتسببة في التلوث: وهذا رادع لجميع من يقوم بنشاط اقتصادي مربح على حساب صحة المجتمع والذي يكلف الدولة والأفراد أموالاً طائلة من أجل التخلص من ذلك الضرر.

13- مبدأ قيام المستعمل بالدفع: هذا المبدأ يقوم على وجوب دفع من يستخدم مورد من الموارد الطبيعية بحيث أن يتم تغطية تكاليف الاستخدام ومخلفاته من أجل علاجها.

14- مبدأ المسؤولية المشتركة: مبدأ يحث الجميع على تحمل المسؤولية والأعباء إن حدثت، لتحقيق التنمية المستدامة ومن أجل التخفيف من الضغط على الموارد الطبيعية فالجميع مسئول ومشترك.

15- مبدأ الوقائية: تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه ويجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديداً للبيئة وصحة والإنسان.

16- مبدأ التخطيط والتنمية العمرانية واستعمالات الأراضي: التخطيط العمراني من الأدوات التي يمكن استخدامها في التنمية الحضرية والريفية المستدامة والاستعمال المستدام للأراضي وتخصيص الموارد.

الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة: توطينها ودمجها في عملية التخطيط التنموي

أكدت خطة 2030 على مسؤولية كل دولة عن تحديد الغايات ذات الأولوية الوطنية لها، والتقرير بشأن السبل المثلى لدمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، وبما ينسجم مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة. بُذلت جهود حثيثة لمراعاة أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وغيرها من الأجندات التنموية الدولية والإقليمية الأخرى التي التزمت بها دولة فلسطين في عمليات التخطيط وإعداد الموازنات.ومع إطلاق الحكومة لعملية إعداد أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 لاقت فرصة ملائمة للعمل على إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الأولوية في أجندة السياسات الوطنية. وعلى المستوى القطاعيّ، أن يتم أخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة في عملية إعداد استراتيجياتها القطاعية وغير القطاعية، وكان ذلك من خلال (تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، 2018، 12-7-2019)

1- تضمين دليل إعداد الاستراتيجيات القطاعية وغير القطاعية إرشادات وتوجيهات لدمج غايات التنمية المستدامة ذات الأولوية الوطنية في الاستراتيجيات وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط.

2- تمثل أجندة السياسات الوطنية "المواطن أولاً" برنامج عمل وطني يركز على حق المواطن في الحرية والعدالة والحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والأمان والازدهار. للفئات المحرومة والمهمشة وعدم ترك أي أحد خلف الركب رغم العقبات التي يفرضها الاحتلال.

3- إشراك كافة الشركاء والمعنيين من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة في وضع خطة التنفيذ للتنمية.

ونتيجة لذلك اتضح لدى الباحثة أن دولة فلسطين لا تستطيع أن تتعامل مع كافة غايات التنمية المستدامة وذلك نظراً للسياق السياسي والاجتماعي الاقتصادي، والإطار الزمني لأجندة السياسات الوطنية، وقيود تفرضها الموازنة المتاحة من جهة وقيود يفرضها الاحتلال من جهة أخرى ومن دون السيطرة على الموارد الطبيعية الكامنة في المنطقة المسماة (ج) وبالتالي، فإن التنمية المستدامة تتطلب، تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود.

18.2 واقع التنمية في فلسطين

مرت التنمية الفلسطينية بعدة مراحل من اجل أن تثبت صمود المواطن الفلسطيني أمام التحديات والعقبات التي يمر بها، في العقود الأخيرة تؤكد الدراسات على أهمية التنمية في بقاء وصمود المواطن الفلسطيني، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية والمالية تعتبر من أهم المحاور التي تركز عليها الحكومة الفلسطينية كونها الكفيلة في الوصول الى العيش الكريم للفرد، لذلك يجب تذليل جميع عقبات التنمية الشاملة (دواووسة، 2017).

يعاني المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أوضاعاً صعبة في ظل المتغيرات المحلية والدولية المعقدة، حيث ينعكس ذلك على حياتهم اليومية، فهناك قيود وعقبات وحواجز وحصار وانقسام مع بوادر ركود عالمي وعدم استقرار نظراً للانخفاض الشديد لأسعار النفط، لذلك نلاحظ تعدد لسيناريوهات الحلول المقدمة للاقتصاد الفلسطيني وهي كما يلي (دواووسة، 2017):

1- الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: حسب بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني يشير إلى تراجع نمو الناتج المحلي في عام 2014 بنسبة 0.18% مقارنة بالسنوات السابقة 2013 و2012 وهو التراجع الأول منذ عام 2006.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع): استناداً للبيانات بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3.1% و 0.5% لسنتي 2014 و 2015 أي بمتوسط سنوي سالب قدره 1.3% لسنة الأساس 2004.

كما تبنت دولة رئيس الوزراء في عام 2018 التنمية المستدامة حيث اتخذت فلسطين إجراءات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وذلك بتشكيل فريق وطني برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية كافة الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذلك أخذت على عاتقها تنسيق جميع الجهود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. من مبدأ خطة 2030 "أن لا يتخلف أحد في الركب" فلا يمكن لدولة تعيش تحت الاحتلال تكون سيادتها منقوصة، ومواردها ومقدراتها مسلوبة أن تحقق أهداف التنمية المستدامة ويتجسد مبدئها في عدم ترك أحداً من مواطنيها خلف الركب. فغزة ما زالت تحت الحصار الإسرائيلي غير القانوني منذ أكثر من 10 سنوات، يعيش فيها 2 مليون فلسطيني، وهي اليوم على حافة الانهيار، تعاني أزمة إنسانية خانقة، وستكون غير ملائمة للحياة بحلول العام 2020 (تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، 2018، 12-7-2019).

إن خطط التنمية المستدامة التي يتوجب تنفيذها في فلسطين، تصطدم بواقع يحتاج إلى علاج في السياق السياسي، فالتنمية هي أساس بقاء وصمود البشرية ومن أهم معيقات التنمية المستدامة في فلسطين هي (دواووسة، 2017):

1- السياسية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي: تعتبر فلسطين الحالة الفريدة في العالم التي تتعرض إلى مخططين متناقضين لاستغلال مواردها، إحداهما أصيل صاحب أرض والثاني دخيل يملك القوة والإمكانيات، وعليه تعتبر فلسطين نموذجاً للعلاقة العضوية بين التدهور البيئي والنزاعات السياسية.

2- المناطق المسماه "ج": والتي تشكل ثلثي مساحة الضفة الغربية ويقطن فيها مليون فلسطيني، يمنع الاحتلال الإسرائيلي الحكومة الفلسطينية من الوصول إليها والاستثمار فيها، بما في ذلك من

تشييد للبنية التحتية الأساسية، بل يمعن الاحتلال في ممارسة سياسته لإحكام السيطرة عليها وترحيل سكانها قسراً. إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، يمثل شرط ضروري ومسبق لتمكين فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وهو شرط لا يمكن تحقيقه دون قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته اتجاه إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية.

3- اتفاقية باريس الاقتصادية: الذي يمثل الإطار المرجعي والمنظم للعلاقات الاقتصادية للسلطة مع إسرائيل، ولم يعطي صلاحيات كافية لبلورة السياسات الاقتصادية التنموية المناسبة لبناء المؤسسات الحكومية والاقتصادية، مما ساهم في تبعية الاقتصاد الفلسطيني مع الاحتلال ورهنه بالوضع السياسي المتوتر بشكل دائم.

4- اعتماد تنفيذ المشاريع التنموية: حيث اعتمدت المشاريع بجميع أشكالها وطبيعتها على المساعدات الدولية منذ أن بدأت السلطة التي بدأت الطابع غير المستدام وغير المستمر إلى الأبد، وبالتالي يجب أن لا يبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار على أنها سوف تنضب في لحظة معينة.

19.2 آليات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين

وطبقاً للتقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين والذي حدد متطلبات وآليات تحقيق التنمية المستدامة على النحو التالي (قاسم، 2007، ص49-50):

على الصعيد السياسي

1- مطالبة المجتمع الدولي بتحمل المسؤولية من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والاستقرار عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتطبيق الشرعية بإقامة الدولة الفلسطينية وتمكين الشعب من السير باتجاه التنمية المستدامة.

2- تطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية "السيطرة على الأرض" المصادر المائية، الحدود والأجواء الفلسطينية وغيرها من الموارد"

3- تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد

4- تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

5- زيادة المساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات.

وترى الباحثة بأنَّ فقدان الحصول على الأمن والأمان لا يمكن أن يحقق التنمية ، كما أن الأمن من ضروريات التنمية المستدامة، لذلك على العالم أجمع الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كونه حق إنساني وله علاقة قوية بينه وبين التنمية الحقيقية وتشجيعه نحو تطبيق والتمسك بالتنمية المستدامة مثله مثل دول العالم، كما تعتبر السيادة الكاملة من المقومات الأساسية لخلق هيكل اقتصادي سليم، وخاصة المجال التجاري والذي يشكل مؤشر مهم لسيادة الدولة والتحكم في الاقتصاد المحلي ، كما إن المصادر المائية عنصر من العناصر المهمة لتوفير الزراعة والصناعة لذلك من المهم جداً النظر في جميع الاتفاقيات التي تقيد هذه القطاعات من أجل مواكبة التنمية المستدامة. إن عودة اللاجئين جانب إنساني واجتماعي أكثر من أن يكون جانب سياسي والذي تم تسييسه من أجل المساومة والنقاش فيه، من أجل أن يتم التنازل عنه، علماً أن البعد الاجتماعي من الأبعاد الرئيسة التي تركز عليها مؤشرات التنمية المستدامة، لان إعادة اللاجئين إلى بيوتهم ووطنهم له أبعاد اجتماعية مثل الشعور بالأمان والحصول على الحقوق الإنسانية والصحية والتعليمية وهو حق شرعي لأي إنسان على وجه الأرض ويجب أن لا يهدد. كما أن قدرة المؤسسات الفلسطينية على مواكبة التنمية المستدامة، يمكن أن توصف بالضعيفة لأسباب إدارية وقانونية أو قلة الكفاءات البشرية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ولكن إذا تم المتابعة والمراقبة حيث يعتبر ذلك وضع حجر أساس للتنمية المستدامة في المؤسسات الفلسطينية.

على الصعيد الاجتماعي

أما آليات تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي فهي كالتالي (قاسم، 2007، ص49-50):

1- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة الدخل وتعزيز قدرة المرأة.

2- بناء القدرات ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية جدية للتعليم المهني، والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.

3- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العامة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات الغير حكومية والقطاع الخاص.

4- المساعدة على نقل التكنولوجيا الملائمة لفلسطين وتطوير القدرات الفلسطينية تجاه البحث العلمي.

5- تقوية الروابط ما بين المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.

6- دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.

7- دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

ولكن إذا ما نظرنا إلى الأمم المتحدة وما تم التوصل إليه بسبب التمويل الخارجي وتبعاته، حيث يلاحظ أن من أقر التنمية المستدامة ومن يقوم بالتمويل هو طرف واحد وجهة رسمية واحدة، لذلك وجب على مؤسسات الدولة الفلسطينية إعادة النظر في منهجها بالتعامل معها والتعلم من الأخطاء السابقة كما يجب علاجها باتجاه يتكامل مع البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والمؤسساتي مع بعضهم من أجل خلق وحدات متكاملة وشاملة التنمية.

على الصعيد الاقتصادي

أما آليات تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي فهي كالتالي (قاسم، 2007، ص49-50):

1- بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء الحصار بكافة أشكاله.

2- دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة.

3- المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين

4- تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات السلطة الوطنية وذلك بتطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

على الصعيد البيئي

أما آليات تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد البيئي فهي كالتالي (قاسم، 2007، ص49-50):

1- يتدخل من أجل وقف الاعتداء الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية.

2- دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.

3- يجب إدارة وتطوير وتحسين الموارد البيئية في الحاضر والمستقبل ودعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة والغير متجددة وتطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار وإعادة استخدام المياه العادمة.

4- المساعدة في نقل التكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات الزراعية والصناعية وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.

5- المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة

6- دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي ومصادر التلوث الأخرى.

7- العمل على حماية البيئة البحرية والطمي الصحي للنفايات الصلبة والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي وإصلاح الشبكات القائمة.

وبناء على ذلك ترى الباحثة بأنه يجب علاج تجميع مياه الأمطار وعلاج دمجها مع المياه العادمة، والتي تعاني منه بعض المدن الفلسطينية، وضرورة صيانة شبكات الصرف الصحي بما يتلاءم مع احتياجات المواطن، والعمل على توعية المواطن في كيفية التعامل مع المرافق الصحية والبنية التحتية من أجل تسهيل عملية العلاج هذه الخطوط، كما يجب أن يتم استخدام المساحات الكبيرة لإنتاج الطاقة البديلة ولأغراض أخرى زراعية صناعية.

20.2 الهيئات المحلية

نشأة وتطور البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين واجه الشعب الفلسطيني عدد من الحكومات التي مارست شتى أنواع الظلم ضده، بالإضافة إلى فرض سيطرتها على جميع مقدراته والمساس بحقوقه من أجل عدم تطويره وجعله تحت سيطرتهم من خلال فرضهم لسياسيات معارضة

لحقوق أبناء الشعب الفلسطيني، حيث سعت هذه الحكومات لإيجاد مفهوم مؤسسات الحكم المحلي لفرض سيطرتها وتطبيق سياستها القمعية من خلال هذه المؤسسات (اشتية، 2018).

مرحلة ما قبل عام 1967

جميع المراحل السابقة كانت السلطة المركزية غريبة على فلسطين، وذلك بتعيين رؤساء البلديات والمجالس البلدية الموالية للسلطة المركزية، كما كان مسيطر عليها من قبل القوانين التي كانت تصدرها تفي أهدافها ومصالحها. مرحلة **العهد العثماني** (1516- 1917) صدر قانون عام 1877 الذي كان القانون الأساس لعمل البلديات والذي يهدف إلى فرض السيطرة على السكان المحليين من خلال جمع الضرائب والرسوم وتوريدها إلى السلطة المركزية التي كانت البلديات في تلك الفترة تابعة لها، وقد بلغ عدد البلديات والمجالس مع نهاية الحكم العثماني اثنتين وعشرين بلدية. أما في **عهد الانتداب البريطاني** على فلسطين (1917-1948) بقي قانون البلديات العثماني نافذاً مع إجراء بعض التعديلات بموجب مرسوم صادر عام 1926 يتعلق بشروط الانتخاب والترشيح حتى عام 1934 في تلك السنة أصدرت حكومة الانتداب البريطاني قانون البلديات لسنة 1934 ليصبح المرجع الوحيد المعتمد لتنظيم عمل البلديات في فلسطين. **وعقب النكبة عام 1948** وانتهاء الانتداب البريطاني، فرضت سيطرة الإدارة المصرية على قطاع غزة وبقيت بلديات قطاع غزة طوال فترة الحكم المصري تعمل بموجب قانون البلديات البريطاني لعام 1934، ولم تقم بأية محاولة لتطوير عمل تلك البلديات، على العكس من الضفة الغربية التي خضعت لنظام الإدارة المحلية الأردني، الذي يقوم أساساً على تقسيم إداري ومحلي يعمل بنظام المحافظات الأولية والأقضية والنواحي، فكان هناك مجالس قروية وقرى ليس لها صفة محلية، بل كانت تتم إدارتها حسب نظام وقانون المخاتير، الذي يعدل بأوامر عسكرية وإدارية حسب حاجة الحكومة بهدف فرض التوجيهات المركزية عليها، فلقد صدر أول قانون بلديات أردني شامل في سنة 1954 وبعد فترة قصيرة من العمل به إصدار قانون جديد عام 1955 يفرض على البلديات والهيئات المحلية سيطرة مركزية شاملة وأصبحت البلديات بموجب هذا القانون مؤسسات رسمية تقوم بتلبية رغبات وحاجات الحكومة (اشتية، 2018).

في ظل الاحتلال الإسرائيلي

عام 1967 سيطرت إسرائيل على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وعملت الحكومة الإسرائيلية بموجب قانون البلديات الأردني والبريطاني من الناحية الرسمية أما من الناحية العملية قامت بإدخال تعديلات تتلاءم مع مصالحها وأهدافها العسكرية الخاصة حيث نقلت لضابط الداخلية في جهاز الحكم العسكري الكثير من صلاحيات السلطة المركزية المتعلقة بالبلديات وذلك لأحكام الرقابة على عمل البلديات وتهميش دورها التطويري والتنظيمي بالإضافة إلى الحد من استقلاليتها وفعاليتها (اشتية، 2018).

وفي ظل **غياب وجود سلطة وطنية** تقوم برعاية وخدمة مصالح المواطنين الفلسطينيين تنامت الحاجة إلى انتخاب رؤساء بلديات ومجالس بلدية وطنية تعمل على خدمة المجتمع الفلسطيني في المجالات المتعددة، والتي هو في أمس الحاجة لها كالبنى الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والبنية التحتية الأساسية المتمثلة بكل من: (المياه، كهرباء، شق وتعبيد الطرق، صرف الصحي) والعمل على مقاومة أهداف الاحتلال التوسعية الاستيطانية (اشتية، 2018).

في سنة **1980** أصدرت سلطات الاحتلال قرارا بإلغاء انتخابات البلدية، وتم تنفيذ هذا القرار في عام 1982 واستحداث ما يسمى بالإدارة المدنية لسلطات الاحتلال. كما تم طرد وعزل رؤساء البلديات وحل العديد من المجالس وحلت محلها لجان بلدية معينة يرأسها ضباط إسرائيليون، واستمر ذلك إلى حين انتخابات حكومة إسرائيلية جديدة من حزب العمل في العام 1986، حيث تبنت نفس سياسة الحكومة الليكودية السابقة. فقامت سلطات الاحتلال بتعيين رؤساء بلديات ولجان محلية عرب لإدارة شؤون بعض البلديات أدى هذا إلى فقدان البلديات مكانتها وصلاحيتها وتواصلها وارتباطها الايجابي مع المواطنين. ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987 وتطور الأحداث في تلك الفترة اصحب البلديات تعاني من شلل تام (اشتية، 2018).

في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

مع قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 بدأ التخلص من الدمار الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على جميع مناحي الحياة من تدمير للبنية التحتية وكذلك للتنمية المحلية والوطنية. وبناءاً على ذلك قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتأسيس وزارة الحكم المحلي عام 1994 من أجل العمل على تطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي، وتمثلت استراتيجيات وزارة الحكم المحلي بالعمل على ترسيخ الديمقراطية واللامركزية في هيئات الحكم المحلي وتقليل الفجوة بين الريف والحضر، وتطوير وتأهيل

البنية التحتية، وتطوير الهياكل التنظيمية واللوائح الإدارية للمجالس المحلية وزيادة كفاءتها ورفع مستوى قدراتها.وفي عام 1994 كان هناك (29) بلدية بالإضافة إلى أمانه القدس و(81) مجلسا قرويا أما بقية الهيئات المحلية الأخرى والتي يزيد عددها عن (400) هيئة محلية؛ فلم يكن فيها طيلة ذلك الوقت أية هيئة محلية كما لم يكن لها أية صفة اعتبارية، وبعد ذلك زاد عدد البلديات ليصبح عددها مع نهاية عام 2017 إلى (142) بلدية و(275) مجلس قروياً (اشتية، 2018).

دور البلديات المستقبلي:

تقوم هيئات الحكم المحلي في فلسطين سواء كانت بلديات أو مجالس قروية والعديد من لجان المشاريع على النظام السياسي في فلسطين وتم الحفاظ على التعددية، والحفاظ على حقوق الأقليات الحزبية وضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان وضمان المشاركة من المواطن الفلسطيني في المشاركة الجماهيرية تطبيقاً لوثيقة إعلان الاستقلال والتي تقوم على مبدأ الديمقراطية على كافة المستويات والمشاركة في صنع القرار، وهذا ما أدى إلى اعتماد مبدأ اللامركزية في الحكم وعدم احتكار عملية اتخاذ القرار (اشتية، 2018)

21.2 تعريف الهيئة المحلية

تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، حيث يتولى إدارتها من قبل مجلس يحدده أعضاؤه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاءه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات(قانون رقم (1)، 1997، 16-8-2019).

ويوجد لها هيكليات وتشكيلات تحكمها اللوائح والأنظمة بغرض تنظيم وتنسيق نشاطاتها وتحقيق لأهدافها كما يقوم المجلس بوضع الأنظمة بشرط أن يكون مناسباً للهيئة المحلية، ويجب أن يتعاون مع مجالس وهيئات أخرى بغرض إيجاد الطريقة المثلى لخدمة المواطنين.

22.2 دور الهيئات المحلية

إن للهيئات المحلية دور كبير وأهمية في المجتمع، حيث يمكن تلخيص أدوارها فيما يلي (دليل رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، 2018، 2019-8-15):

1- تشجيع المواطن على تحمل مسؤوليات المشاركة في تطوير وبناء نظام الحكم المحلي الفلسطيني والرقابة عليه وذلك تطبيقا لمبادئ الديمقراطية عامة والشفافية والمساءلة بشكل خاص.

2- تحفيز المواطن على انتهاج سلوك إيجابي تجاه عمليات التنمية والتطوير وحماية الممتلكات العامة.

3- تحقيق الصلة والترابط بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية بهدف تنسيق الجهود المشتركة ورفع كفاءة العمل الإداري العام وتقديم الخدمات للمواطنين، وتطويرها كما ونوعا.

4- خلق كوادر وقيادات إدارية محلية قادرة على تحمل مسؤولية العمل العام .

5- تقليل الاعتماد على الدولة وزيادة مساهمة المجتمع المحلي في التطوير والتنمية.

6- تغذية الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي.

7- تنظيم وتطوير العلاقة بين الهيئات المحلية على المستوى الوطني.

23.2 مسؤوليات الهيئات المحلية

تتلخص مسؤوليات الهيئات المحلية فيما يلي (موقع وزارة الحكم المحلي،2009):

1- مسؤولية تزويد المواطنين بالخدمات الضرورية والعمل على إدارتها والحفاظ على ديمومتها

2- استحداث البرامج والمشاريع والسياسات وتوفير كل ما يضمن نجاحها

3- مسؤولية إنشاء البنية التحتية والمرافق العامة والتي تشمل الشوارع والجسور والأسواق والمسالخ والمستشفيات والمجمعات والمركبات العمومية والمقابر والمؤسسات الثقافية والملاعب والنوادي وغيرها.

4- مسؤولية التنظيم العمراني وتشمل إعداد وتنفيذ المشروع التنظيمي موائماً لاحتياجات المواطنين.

5- المسؤولية الإدارية والمالية في جميع القطاعات والنشاطات التي تقوم بها الهيئات المحلية مثل: تحصيل وجباية الأموال، وإعداد الموازنة، تخمين ومتابعة أعمال الصرف، وغيرها الكثير من المهام المتعارف عليها.

6- المسؤولية الرقابية وتعنى بمراجعة جميع المعاملات التابعة للهيئة المحلية من الناحية المالية والإدارية والقانونية.

وتلاحظ الباحثة أن في هذه الفترة الجديدة لعهد الهيئات المحلية الفلسطينية، وبتبني رئاسة الوزراء في فلسطين للتنمية المستدامة، يخرج دور الهيئات المحلية عن النمطية المعهودة في تقديم خدمتها، لتأخذ على عاتقها تنفيذ الخطة المستدامة التي أقرَّتها الأمم المتحدة في مؤتمر ريو، والتي من خلاله تم وضع (17) هدفاً لتحقيقه، كما أخذت المؤسسات الحكومية على عاتقها مسؤولية تنفيذ أو تحقيق كل هدف ينسجم مع اختصاص هذه المؤسسات الحكومية، كل حسب اختصاصه، كما قامت هذه المؤسسات بتبني هدف وتسعى لتحقيقه من خلال نشاطات وبرامج كل وزارة حسب اختصاصها.

24.2 الهيئات المحلية وعلاقتها بالمشاركة

تتلخص العلاقة ما بين الهيئات المحلية والمشاركة فيما يلي (موقع وزارة الحكم المحلي،2009):

1- تعتبر الهيئات المحلية قاعدة من قواعد ممارسة العملية السياسية على المستوى المحلي للمجتمع، وبجانب المهام الروتينية الموكلة لها، ينعكس نظامها السياسي من خلال قدرتها ونشاطاتها.

2- تأخذ الهيئات المحلية نظام الديمقراطية لحل مشاكل قد تعترضهم أو تعترض المواطنين والمجتمع المدني.

3- يجب أن تقوم الهيئات المحلية من خلال عمل استطلاع للرأي التعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها المواطنين من أجل معرفة أهم الأولويات والاحتياجات.

4- كما تقوم الهيئات المحلية باستغلال الكوادر البشرية من المجتمع المحلي القادرة على بناء خطة كاملة شاملة لجميع احتياجات المواطنين.

5- تعزيز الشفافية من أجل كسب رضا المواطنين، وخاصة في الجوانب المالية وهذا بالغالب ما يستدعي إلى بناء الثقة المتبادلة ما بين الهيئات المحلية والمواطنين.

6- كما تسعى الهيئات المحلية في تطبيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، وتعميم الخدمة على الجميع دون التمييز فئة عن أخرى.

7- وعملية التنمية المجتمعية تبدأ من خلال مشاركة المواطنين في تحديد الاحتياجات والأولويات.

8- كما تقوم بتدريب كوادر من المجتمع على الإدارة الحديثة والحكم السليم.

9- إن الجهد الذي تقوم به الهيئات المحلية يجب أن يكون متكاملاً ومنسجماً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

25.2 الوظائف الرئيسية للهيئات المحلية

تتلخص الوظائف الرئيسية للهيئات المحلية فيما يلي (وزارة الحكم المحلي، 2009):

1- التمثيل الديمقراطي وضمان ممارسة الحق الديمقراطي من خلال المشاركة الشعبية في الإطار المحلي.

2- تأمين الخدمات للمواطنين في نطاق سكناهم وأعمالهم وفي مشاركتهم من أجل توزيع الأعباء ما بين السلطة المركزية والمحلية.

3- الدور التنموي على الصعيد المحلي، وارتباطاً بالرؤية التنموية العامة ضمن السياق الوطني.

26.2 شروط نجاح التنمية في البلديات والهيئات المحلية

توضع الشروط من أجل قياس مقدار التقدم باتجاه تحقيق الهدف والسير بالاتجاه الصحيح، ومن شروط نجاح التنمية في البلديات والهيئات المحلية والتي يجب تعزيزها هي كما يلي (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، 2016):

1- تعتبر التنمية عملية مستمرة لا يمكن التوقف بها إلى حد ما، أو تنتهي بنهاية مشروع ما، وهذا الشرط يجب أن يدركه جميع من يعمل ويساهم في مجال التنمية.

2- وجوب مشاركة فعالة من جميع المختلفين سواء في الفكر السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

3- يجب أن تبدأ عملية وضع خطط التنمية من واقع المجتمع ومن احتياجاته.

4- ضرورة توفر شعور الانتماء للمجتمع المحلي، والمكان الذي يعيش فيه من أجل أن يقدم ما لديه بكل صدق وأمانة ونابع من الرغبة في التقدم والتطور نحو الأفضل.

5- وجود إطار مؤسساتي سليم قانونياً وإدارياً من أجل تنفيذ المشاريع بالشكل المقبول مجتمعياً وإدارياً وقانونياً.

6- عمل حلقات حوارية شاملة جميع أطياف المجتمع من أجل وضع جميع الأوراق على الطاولة، ووضع تصور كامل شامل ومتكامل لخطة تنموية سليمة ومنسجمة مع أهداف المجتمع.

27.2 معيقات المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية

تتلخص معيقات المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية في النقاط الآتية (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، 2016):

1- ضعف الوعي لدى المواطنين بأهمية المشاركة في وضع الخطط التنموية.

2- تعديل ميزان القوى المحلي لصالح فئات على حساب فئات أخرى.

3- اختلاف الفكر الحزبي والفئوي داخل المجتمع، والتخوف من إجراءات أخرى لاحقة لها علاقة بالانتماء الحزبي.

4- فقدان الثقة من قبل المجتمع المدني تجاه جميع الجهات الحكومية والغير حكومية والهيئات المحلية، في تلبية احتياجاته سواء كان ذلك بقصد أو من دون قصد.

5- عدم توفر الوقت والجهد اللازمين للأفراد يمكن أن يكون سبب ذلك عدم الاطلاع بشكل متواصل لأعمال الهيئات المحلية.

وبعد الاطلاع على أهم معيقات المشاركة المجتمعية، ترى الباحثة بأنه يجب أن يتحمل جميع أعضاء المجلس البلدي كل النشاطات والبرامج ويتم توزيعها وتقسيمها حسب الأولية وأهميتها للمواطن، وإعادة الثقة تجاه الهيئات المحلية من خلال العمل المكثف في جميع مرافق المدينة، كما

يجب تفعيل مواقعها الالكترونية بشكل جيد، يقوم بتوثيق جميع أعمال الهيئة المحلية تجسيد الأثر الايجابي لهذه المشاريع من أجل كسب وإعادة ثقة الجمهور بالهيئات المحلية التي تعاني من بعض القصور.

28.2 التخطيط التنموي الاستراتيجي .

التخطيط التنموي الاستراتيجي المُمارس في الأراضي الفلسطينية تبعاً لورقة السياسات ودليل التخطيط الإجراءات، هو منهج علمي يقوم بالخروج بأهم الأهداف التي تعكس تطلعات المجتمع بشكل عام، حيث كل تجمع سكني له أولويات وأهداف ومتطلبات بحيث يتم بعد ذلك تحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معينة بما يتماشى مع تطلعات السكان، والأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعوقات المحتملة. تتولى الهيئة المحلية في تجمع سكاني ما قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي بمشاركة ممثلي مجتمعية، ويتجلى دورها في تحضير وإدارة تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنموية، وذلك في إطار المنهجية المتبعة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي (موقع وزارة الحكم. 2011).

29.2 منهجية التخطيط الاستراتيجي

تبدأ عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي من خلال المراحل الآتية (معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، 2016):

1- التشخيص: وهي عملية ميدانية تقوم باستكشاف المعلومات والبيانات عبر استمارات ومقابلات أو مشاهدات أورش عمل، بحيث تكون عملية التشخيص شاملة جميع القطاعات الحيوية للمجتمع.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة تحليل المعطيات وذلك من خلال تحديد مواطن القوة والضعف وتحديد الفرص والمخاطر من خلال تحليل Swat Analysis.

3- بلورة الرؤية: وهي المرحلة الثالثة من عملية التخطيط الاستراتيجي، لوضع الأهداف التنموية وتحديد القطاعات التي تساهم بعملية التنمية ومحاورها الأساسية.

4- المرحلة الرابعة: تأتي بثمار الإجراءات السابقة لتبلور الاحتياجات التي وضحها المجتمع، ويسعى لتحقيقها بشكل مشاريع وبرامج وأنشطة قابلة للتنفيذ.

5- المرحلة الخامسة: والأخيرة وهي المرحلة يتم عرض المشاريع إلى الجهات الممولة والداعمة لطبيعة المشاريع المقدمة، حيث يعرض على جهات تمويل محلية أو دولية أو إقليمية، ومن ثم قبول المشروع والموافقة على توفير التمويل اللازم للتنفيذ.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 الدراسات عربية

1- دراسة عبد الله (2005): بعنوان "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المساعدات الخارجية للفلسطينيين، والدروس المستفادة من تجربة توظيفها على طول المرحلة التي بدأت مع توقيع اتفاقية، حيث استخدمت الدراسة المنهجية في إعداد هذه الدراسة إلى القيام بتوصيف كمي وتحليل منطقي للبيانات الثانوية التي تم الحصول عليها، حيث توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من بعض الإنجازات وخصوصا في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحققت بفضل المساعدات الدولية إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية.

2- دراسة حسان (2007): بعنوان " بلدية سلفيت ودورها الإداري والعمراني والاقتصادي والاجتماعي 1945 -2005م"

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاجتماعي البلدية في حل مشاكل السكان وخلافاتهم، وعلي المشاريع التي قامت بها وكيف ساهمت هذه المشاريع في تقدم المدينة، والتعرف على الدور السياسي للمجلس والذي كان واضحاً خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، والتعرف على أداء البلدية والتطور الذي حدث عليها إدارياً واجتماعيا واقتصادياً، استخدمت الدراسة المصادر الأولية الأصلية كالوثائق المنشورة وغير المنشورة لبلدية سلفيت مثل الوثائق، والمقابلات، كما توصلت الدراسة إلى أن بلدية سلفيت تنجز الكثير من المشاريع التنموية مما يجعلها من المدن النموذجية، وان الانسجام أو الاختلاف ما بين أعضاء البلدية لم يؤثر سلباً على تنفيذ المشاريع.

3- دراسة خاروف، (2008): بعنوان " تخطيط استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية في الضفة الغربية في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية"

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التخطيط المالي وأدواته وأهدافه في البلدية، وتخطيط استغلال الموارد المالية لدى البلديات في فلسطين في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبيان تاريخ البلديات في فلسطين وأهميتها والقوانين والتشريعات التي تحكم عملها، وتوضيح مصادر الموارد المالية فيها وكيفية تخطيط النفقات بناءً على هذه الموارد، والتعرف على معوقات التخطيط المالي وكيفية التغلب على هذه المعوقات، حيث اتبع في منهج الدراسة بدراسة الأدبيات السابقة، والمنهج

الوصفي الميداني وتصميم استبيان لجمع البيانات كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي وإجراء بعض المقابلات لأصحاب العلاقة، كما تم استخدام التحليل المالي لموازنة بلدية نابلس من عام (2002 – 2007)، ومن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة أن الوعي بأهمية التخطيط بالنسبة لموظفي البلدية هو مهم فهو يؤدي إلى رفع مستوى لخدمة والتقليل من نسبة هدر المال، كما تم التوصل إلى أن تراكم نسبة الديون كبيرة جداً على المواطنين مما أدى إلى عدم تنفيذ مشاريعها ومخططاتها، كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب على موظفي البلدية أن يكونوا حاصلين على مؤهلات علمية قادرة على إدارة البلدية بالشكل الأفضل.

4- دراسة حسن، (2012): بعنوان " مقترحات لتفعيل دور المؤسسات الغير حكومية في قضايا التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مساهمة المؤسسات الغير حكومية في قضايا التنمية والتعرف على المعيقات التي تعترض هذه المؤسسات كما هدفت إلى اقتراح آليات تقدم من المجتمع المحلي وقيادات المؤسسات الغير حكومية، من أجل الارتقاء في مساهماتها لمجتمع الدراسة، والذي تكون من المؤسسات الحكومية في محافظات الضفة الغربية، وعينة المبحوثين عينة طبقية عشوائية، بحيث استخدمت المنهج الوصفي وقامت الدراسة بتطوير استبيان يقيس هدف الدراسة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الغير حكومية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في محافظات شمال الضفة الغربية بحاجة إلى زيادة الاهتمام ببعض النشاطات الصحية لبناء مستشفيات أكثر، ونشاطات التعليم لإنشاء مراكز محو الأمية، والاهتمام بالجانب الزراعي، وإشراك المجتمع في وضع برامج علمية تكنولوجية للتنمية.

5- دراسة صالح (2012): بعنوان "نحو إدارة أنجع للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية الفلسطينية دراسة حالة "صندوق تطوير وإقراض البلديات".

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في إصلاح وتطوير واقع الحكم المحلي في فلسطين، من خلال دراسة كفاءة إدارة عملية التمويل لهذا القطاع، والتعرف على آفاق تطوير منهجية عمل الصندوق، حيث استخدمت هذه المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استمارة الدراسة وتطبيقها على (35) بلدية موزعة على كافة محافظات الضفة الغربية. وإن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود ضعف بكفاءة إدارة التمويل بقطاع الحكم المحلي، كما انه لا يوجد تخطيط لعملية التمويل وعدم

وجود إجراءات أو أولويات في التصرف بالتمويل، وعدم وجود نظام مدون لإدارة المشاريع، كما أن هناك ضعف في نظام الزيارات ومتابعات لعملية التنفيذ.

6- دراسة علي، مشرف (2012): بعنوان " المشكلات والمعوقات لتمويل مشروعات البنية التحتية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه تمويل مشروعات البنية التحتية في السودان، وبيان أثر السياسات التمويلية العامة للدولة على هيكل تمويل مشروعات البنية التحتية، دراسة عوامل البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر على قرارات المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة واختيار أنسبها لمشروعات البنية التحتية، والتعرف على دور المعلومات ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات التمويلية لمشروعات البنية التحتية، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، حيث توصل الدراسة إلى أن هناك ضعف قوي في الموارد الاقتصادية للبلد وتتركز مشاريع دعم البنية التحتية على موازنة الدولة مما أدى إلى تأخرها وعلي ضمانات الحكومية من اجل الحصول على التمويل ، كما أوضحت الدراسة أن عملية اتخاذ قرار بشأن التمويل يتطلب تعدد مصادره.

7- دراسة جريري (2013): حول أثر التمويل والدعم المقدم للهيئات المحلية ومراعاته لقضايا النوع الاجتماعي"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح السبل في بناء الإطار المؤسسي شامل لتلبية احتياجات الجنسين الرجل والمرأة والإنصاف بينهما في إثراء السياسات والخطط والبرامج التنموية في صندوق وإقراض البلديات لكل منهما، حيث استخدمت منهجية الدراسة الحوارات والمقابلات والأسئلة المفتوحة ومراجعة المؤشرات التي تحاكي وتراعي للنوع الاجتماعي، وكان مجتمع الدراسة صندوق تطوير وإقراض البلديات، حيث توصل التقرير أن هناك علاقة طردية ما بين الأجندة التمويلية واستجابة المجتمع، وأن قضايا النوع الاجتماعي يجب أن تشتمل على سياسات الصندوق، كما أن العمل التنموي غير واضح في منهج الصندوق أو البلديات.

دراسة أبو فريا (2013): بعنوان "العوامل المؤثرة في الإنفاق على المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة (حالة عملية بلدية بيت لاهيا).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأسباب التي تعيق المشاريع التطويرية في بلديات قطاع غزة؛ وذلك بتحليل مصادر التمويل المختلفة على تنفيذ المشاريع التطويرية، وعلى دور البلديات في تنفيذ برامج التنمية، كما هدفت إلى التعرف على التنمية المحلية وتوضيح أهمية المشاركة المجتمعية ودورها في التنمية، وتوضيح علاقة التمويل الأجنبي بأهداف وسياسات خارجية أم يخضع لاحتياجات الشعب الفلسطيني، وهدفت الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التمويل المحلي والأجنبي في المشاريع التطويرية والى أي مدى يمكن أن تعتمد عليها بلديات قطاع غزة ومعرفة أسباب ضعف التمويل، كما أوضحت أهم تأثيرات الاستقرار الأمني على مشاريع التطور، حيث اتبعت هذه الدراسة منهجية منهج الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم مع موضوع الدراسة كما استخدمت مقابلات أُجريت مع كبار موظفي البلديات ووزارة الحكم المحلي وتم تحليل التقارير المالية الغير منشورة لتحديد العوامل التي تؤثر على المشاريع التطويرية، كما أخذت بلدية بيت لاهيا حالة دراسية لمعرفة مصادر التمويل وتأثير الاستقرار الأمني على المشاريع، حيث استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية لمصادر التمويل، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة تبين أن التمويل المحلي هو أضعف المصادر التمويلية خاصة من البلدية وضعف تأثيره على المشاريع كما تبين أن هناك ضعف في التمويل المحلي المتأتي من الحكومة الفلسطينية، كما توصلت إلى أن التمويل الخارجي كلما زاد نسبته يؤدي ذلك في زيادة بالإنفاق على المشاريع بنسبة (26%) كما أن اثر الاستقرار الأمني قوي على ما نسبة ما ينفق من الموارد المالية، واهم النتائج النظرية التي خرجت بها هذه الدراسة أن التنمية المحلية تكون لجميع مناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤمن الحياة الكريمة للإنسان وإن التنمية التي تأتي من الهيئات المحلية هي من أفضل الطرق لمعرفة احتياجات المجتمع، كما شجعت الدراسة على المشاركة المجتمعية وضعفها في قطاع غزة وإن التمويل المحلي هو من يعطي الهيئات المحلية الاستقلال المالي والإداري والذي يساهم في التسريع في عجلة التنمية كما أن ثقافة المجتمع السلبية تعتبر من أهم المعيقات للتنمية، كما أن الدور الذي تقدمه الهيئات المحلية يتمثل في الديمقراطية وتقديم الخدمات والدور التنموي.

9- دراسة رابح، حبيبة. (2013): " دور التمويل التبرعي "الوقف" في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الوقف الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيله في الوطن العربي والتعرف إلى أهداف التمويل التبرعي أو الوقف وأبعاده على التنمية المستدامة، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي تأثير الأدوات الاقتصادية الإسلامية في تحقيق التنمية واستشهدت بوقائع تاريخية إسلامية أوضحت مدى ارتباط مفهوم التنمية المستدامة بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

10- دراسة سمارة، (2013): بعنوان "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المساعدات الخارجية وأنواعها ومزاياها وعيوبها العامة والاقتصادية، كما هدفت إلى توضيح طرق إدارة المساعدات الخارجية وشروطها ومصادرها وكما تعرفت الدراسة على حجم المساعدات وتطورها والتعرف على أثرها الحقيقي على أرض الواقع،كما هدفت إلى توضيح أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي لتوضيح أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على الناتج المحلي، حيث توصلت إلى نتيجة أن الدول المانحة تقدم المساعدات وفق نهجها السياسي؛ من أجل تحقيق مصلحة خاصة وعلى الدول المتلقية للمساعدات أن تضمن جزء بسيط من مصالحها، كما توصلت إلى أن المساعدات الخارجية مهمة جداً على الصعيد الأخلاقي والإنساني لما له الأثر في بالتخفيف من الفقر إلى حد ما، كما توصلت إلى أن المساعدات الخارجية هي سياسية بحته ولا علاقة لها بعملية التنمية كما أنه من غير المتوقع أن تحدث تنمية بأي شكل من الأشكال بسبب ضعفها، كما توصلت إلى أن السلطة لا يوجد لها أي مصدر مالي أخر أو مختلف يمكن أن تعتمد عليه، كما بينت الدراسة أن هناك سوء في إدارة الأموال وغياب الرؤية الإستراتيجية، و إن هناك تبعية اقتصادية وسياسية للخارج، كما أن المساعدات المقدمة هي مساعدات للجانب الإنساني أكثر منه في الجانب التنموي ولا تسعى لتطوير الجوانب التي تم تدميرها من قبل الاحتلال، كما توصلت إلى أن عامل هدر الأموال هي العوامل الفنية للمساعدات والتقارير وعدم خضوعها للمراقبة أو التقييم، كما أن هناك ضعف كبير في علاقتها مع القطاع الإنتاجي، كما أن النمو الاقتصادي الحاصل هو نمو تلقائي لا علاقة له بالتمويل كما أن المزاجية

الإسرائيلية والخارجية لها علاقة كبيرة في عدم التقدم، كما شكلت الاتفاقيات الجزء الأكبر في خلق المعيقات أمام التنمية.

11- دراسة ياسين، (2014): بعنوان "المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (جهاز الأمني نموذجاً).

هدفت الدراسة إلى التعرف على المساعدات المقدمة للأجهزة الأمنية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية، والتعرف على دور الدورات التدريبية على أفراد الأجهزة بعد مؤتمر أنابوليس، حيث استخدمت الدراسة أداتين للحصول على معلومات التحليل الإحصائي من خلال الاستبيان والتحليل النوعي من خلال مقابلات على مجتمع الدراسة وهي كوادر أمنية وأكاديمية لها علاقة في ذات الموضوع، حيث كانت عينة الدراسة الأفراد العاملين في الأمن الوطني، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بحيث تكون جميع التعاملات والإجراءات من خلال إسرائيل مع السلطة الوطنية، كما توصلت إلى أن المساعدات الأمريكية كان لها الأثر الواضح على أداء أفراد الأمن وتغطية التزاماتها المالية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار ومدى ارتباط المساعدات الخارجية بالمواقف السياسية الفلسطينية.

12- دراسة مختاري، (2014): بعنوان "اللامركزية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، وتوفير معلومات جديدة بموضوع التنمية المستدامة، والتعرف على كيفية تفعيل دور الهيئات اللامركزية المحلية في التنمية من خلال مجالسها المحلية، ومساعدة هذه المجالس في التعرف على مالية الجماعات المحلية ومخططاتها التنموية. حيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع كافة البيانات الحقيقية المفصلة لموضوع الدراسة، بحيث تشكل مجتمع الدراسة من الهيئات المحلية.

13- دراسة الحسيني (2015): بعنوان :" السياحة الدينية وإمكانية التمويل المحلي / بلدية الكاظمية المقدسة(حالة دراسية)"

هدفت الدراسة توضيح إمكانية التمويل في مجال النشاط السياحي والتجاري، واستكشاف إن كان هناك قدرة على التمويل الذاتي والاعتماد عليه وتطوير الأساليب المتوفرة لغرض إيجاد تمويل إضافي، كما هدفت إلى إمكانية التمويل المحلي والاستخدام الأفضل لمواردها، حيث استخدمت المنهج التحليلي الاستقرائي لإظهار إمكانية التمويل الذاتي وتطويرها للبلدية الكاظمية، حيث

توصلت الدراسة إلى أن التمويل الذاتي المحلي يعكس قدرة الإدارة المحلية إداريا وماليا من اجل أن يصل إلى التنمية المحلية، وان البلدية العراقية لا تملك حرية التصرف في الأموال التي تجبى من ناحيتها بحيث يتم تحويلها إلى أمانة بغداد ووزارة المالية، كما أظهرت الدراسة عدم تناسب الواردات التي تحصل عليها البلديات مقابل الخدمات التي تقدمها كما أن المخصصات الحكومية للبلدية غير كافية للارتقاء بالخدمات المقدمة للجمهور، كما توصلت إلى أن عملية جباية الرسوم عملية غير منتظمة بسبب التخلف عن دفع مستحقاتهم المترتبة على المستفيد كما أن طريقة الجباية غير منتظمة وهذا يعتبر من أهم المعيقات التي تواجهها الموارد المالية الخاصة بالبلدية وضياع الأموال، كما توصلت إلى أن البلدية يمكن أن تساهم باستثمار احد الجوانب المهمة التي يمكن أن تقوم بإدارتها مثل السياحة واستثمارها بالشكل الجيد.

14- دراسة سفيان، (2015): بعنوان "الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة – إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى البحث في الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة، ولغرض الإحاطة بالموضوع، وهدفت التعرف إلى المجالات المختلفة التي يساهم الوقف في تمويلها، وأهم الصيغ الاستثمارية الوقفية الممكنة لتفعيل نظام الوقف ليساهم في تمويل التنمية .وفيما يخص واقع الوقف في الجزائر. وتم استعراض مفهوم الوقف والتنمية المستدامة، والدور التكافلي للوقف في جوانب التنمية، وواقع الأوقاف وسبل تفعيل تمويل التنمية المستدامة.

15- دراسة الأبجي (2015): بعنوان "دور التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية في مصر".

هدفت دراسة إلى التعرف على أدوات التمويل الإسلامي وأوجه الاختلاف والتشابه بينه وبين التمويل التقليدي واستعراض تجارب بعض الدول في استخدام صيغ التمويل الإسلامي في تمويل مشروعات البنية التحتية ومدى نجاحها في تحقيق الدور المأمول منها، وهدفت الدراسة التعرف على الاحتياج المالي وكيفية توفيره من مصادر التمويل الإسلامية، استخدمت المنهج الوصفي والمنهج الميداني، وكانت العينة عينة عشوائية من مديري الائتمان والاستثمار وخبراء التمويل الإسلامي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي ينمو بشكل ثابت، كما أن هناك أدوات ناجحة للتمويل الإسلامي في عدة دول، واستحداث أدوات تمويلية مستفيدة من تجارب الدول.

16- دراسة بيومي (2016): بعنوان " واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي ومبررات قبول هذا التمويل سواءً كانت مبررات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر وذلك لتناسب طبيعة هذا المنهج مع طبيعة البحث لوصف الوضع الراهن للتمويل، حيث توصلت الدراسة إلى بعض المقترحات منها إنشاء صندوق عربي لتمويل التعليم ما قبل الجامعي، تشجيع رجال الأعمال القادرين على بناء المدارس غير الهادفة للربح مقابل الحصول على بعض الامتيازات مثل خفض أسعار الأراضي وإعفاء الأجهزة والمعدات من الرسوم الجمركية، كما أوصت إلى إعفاء الأجهزة والمعدات التعليمية من الضرائب، مواجهة الهدر المالي في بعض بنود الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، نشر الوعي بأهمية الأمن القومي.

17- دراسة عبدالله، (2016): تحت عنوان " تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص" حيث هدفت الدراسة إلى تقييم الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص الفلسطيني من مختلف الجوانب .حيث ركزت على فحص ملائمة الدعم وفعاليته وكفاءة استخدامه وتأثيره العام على القطاع الخاص وعلى الشركات المستفيدة بوجه خاص، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات حول حجم وأنواع ومصادر المساعدات الخارجية للقطاع الخاص، استخدمت الدراسة عينة عرضية من مؤسسات القطاع الخاص المستفيدة من الدعم الدولي للحصول على المصادر الأولية، كما تم توزيع استبانة خاصة بالدراسة على هذه المؤسسات بهدف تقييم الدعم الذي تم الحصول عليه. وتوصلت الدراسة أن القطاع الخاص له الدور القيادي في عملية نمو الاقتصاد الفلسطيني، تركز التمويل على تطوير البنية التحتية ودعم الموازنة العامة، كما بينت الدراسة أن القطاع الخاص له أثر محدود على النمو الاقتصادي؛ بسبب تخصيص أجزاء كبيره من المساعدات؛ من أجل التغلب على الأعباء والتكاليف الإضافية الناجمة عن الاحتلال وإجراءاته العدائية والمخاطر الناجمة عنه، كما توصلت الدراسة إلى أن الدعم الخارجي لم يكن كاف لتحقيق تغيرات ونمو اقتصادي مستدام، كما تبين أن هناك صعوبة في حصر أثر الدعم على أداء القطاع الخاص، كما تبين أن هناك عملية تسييس الدعم الخارجي وضعف التنسيق بين الدول المانحة، وعندها لجأت الدول المانحة إلى وقف الدعم أو تقليصه من حين لآخر كرد فعل على بعض الخطوات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية لمتابعة مسؤولياتها السياسية.

18- دراسة مسلم (2017): بعنوان " التقييم اللاحق للمشاريع الإستراتيجية التابعة لمديرية البلديات العامة دراسة حالة للمدة (2004 – 2015).

هدفت الدراسة إلى تقييم لاحق لعدد من المشاريع الإستراتيجية المنفذة من قبل البلديات العامة، حيث شملت عينة الدراسة (35) مشروعاً استراتيجياً تم تنفيذه في معظم محافظات العراق حيث تم جمع المعلومات من خلال استبانة تركت فيها أربعة محاور، يمثل كل محور منها أحد أطراف المشروع التي قد تكون سبباً في التلكؤ وهي (رب العمل، المقاول، الاستشاري، أسباب أخرى) ، حيث خرجت الرسالة ببعض النتائج أن أكبر نسبة من التلكؤ سببها رب العمل يليه المقاول ثم الاستشاري، ووجود زيادة كبيره في أوقات وتكلفة التنفيذ الفعلية بالمقارنة مع أوقات وتكلفة التنفيذ المخطط لأغلب المشاريع الإستراتيجية.

19- دراسة البطحة (2017): بعنوان "مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية".

هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق وتقييم وتحليل ووجود والتوجيهات نحو التخطيط التنموي الاستراتيجي، ومعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في متوسطات استجابة أفراد العينة الدراسة حول مدى تطبيق التخطيط التنموي، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي وقام بجمع البيانات من خلال المقابلة والاستمارة، وكان مجتمع الدراسة أعضاء بلدية بيت لحم والبلديات التابعة لها، حيث أظهرت النتائج إلى أن تطبيق التخطيط في البلديات كان متوسطاً، كما وضرورة صياغة مفهوم التخطيط التنموي بحيث أن يكون متكيف مع التغيرات وضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخارجية والداخلية من قبل فريق التخطيط أثناء عملية التخطيط، والتدريب على التخطيط التنموي، وتوفير وحدات متخصصة بشكل كامل بالتخطيط التنموي لدى كافة البلديات.

2.2.2الدراسات الأجنبية

1- دراسة Bello، (2014): بعنوان " Sustainable Development and the Role of Local Governance: Experience from Malaysian Model Regions"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأهداف المتعلقة بالحكم المحلي وفائدته في متابعة التنمية المستدامة في بعض دول شرق آسيا، كما أن مجتمع الدراسة الهيئات المحلية الماليزية ومن أهم

النتائج التي توصل اليها هذا البحث أنه لا يزال بإمكان مؤسسات الحكم أن تحقق الكثير فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن هناك حاجة ماسة إلى تحسين القدرات الإدارية المحلية، حيث أن التقدم النسبي المطلوب غير واضح على المستوى أو السياق الوطني.

2- دراسة Mohamed (2014): بعنوان Malaysian local Governments Role Towards Sustainable Development Focusing on Knowledge Transfer Practice Framework"

هدفت الدراسة إلى توضيح المعيقات في نشر مفهوم للتنمية المستدامة في الخطة ، ومعرفة توجهات أصحاب المصلحة بما يخص التخطيط الحكومي للمعرفة ، والتعرف على الطرق المناسبة لنقل المعرفة بالتنمية المستدامة. حيث تمثل مجتمع الدراسة في (17) هيئة محلية ماليزية وتم توزيع (55) استبانة على ذوي العلاقة ومقابلة (9) من أصحاب المصلحة. حيث توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد اتجاه واضح ينقل السياسة لنشر مفهوم التنمية المستدامة، كما توصلت الدراسة أن هناك تصورات أصحاب المصلحة إلى أن الهيئات المحلية بحاجة إلى توضيح قدراتها في معالجة التنمية المستدامة عند الموافقة على التخطيط الحكومي، والنتيجة الكلية تدل على أن نسبة الموظفين منخفضة خاصة الذين يستفيدون من اكتساب الاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وانخفاض نسبة المشاركة فيها وبالتالي هناك حاجة إلى تدريب لممارسات نقل المعرفة نحو التنمية المستدامة في مرحلة الموافقة على التخطيط كما هو مقترح في تحليل المقابلات.

3- دراسة Valencia، Simon، Croese، Nordqvist، Oloko، (2019): بعنوان Sustainable Development A local Government Opportunity? "

هدفت الدراسة التعرف إلى دور المدن في تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقام البحث بتحليل (5) جوانب يجب أن تكون واضحة بما يخص الحدود الحضرية للمدن والحكم المتكامل والجهات التي تساهم بتنفيذ التنمية المستدامة والجهات الداعمة ومعرفة مؤشرات والأثر المتحقق للتنمية المستدامة، ومنهج الدراسة كان عبارة عن تحليل التحديات والفرص من خلال مقارنة سبع مدن عالمية في أربعة قارات، وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف التنمية المستدامة يتم تحقيقها من خلال الأعمال والأنشطة والبرامج التي تساهم بدعم الأفراد اجتماعياً؛ لان الخدمة التي يتم تقديمها تكون أكثر شمولية ومرونة، من خلال تفعيل دور الموارد المتاحة لهم خاصة البشرية والمالية، كما يجب الابتكار والتعاون من أجل عمل شراكة فاعلة ومتكاملة.

4- دراسة Eglantina، (2014): بعنوان " Dose Financial aid help Or harm developing countries"

هدفت الدراسة إلى تخفيض معدلات الفقر والتشجيع نحو التنمية من خلال التمويل من قبل المؤسسات الحكومية والغير حكومية ومن خلال القطاع الخاص، كما توضح هذه الدراسة مدى مساهمات المساعدات الخارجية في تطوير ونمو الاقتصاد المحلي لألبانيا، حيث اتبعت منهجية الدراسة في تحليل شامل ووصف جميع العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومدى مساهمة التمويل في دعم النمو الاقتصادي من خلال تتبع الأثر في معدل نمو دخل الفرد خلال 30 عام ماضية، كما استخدمت هذه الدراسة التحليل الإحصائي لتلك البيانات التي حصلت عليها، بحيث توصلت إلى أهمية المساعدات التي قدمت خاصة أنها كانت متزايدة بشكل سنوي وتأثيرها الايجابي نحو الاقتصاد. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن المساعدات التي توجه إلى المكان والوقت بشكل مناسب ولكن لا يكون الأثر ايجابي دائمًا، وفي بعض الأحيان يتم إساءة استخدام هذه المساعدات التنموية، كما توصلت إلى أن جانب المانحين هو سبب لوضع غير مرغوب فيه، بسبب أن المنطقة ليست محتاجة إلى هذه المساعدة ويجب أن تكون المساعدة في قطاع آخر لذلك يتضح أن للمساعدات أثر سلبي في هدر الموارد المالية وغير فعالة لإنشاء النمو في قطاع معين حسب رغبة البلد، كما أن هناك سرد الجانب الآخر من الناحية التاريخية وقصص نجاح فيما يتعلق بأثر المساعدات الإنمائية، الخاصة دول غرب البلقان النامية التي تطمح إلى الانسجام والانضمام مع الاتحاد الأوروبي لذلك تقوم بتشجيعهم على إتباع إجراءات وسياسات دقيقة فيما يتعلق باستخدام المساعدات المالية المتآتية من الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، واحدة من دول غرب البلقان النموذجية وهي في الطريق الصحيح فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث أظهرت النتائج للنموذج تحليل الانحدار للمساعدات مالية له تأثير إيجابي في ألبانيا من حيث صافي الدخل على مدى السنوات الثلاثين الماضية، حيث أن كل زيادة كانت (1٪) الزيادة في المساعدات المالية، تؤدي ذلك إلى زيادة (3.2٪) في صافي الدخل.

5- دراسة Gambetta (2019): بعنوان "The Financing Framework for Sustainable Development In Emerging Economies: The Case Of Uruguay"

هدفت الدراسة التعرف على سبل تمويل التنمية المستدامة في الأوروغواي، والتعرف على ما إذا كانت أدوات التمويل المتاحة تساهم في تحقيق ذلك لأهداف التنمية المستدامة، كما تم تحليل التحديات التي تواجه الاقتصاديات الناشئة في هذا الصدد. والتعرف على برامج التمويل المتاحة من القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. النتائج التي تم الحصول عليها تبين أن مصادر التمويل الرئيسية المستدامة تابعة للقطاع العام بسبب عدم وجود سوق مالي متطور، وأن المصادر المالية الحالية لا تتناول أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب الاهتمام الكبير. وهذا مما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأوروغواي يواجه صعوبة كبيرة. كما توصلت إلى وجوب تسليط الضوء على مزيد من التنسيق بين جميع الأطراف للاستفادة الفعالة في ظل ندرة الموارد المتاحة للاقتصاد الناشئ، وبالتالي تمكينه من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث استخدمت هذه الدراسة مناهج مختلطة وهي (مراجعة الأدبيات، وتحليل محتوى التقارير التي حصلت عليها من التي اقترحتها الأمم المتحدة بأهداف التنمية المستدامة)، وتحديد وسائل التمويل ومن ثم تحديد وسيلة تمويل خاصة للتنمية المستدامة

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مواضيع مختلفة حول التنمية بشكل عام، الأمر الذي يوضح الاهتمام من قبل الباحثين في تناول مواضيع التنمية كأحد أهم العناصر التي تساعد في تحسين الظروف المعيشية للسكان، حيث تناولت هذه الدراسات المؤسسات الحكومية والغير حكومية في مواضيع تنموية مختلفة، تستهدف جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أوضحت أن التنمية العنصر المهم لبقاء واستقرار المجتمع، وتناولت بعض الدراسات دور الجمهور في المشاركة والتنمية السياسية التي له دلالات واضحة على أهمية الحياة السياسية، وتأثيرها على الوضع العام للمواطن الفلسطيني وعلى صمود ووجود الفلسطيني في أرضه، وخصوصاً في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية المترابطة مع بعضها، ودور المانحين والممولين في تعطيل سير التنمية بالشكل السليم.

قامت الباحثة باستعراض (26) دراسة سابقة بمناهج وأساليب متفاوتة وفي فترات زمنية وأماكن مختلفة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، وأوجزت أهم نقاط التشابه والاختلاف ما بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في الجدول التالي:

جدول 1.2 أهم نقاط التشابه والاختلاف ما بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية

الرقم	اسم الدراسة	اسم المؤلف	السنة	نقاط التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة
1	بلدية سلفيت ودورها الإداري والعمراني والاقتصادي والاجتماعي 1945 -2005م	حسان	2007	اختلفت هذه الدراسة في دور البلدية بجزء من عناصر التنمية المستدامة خاصة الاجتماعي والاقتصادي، حيث بينت أن هناك نتائج ايجابية للدور البلدية تجاه هذه العناصر بعكس نتائج الدراسة الحالية بدور التمويل تجاه القطاع الاقتصادي والاجتماعي
2	المشكلات والمعوقات لتمويل مشروعات البنية التحتية	علي، مشرف	2012	تشابهت هذه الدراسة بالبحث في المعوقات التمويل، وتشابهت النتائج أن التمويل يركز على البنية التحتية بشكل أكبر من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة كونها توافقت مع نتائج هذه الدراسة والاستشهاد بها
3	مقترحات لتفعيل دور المؤسسات الغير حكومية في قضايا التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية	حسن	2012	اختلفت مع الدراسة الحالية على دور المؤسسات تجاه التنمية، لكنها توافقت مع الدراسة الحالية على وجوب الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية بشكل أفضل للدور الايجابي الذي يحدثه في المجتمع
4	نحو إدارة انجع للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية الفلسطينية دراسة حالة "صندوق تطوير وإقراض البلديات	صالح	2012	تشابهت في المنهجية وفي نتائج الدراسة بما يخص كفاءة إدارة التمويل، كما اختلفت بمجتمع الدراسة، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة في الإجابة على سبب تفاوت إجابات الإناث بالمقارنة بالذكور
5	دور التمويل التبرعي "الوقف" في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي	رابح، حبيبة	2013	اختلفت هذه الدراسة بنوعية التمويل على الطريقة الإسلامية بخلاف الدراسة الحالية عن التمويل الذي يمكن أن يكون سواء خارجي أو محلي، لكنها تشابهت بدور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة واختلفت بمكان الدراسة التي استهدفت الوطن العربي

تابع(1) جدول 1.2 أهم نقاط التشابه والاختلاف ما بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية

الرقم	اسم الدراسة	اسم المؤلف	السنة	نقاط التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة
6	حول أثر التمويل والدعم المقدم للهيئات المحلية ومراعاته لقضايا النوع الاجتماعي	جريري	2013	تتشابه هذه الدراسة في الهدف وهو معرفة دور التمويل وأثره، لكنها اختلفت في مجتمع الدراسة الذي استهدف بها صندوق الإقراض ، كما اختلف بالتركيز على أثر التمويل على فئة معينة
7	Malaysian local Governments Role Towards Sustainable Development Focusing on Knowledge Transfer Practice Framework	Mohamed	2014	تشابهت هذه الدراسة مع أهداف الدراسة الحالية في معرفة المعوقات التنمية المستدامة وكان منها نشر المفهوم وهذا يختلف عن نتيجة الدراسة الحالية في معوقات التمويل، كما اختلفت في منهجية الدراسة التي اعتمدت على المقابلات وهناك تشابه في مجتمع الدراسة الهيئات المحلية
8	Dose Financial aid help Or harm developing countries	Eglantina	2014	اختلفت هذه الدراسة عن الحالية في مدى تحقيق انخفاض للفقر، واختلفت مع النتائج التي تؤكد على أهمية التمويل في نهوض بعض الدول النامية، ومدى التطور الحاصل بالمجال الاقتصادي
9	المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (جهاز الأمني نموذجاً)	ياسين	2014	تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بدور التمويل واختلفت بأثره على التنمية السياسية لكنها اختلفت بالمنهجية وأداة الدراسة واختلفت بإضافة أداة أخرى وهي المقابلات، كما اختلفت بمجتمع الدراسة وبنوعية التنمية المستهدفة، كما تشابهت بالنتائج بمدى ارتباط المساعدات بالوضع السياسي

تابع (2) جدول 1.2 أهم نقاط التشابه والاختلاف ما بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية

الرقم	اسم الدراسة	اسم المؤلف	السنة	نقاط التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة
10	اللامركزية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	مختاري	2014	تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بالمنهجية ومجتمع الدراسة وبالدور في تحقيق التنمية المستدامة لكنه اختلف بنوعية الدور المقدم تجاه تحقيق التنمية، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة التعرف على أهم عناصر التنمية المستدامة لبلورة الاستبيان
11	الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة – إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر	سفيان	2015	اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية كونها قيمت الدور التكافلي لنظام الوقف والذي يمكن أن يختلف بالنتيجة تجاه تحقيقه للتنمية المستدامة
12	واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر	بيومي	2016	تشابهت هذه الدراسة بواقع التمويل تجاه جزء بسيط من مجمل عناصر التنمية المستدامة، بخلاف الدراسة الحالية التي أخذت مصطلح التنمية المستدامة كوحدة واحدة لا يمكن فصل عناصرها عن بعض لأنها مكملة لبعض
13	تحت عنوان " تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص	عبد الله	2016	تشابهت هذه الدراسة كونها دراسة تقييميه وتتبع لأثر التمويل الخارجي كما هو دور التمويل على أهم عناصر التنمية المستدامة، وتشابهت بالنتيجة أن النمو الاقتصادي حاصل نتيجة تفاعلات ليس للتمويل أي تأثير عليه
14	دور التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية في مصر	الأبجي	2015	حيث اختلفت الدراسة مع الدراسة الحالية بنوعية التمويل، ونوعية التمويل حيث ركز على التمويل الإسلامي، كما اختلف بالنتيجة أن التمويل له دور مهم وواضح على البنية التحتية بسبب نوعية التمويل بعكس الدراسة الحالية التي تؤكد على عدم الاستمرارية والاعتماد التام على التمويل خاصة الخارجي

تابع (3) جدول 1.2 أهم نقاط التشابه والاختلاف ما بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية

الرقم	اسم الدراسة	اسم المؤلف	السنة	نقاط التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة
15	مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية	البطحة	2017	اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية بمدى تطبيق الخطة من قبل أعضاء المجلس البلدي بخلاف هذه الدراسة التي تقيس دور التنمية في تنفيذ الخطة التنموية، كما اختلفت بمجتمع الدراسة الذي احتوى على أعضاء المجلس البلدي مقابل مجتمع الدراسة المكون من فريق التخطيط الاستراتيجي والذي يمكن أن يحتوي أعضائه من أعضاء المجلس البلدي
16	The Financing Framework for Sustainable Development In Emerging Economies: The Case Of Uruguay”	Gambetta	2019	اختلفت هذه الدراسة في البحث عن طرق التمويل للتنمية المستدامة، وهل كانت هذه الأدوات ناجحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهجية الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 أداة الدراسة

4.3 الاختبار المسبق للأداة:

1.4.3 صدق أدوات الدراسة

2.4.3 ثبات أدوات الدراسة

5.3 متغيرات الدراسة

6.3 إجراءات تنفيذ الدراسة

7.3 المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المقدمة

تناول هذا الفصل كل من منهج ومجتمع وعينة الدراسة وكيفية بناء أدوات الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها، كما ويتضمن إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

3-1 منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي وهو المنهج الذي يهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا، أو المشاكل التي ترغب الباحثة في دراستها؛ لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها (حريزي وغربي، 2013، ص26).

وقد استخدمت هذا المنهج نظراً لملاءمته لإغراض الدراسة وتحقيق أهدافها؛ وذلك لمعرفة واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية.

3-2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وحدة التخطيط الاستراتيجي وحدة التنمية الاقتصادية ومن مدراء الوحدات الإدارية ذات الاختصاص وأعضاء من المجلس البلدي وممثلين من المجتمع المحلي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم (78) عضواً، الجدول

(1.3) يبين توزيع عينة الدراسة حسب الهيئة المحلية وطبيعة عمل أعضاء الخطة التنموية في وحدة التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

الجدول(1.3) توزيع عينة الدراسة من فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية موزعين حسب طبيعة العمل

المدينة	عضو في الخطة التنموية داخل الهيئة المحلية	عضو في الخطة من المجتمع المحلي	المجموع	النسبة المئوية%
طولكرم	10	7	17	22%
نابلس	11	6	17	22%
جنين	6	4	10	12%
قلقيلية	6	11	17	22%
سلفيت	8	9	17	22%
المجموع	**41**	**37**	**78**	**100%**

يتضح من خلال الجدول (1.3) أن نسبة عدد الفريق العاملين في الخطة التنموية في وحدة التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية جاءت متساوية في جميع المدن وبلغت (22%)، ما عدا مدينة جنين والتي بلغت نسبتهم في مجتمع الدراسة 12%. ويعود السبب إلى أن الأقسام الإدارية الأساسية في الخطة التنموية مقتصرة على عدد مدراء قسم الماء والكهرباء وقسم الصرف الصحي وقسم الطرق، ومدير وحدة التخطيط الاستراتيجي والدائرة المالية و(4) من المجتمع المحلي، ما تم ملاحظته أن الخطة التنموية لا يتم تنفيذها بالشكل الأساسي، حيث يتم تنفيذ المشاريع الخاصة في إصلاح الطرق أو صيانة كهرباء أو صرف صحي، ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار المشاريع المدرجة في الخطة التنموية بشكل فعلي والتي لها الأثر التنموي على المجتمع، لأن الهيئة المحلية في جنين تعمل بالمشاريع التي لها الأولوية أن تنفذ وليس الخطة وحسب ما هو متوفر فقط. لذلك عددها يقتصر إلى عشرة أشخاص.

وتوزع فريق التخطيط الاستراتيجي لبناء الخطة التنموية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية على كل من أعضاء الهيئات المحلية وبلغ مجموعهم (41) عضوا وبنسبة (53%) من حجم العينة أما ما تبقى من أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي في الخطة التنموية فمثلهم المجتمع المحلي وبلغ مجموعهم (37) عضوا وبنسبة (47%) من حجم العينة.

ستقوم هذه الدراسة بعمل مسح شامل للمجتمع من أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

وفيما يلي وصف لمجتمع الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية في الدراسة:

أولا: البيانات العامة

الجدول(2.3) توزيع العينة من أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	49	63%
أنثى	29	37%
المجموع	**78**	**100%**

يتبين من خلال الجدول (1.3) أن نسبة الذكور في عينة الدراسة من أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي في مدن شمال الضفة الغربية بلغت (63%)، في حين بلغت نسبة الإناث (37%).

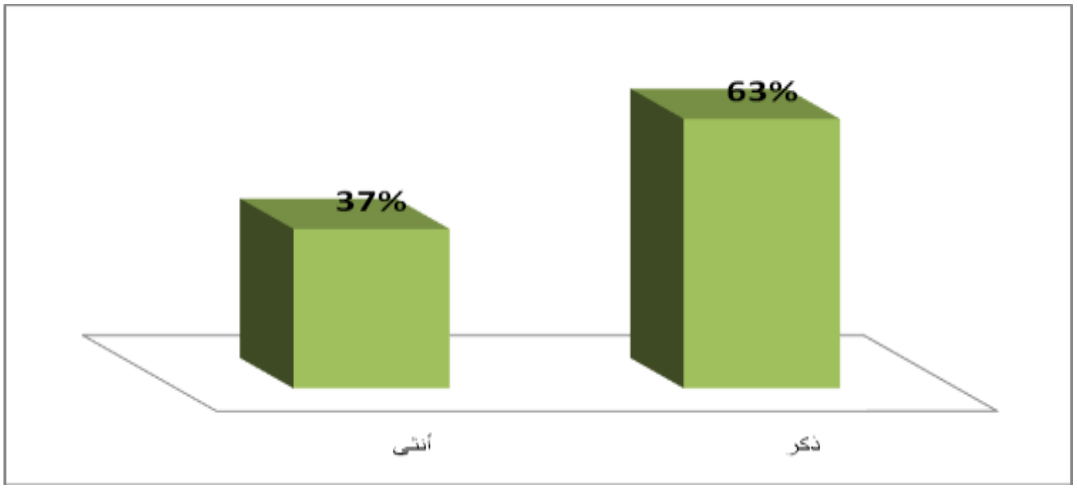

الرسم البياني (1.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجدول(3.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	0	0%
بكالوريوس	51	65%
دراسات عليا	27	35%
المجموع	**78**	**%100**

يتبين من خلال الجدول(2.3) أن المؤهل العلمي لفريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية توزع على مستويين بحيث بلغت نسبة من يحملون البكالوريوس (65%) من عينة الدراسة في حين بلغت نسبة من يحملون دراسات عليا (35%).

ويدل ذلك على أن أغلب من هم قائمين على الخطة الإستراتيجية من حملة الشهادات العلمية العالية و لا يوجد أي من تخصص الدبلوم لان معظمهم يمكن أن يكونوا مهندسين، وخصوصا أن

العمل داخل الهيئات المحلية يحتاج إلى تقنية عالية في تنفيذ وتصميم المشاريع الخاصة بالبنية التحتية وغيرها، كما يضم الفريق المتخصص لذلك؛ ويجب أن ينعكس ذلك بالشكل الأفضل على جميع المشاريع الخاصة بالمجتمع بحداثتها وقدرتها على تلبية احتياجاتهم. ويتضح أن نسبة حاملي الشهادات العليا يمثلون نصف من يحملون شهادة البكالوريوس ويدلُّ ذلك على المستوى الجيد الذي يجب أن ينعكس على طبيعة المشاريع المقدمة للمجتمع بما يتناسب مع احتياجاتهم، كما ينعكس بشكل متطور وقادر على مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحكم الرشيد، والتطرق إلى مواضيع حديثة قادرة أن تنقل المجتمع من خلال الهيئات المحلية إلى الأفضل.

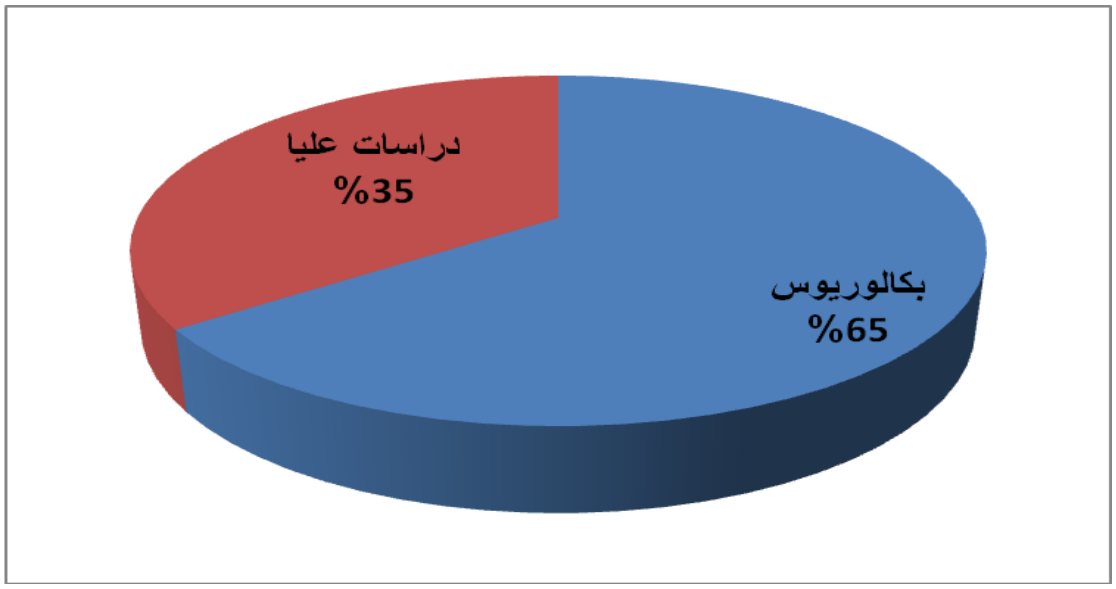

الرسم البياني (2.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول(4.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية %
موظف في المجلس بلدي	19	24%
موظف في الدائرة المالية	22	28%
عضو في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	37	47%
المجموع	**78**	**100%**

يتبين من خلال الجدول (4.3) أن عينة الدراسة تتوزع على مستويين هما أعضاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع من موظفي البلدية بما فيهم من يعملون في الدائرة المالية وبلغ مجموعهم (41) عضواً وبنسبة (53%) توزع المجموع على (19) موظف في المجلس البلدي وبنسبة (24%)، (22) عضواً من الدائرة المالية وبنسبة (28%) من عينة الدراسة، أما بالنسبة للمستوى الثاني فيمثلهم أعضاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع من المجتمع المحلي وبلغ عددهم

(37) وبنسبة (47%) من حجم عينة الدراسة، وهي النسبة الأعلى في ذلك بسبب تخصصهم بجميع محاور الخطة الإستراتيجية التنموية جميعهم مختصين في مجالات الاقتصاد والبيئة والاجتماعي والحكم الرشيد ومنسقين ما بين الأعضاء سواء كانوا داخل الهيئة المحلية وخارجها.

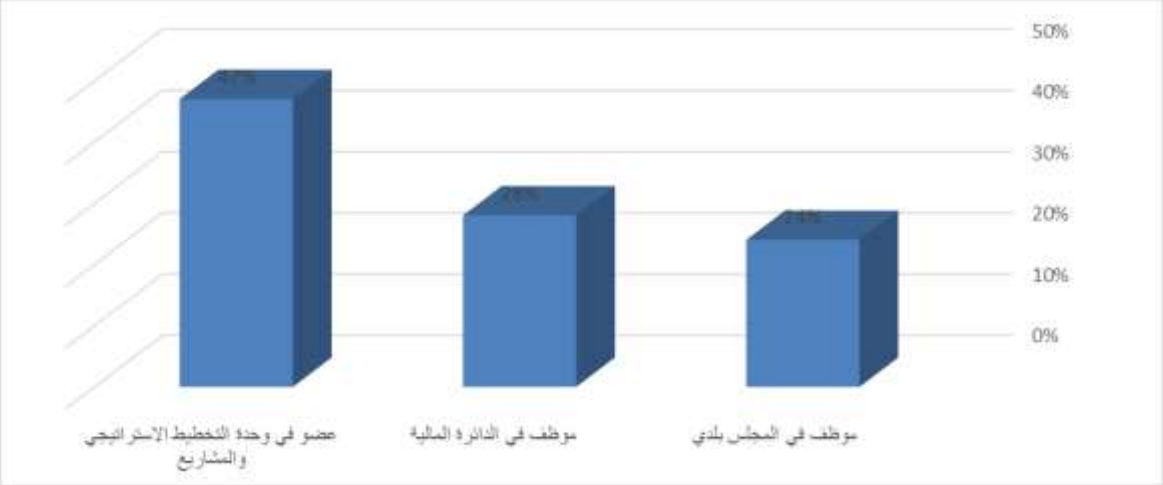

الرسم البياني (3.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

الجدول(5.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع

سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	12	15%
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	7	9%
10 سنوات فأكثر	59	76%
المجموع	**78**	**100%**

يتبين من خلال الجدول (5.3) أن أعلى نسبة لسنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع كانت من نصيب أعضاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع الذين لديهم سنوات خبرة (10) سنوات فأكثر وبلغت (76%)، تلاها أقل من (5) سنوات وبنسبة (15%)، وكان أقلها من لديهم سنوات خبرة من (5 سنوات وأقل من 10 سنوات) وبلغت (9%) من عينة الدراسة.

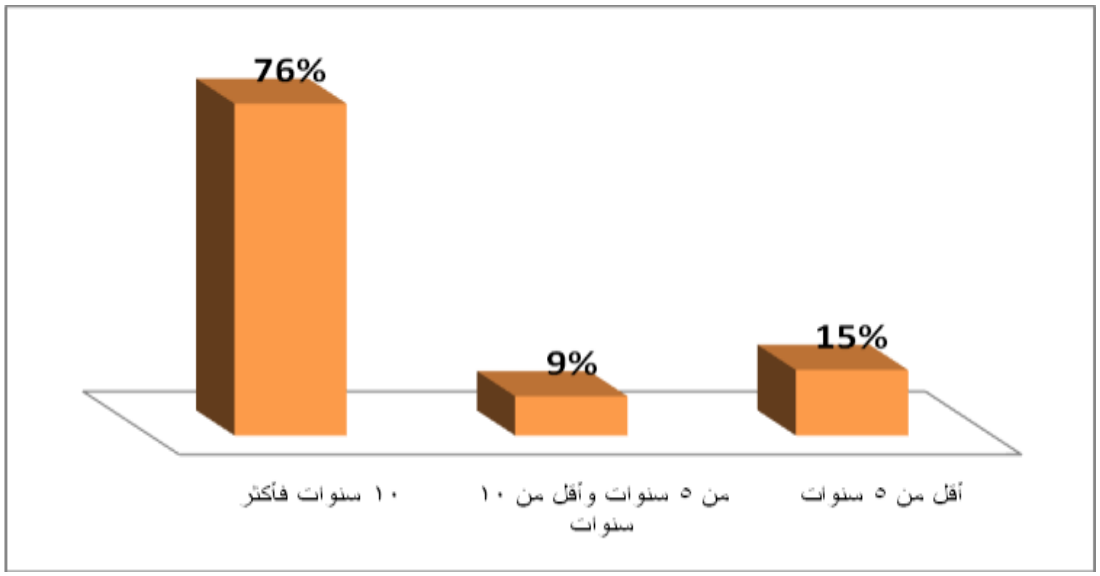

الرسم البياني (4.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع

3.3 أداة الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير الاستبانة بعد الاطلاع على الأدب التربوي واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة، قامت الباحثة بتطوير الأداة بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستوى واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة لفقرات الدراسة والتي وقعت في خمس مستويات للفقرات الايجابية لأداة الدراسة بحيث حصلت (دائماً بدرجة 5 نقاط، غالباً بدرجة 4 نقاط، أحياناً بدرجة 3 نقاط، نادراً بدرجة 2 نقطة، أبداً بدرجة نقطة واحدة)، كما حصلت الفقرات السلبية التالية: (48، 49، 52، 54، 55، 56) (دائماً=1، غالباً=2، أحياناً=3، نادراً=4، إطلاقاً=5)، وتتوزع فقرات الأداة على ستة محاور على النحو الآتي:

1- محور سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية: ويضم (10) فقرات: من الفقرة (1-10).

2- محور مساهمات التمويل الاقتصادية في الهيئات المحلية: ويضم (9) فقرات: من الفقرة (11-19).

3- محور مساهمات التمويل الاجتماعية في الهيئات المحلية: ويضم (9) فقرات: من الفقرة (20-28).

4- محور مساهمات التمويل في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية: ويضم (10) فقرات: من الفقرة (29-38).

5- محور مساهمات التمويل في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية: ويضم (9) فقرات من الفقرة (39- 47).

6- محور معوقات التمويل في الهيئات المحلية: ويضم (9) فقرات من الفقرة (48- 56).

4.3 الاختبار المسبق للأداة:

خضعت أداة الدراسة لعدة خطوات أثناء تطويرها ولمجموعة من الاختبارات قبل اعتمادها للدراسة:

1.4.3 صدق الأداة:

قامت الباحثة بفحص صدق الأداة بطريقتين:

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

تم عرض أداة الدراسة على المشرف ومجموعة من المحكمين بلغ عددهم (6) من المختصين في موضوع البحث؛ وذلك لمعرفة آرائهم حول فقرات الأداة ومدى وضوحها وقدرتها على قياس أهداف الدراسة. هذا بالإضافة إلى معرفة صحة الفقرات من ناحية سلامة صياغتها وملاءمتها للغرض الذي وضعت من أجله، وقد تم العمل على تعديل بعض الفقرات وحذف أخرى وإضافة فقرات لم تكن موجودة، واتفق المحكمون ملحق (3) على (85%) مما جاء في فقرات الأداة.

2- الصدق بطريقة البناء الداخلي:

لفحص صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة، قامت الباحثة باستخدام معامل ارتباط بيرسون لفقرات الاستمارة، وتم حساب معامل الاستخراج للفقرات، كما يتضح من الجدولين (5.3).

الجدول (6.3): معامل ارتباط بيرسون ومعامل الاستخراج لمصفوفة ارتباط فقرات واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	معامل الاستخراج	رقم الفقرة	معامل الارتباط	معامل الاستخراج
1	**0.46	0.80	29	**0.61	0.73
2	**0.52	0.76	30	**0.46	0.81
3	**0.46	0.82	31	**0.59	0.87
4	**0.59	0.86	32	**0.52	0.79
5	**0.61	0.77	33	**0.55	0.89
6	**0.49	0.80	34	**0.67	0.84
7	**0.55	0.72	35	**0.43	0.81
8	**0.52	0.79	36	**0.65	0.84
9	**0.42	0.80	37	**0.73	0.85
10	**0.49	0.82	38	**0.70	0.84
11	**0.60	0.85	39	**0.65	0.90
12	**0.64	0.88	40	**0.74	0.89
13	**0.78	0.76	41	**0.73	0.92
14	**0.72	0.86	42	**0.76	0.89
15	**0.71	0.71	43	**0.60	0.82
16	**0.65	0.82	44	**0.63	0.88
17	**0.57	0.86	45	**0.83	0.85
18	**0.66	0.80	46	**0.76	0.84
19	**0.42	0.81	47	**0.79	0.81
20	**0.47	0.69	48	**0.80	0.87
21	**0.56	0.80	49	**0.71	0.85
22	**0.57	0.71	50	**0.55	0.88
23	**0.65	0.84	51	**0.49	0.85
24	**0.45	0.79	52	**0.80	0.89
25	**0.57	0.88	53	**0.41	0.87
26	**0.72	0.82	54	**0.84	0.89
27	**0.69	0.81	55	**0.84	0.90
28	**0.60	0.86	56	**0.42	0.83

يتضح من الجدول (6.3) أن معامل الارتباط لفقرات واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية تراوح ما بين (0.84-0.41) وأن معامل الاستخراج تراوح ما بين (0.92-0.69) وبما أن معامل الارتباط لغالبية الفقرات مع الدرجة الكلية جاء أكبر من (0.50) ولا يوجد أي قيم لمعامل الارتباط أقل من (0.4) كما أن معامل الاستخراج جاء أكبر من (0.50) لجميع فقرات الأداة ولا يوجد أي قيمة اقل من (0.5)، مما يؤكد أن هذه القيم مقبولة إحصائيا، نستنتج مما سبق أن فقرات الأداة تنسجم كل مع المحور التي وردت من خلاله، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من انسجام الفقرات مع محاورها وكذلك الصدق الداخلي للاستمارة.

2.4.3 ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تم استخدام نفس الأداة مرة ثانية على عينة الدراسة، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا وذلك حسب محاور الدراسة والدرجة الكلية لجميع الفقرات كما يوضحه الجدول(6.3)

جدول رقم (7.3) معامل ثبات كرونباخ ألفا حسب المحاور والدرجة الكلية لفقرات الأداة

الرقم	المحور	أرقام البنود	معامل كرونباخ ألفا (α)	الدلالة
1	سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية	1-10	0.71	0.00**
2	مساهمات التمويل الاقتصادية في الهيئات المحلية	11-19	0.81	0.00**
3	مساهمات التمويل الاجتماعية في الهيئات المحلية	20-28	0.75	0.00**
4	مساهمات التمويل في مجال الإدارة والحكم الرشيد في	29-38	0.78	0.00**
5	مساهمات التمويل في مجال البيئة والبنية التحتية في	39-47	0.88	0.00**
6	معوقات التمويل في الهيئات المحلية	48-56	0.82	0.00**
الدرجة الكلية		**1-56**	**0.88**	**0.00****

يتضح من الجدول (7.3) السابق أن معامل كرونباخ ألفا الكلي لفقرات الأداة بلغ (0.88)، كما أن أعلى المعاملات كان من نصيب محور مساهمات التمويل في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية بحيث بلغ (0.88)، وأقلها كان من نصيب محور سياسات الممول في تنفيذ

المشاريع في الهيئات المحلية بحيث بلغ (0.71) وجميع هذه القيم أكبر من (0.70)، وهذا يؤكد ثبات أداة الدراسة.

5.3 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: واقع التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

المتغيرات الديموغرافية: الهيئة المحلية، الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي.

المتغير التابع: التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

3-6 إجراءات تنفيذ الدراسة

قامت الباحثة بتنفيذ الدراسة من خلال الإجراءات التالية:

1- جمع البيانات الثانوية: جمع البيانات الثانوية من خلال مراجعة الدراسات السابقة والنشرات التي تتعلق بموضوع الدراسة.

2- جمع البيانات الأولية: بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة ومراجعتها والتأكد من صدقها تم توزيعها على عينة الدراسة من العاملين في وحدة التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية. وفي المرحلة التالية تم استرداد (78) استمارة واعتمادها للتحليل الإحصائي.

3- إدخال البيانات: تم إدخال البيانات إلى جهاز الحاسوب باستخدام برنامج (SPSS20)، وتجهيزها للتحليل الإحصائي.

4- تحليل البيانات: بالاعتماد على البيانات التي تم إعدادها وباستخدام برنامج (SPSS20) وتم تحليل البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها.

5- مناقشة النتائج: تمت مناقشة النتائج والخروج بتوصيات.

3-7 المعالجة الإحصائية

استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS20) الذي تم من خلاله استخراج مجموعة من التحليلات الإحصائية الآتية:

1- التكرار والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ومحور.

2- معامل الثبات كرونباخ الفا.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 نتائج الدراسة

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1.2.4 محور سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية

2.2.4 محور دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية

3.2.4 محور معوقات التمويل في الهيئات المحلية

الفصل الرابع

1.3 نتائج الدراسة

تناول هذا الفصل عرضاً للبيانات الإحصائية الكمية التي تم إدخالها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS 20، والتي جمعت عبر أداة الدراسة المتمثلة بتحليل "واقع التمويل ودوره في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية لمدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي ".

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية لكل فقرة ومحور وعلى الدرجة الكلية. ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائيا والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالآتي:

1- (أقل من 2.33) مستوى قليل.

2- (من 2.33- 3.66) مستوى متوسط.

3- (من 3.67 - 5) مستوى كبير.

وتم حساب الفقرات الخاصة بواقع التمويل ودوره في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية لمدن شمال الضفة الغربية عن طريق قسمة المدى= (5-1=4) على عدد الفئات (3) واستخراج طول الفئة (1.33)، لذلك نجد أن الحد الأعلى للفئة الأولى=(1+ 1.33) بإضافة (1.33) إلى الحد الأدنى للفئة الأولى (1) أي أن الفئة الأولى أصبحت من (1-2.33) ويمكن استخراج باقي الفئات بنفس الطريقة.

1.2.4 السؤال الأول: ما واقع "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولبيان واقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي كان لا بد من إدراج الجدول (1.4) التالي الذي يوضح ذلك.

الجدول (1.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات واقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية"

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
يتحكم الممول بمكان تنفيذ المشروع التنموي في الهيئة المحلية	0.96	3.31	66%	متوسط
يتأثر حجم المشروع التنموي بسياسة الممول	0.85	4.14	83%	كبير
تؤثر المبالغ المرصودة الخاصة للهيئة المحلية على المشاريع التنموية	0.71	4.31	86%	كبير
تعترض الجهة الممولة على طبيعة المشروع المقدم من الهيئة المحلية مثل (زراعي، تعبيد طرق، شق طرق، كهرباء، مياه...الخ)	1.03	3.10	62%	متوسط
يراعي التمويل الاحتياجات المستقبلية المحيطة بمنطقة المشروع	1.00	3.65	73%	متوسط
تشترط الجهة الممولة وجود رقابة مالية فعالة لتقييم أداء الهيئات المحلية	0.85	4.27	85%	كبير
يشترط الممول وضع خطة شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للهيئة المحلية	1.09	3.58	72%	متوسط
يحرص الممول على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة السائدة لتطوير أعمال الهيئات المحلية	0.82	3.53	71%	متوسط
يساهم التمويل في مواجهة المشكلات التي تعيق تحقيق أهداف المشروع في الهيئات المحلية	0.85	3.73	75%	كبير
يزيد التمويل العبء المالي المترتب على الهيئة المحلية	1.23	3.12	62%	متوسط
الدرجة الكلية لواقع التمويل في الهيئات المحلية	**0.41**	**3.67**	**73%**	**كبير**

يتضح من الجدول (1.4) السابق: أن الدرجة الكلية لواقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت كبيرة فقد تراوحت النسبة المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على فقرات

هذا المحور ما بين (62%–86%) وقد حصلت الفقرة التي تنص على تؤثر المبالغ المرصودة الخاصة للهيئة المحلية على المشاريع التنموية على أعلى متوسط حسابي بلغ (86%) ومستوى كبير، وتلتها الفقرة تشترط الجهة الممولة وجود رقابة مالية فعالة لتقييم أداء الهيئات المحلية بنسبة (85%) ومستوى كبير. أما فيما يتعلق بالفقرة تعترض الجهة الممولة على طبيعة المشروع المقدم من الهيئة المحلية مثل (زراعي، تعبيد طرق، شق طرق، كهرباء، مياه...الخ) فقد حصلت على أقل نسبة بلغت (62%) ومستوى متوسط، كما حصلت الفقرة يزيد التمويل العبء المالي المترتب على الهيئة المحلية على نسبة للمتوسط الحسابي بلغت (62%) ومستوى متوسط.

وللإجابة عن السؤال الأول يتضح من خلال الدرجة الكلية لواقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت كبيرة، وهذا يدل على الدور الكبير لسياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (1.4) السابق: أن تحديد حجم المبالغ المرصودة تعتبر من سياسات الممول، كما أنه يشترط وجود رقابة مالية فعالة فهذا الجانب مهم جداً لإتمام المشاريع بشكل سليم وهو جانب ايجابي بما يخص الأداء الخاص بالمشاريع، كما أنه لا يوجد اعتراض من قبل الممول على طبيعة المشروع يتضح ، لكن يمكن الاعتراض من قبل الاحتلال الإسرائيلي على إقاماتها، لذلك يتوجب على الهيئات المحلية أن تستغل التمويل الموجه نحو المشاريع التي تساهم في التنمية الشاملة بالشكل الأمثل والعادل؛ لأنه إذا لم يتم تنفيذ المشاريع بشكل جيد يزيد من عبئها المالي ويزيد من كاهل الهيئة المحلية، خاصة عند حدوث سيناريو سياسي سلبي ويؤثر على التمويل وتوقف الإمدادات المالية.

إن الفقرات الخاصة عن مدى استخدام التكنولوجيا متوسطها الحسابي متوسط وهي من العوامل التي تساهم في الاستدامة والشفافية واختزال الوقت للوصول إلى المعلومة من قبل المجتمع المحلي عبر الوسائل التكنولوجية، كما أن الفقرة (وضع خطة شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للهيئة المحلية) هي من أساسيات إدارة المشاريع الناجحة والتي يمكن أن نضمن من خلالها النجاح، كما أن فقرة (مراعاة الاحتياجات المستقبلية للسكان) فهي من شروط الاستدامة وزيادة الثقة ما بين المجتمع المحلي والهيئة المحلية. لذلك نلاحظ أن مساهمات التمويل وسياسات التمويل ودوره في هذه الجوانب ضعيفة؛ أي انه لا يوجد دور حقيقي على أرض الواقع.

ومن هنا يتضح من هذا المحور أن هناك تقصير إداري وفني في تنفيذ المشاريع من قبل الهيئات المحلية، ورغم أن المعظم يحملون الشهادات العلمية المناسبة، إلا أنه لا يوجد أي تأثير ايجابي في ذلك.

2.2.4 السؤال الثاني: ما دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولبيان دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي كان لا بد من إدراج الجدول (2.4) التالي الذي يوضح مستوى كل من محاور دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية والدرجة الكلية.

الجدول (2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التمويل في التنمية المستدامة والدرجة الكلية في الهيئات المحلية لمدن شمال الضفة الغربية

الرقم في الاستمارة	الترتيب	المحور	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
2	4	مساهمات التمويل الاقتصادية في الهيئات المحلية	0.54	3.32	66%	متوسط
3	3	مساهمات التمويل الاجتماعية في الهيئات المحلية	0.48	3.54	71%	متوسط
4	1	مساهمات التمويل في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية	0.48	3.68	74%	كبير
5	2	مساهمات التمويل في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية	0.67	3.67	73%	كبير
الدرجة الكلية			**0.41**	**3.56**	**71%**	**متوسط**

يتضح من الجدول (2.4) السابق: أن الدرجة الكلية لدور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة فقد تراوحت النسب المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على المحاور ما بين (66%) وانحراف معياري (0.54) للمحور الثاني مساهمات التمويل الاقتصادية في الهيئات المحلية وبمستوى متوسط والمحور الرابع مساهمات التمويل في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية (74%) وانحراف معياري (0.48) وبمستوى كبير.

وللإجابة عن السؤال الثاني يتضح من خلال الدرجة الكلية إلى أن دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي كان متوسطاً بحيث بلغت النسبة المئوية للمتوسط الحسابي للدرجة الكلية للاستجابة (71%) وانحراف معياري (0.41) وهذا يدل على الدور المتوسط الذي يلعبه التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي.

ويتضح من هذه النسبة أن التمويل يدعم الجانب الإداري والحكم الرشيد بشكل أكبر من أي جانب آخر، في هذه الدراسة، بالرغم من وجود بعض القصور الإداري والفني وضعف في الاهتمام بالجانب المساهمات الاقتصادية والاجتماعية وهذا يدعم نتائج الدراسات السابقة التي تحدثت عن أثر التمويل في النمو الاقتصادي في فلسطين.

وفيما يلي نستعرض التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي حسب كل محور على حدة:

2.2.4 .1 السؤال الفرعي الأول: ما دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولمعرفة دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا محور والدرجة الكلية كما هو مبين في الجدول (3.4).

الجدول (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
يساهم التمويل في فتح مجالات جديدة للاستثمار التجاري والعقاري	0.90	3.81	76%	كبير
يساهم التمويل في خلق فرص عمل جديدة	0.86	3.86	77%	كبير
يساهم التمويل في تشجيع الصناعات المحلية	0.79	3.24	65%	متوسط
يساهم التمويل في إنشاء مناطق صناعية	0.89	2.94	59%	متوسط
يساعد التمويل في توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة	0.70	3.23	65%	متوسط
يساهم التمويل في إنشاء مركز تجاري (الحسبة) يفي بجميع المتطلبات للمواطنين	0.94	3.09	62%	متوسط
يساهم التمويل في تطوير وفتح الطرق المؤدية للمناطق الزراعية	0.94	3.35	67%	متوسط
يساهم التمويل في فتح مجالات من اجل الصناعات التراثية والمحلية	0.80	2.92	58%	متوسط
يساهم التمويل في ترسيخ العلاقة ما بين الهيئة المحلية والقطاع الخاص	0.83	3.44	69%	متوسط
الدرجة الكلية	**0.54**	**3.32**	**66%**	**متوسط**

يتضح من الجدول (3.4) السابق: أن الدرجة الكلية لمحور دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة فقد تراوحت النسب المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على فقرات هذا المحور ما بين (58%–77%) وقد حصلت الفقرة التي تنص على (يساهم التمويل في خلق فرص عمل جديدة) على أعلى نسبة بلغت (77%) ومستوى كبير، وتلتها الفقرة (يساهم التمويل في فتح مجالات جديدة) للاستثمار التجاري والعقاري وبنسبة (76%) ومستوى كبير وهنا اتفقت مع الدراسة (Eglantina،2014) في النتيجة حيث بينت أن كل زيادة كانت (1٪) الزيادة في المساعدات المالية، تؤدي ذلك إلى زيادة (3.2٪) في صافي الدخل، أما فيما يتعلق بالفقرة يساهم التمويل في فتح مجالات من اجل الصناعات التراثية والمحلية فقد حصلت على أقل نسبة

مئوية بلغت (58%) ومستوى متوسط، كما حصلت الفقرة يساهم التمويل في إنشاء مناطق صناعية على (59%) ومستوى متوسط.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الأول يتضح من خلال الدرجة الكلية لدور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية " من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة، وهذا يدل على الدور المتوسط لدور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

يشيد فريق التخطيط الأساسي على أهمية التمويل ومساهمته في خلق فرص عمل، بسبب عمليات الاستثمار المتتالية لأي مشروع تنموي وخلق فرص عمل جديدة، مما يقلل نسبة الفقر ومعدلات البطالة، حيث اتفقت هذه النتيجة مع الدراسة (Eglantina،2014) التي بينت أنها تقلل من معدلات الفقر، كما اختلفت مع الدراسات السابقة التي خرجت بنتائج أن النمو الاقتصادي الحاصل هو نمو تلقائي لا علاقة له بالتمويل، كما أنه لا يوجد له أثر حقيقي في النمو الاقتصادي، ورغم أن الدول المانحة تشييد بموقف القطاع الخاص الذي يأخذ المكانة القيادية للنمو الاقتصادي وأساس تنشيط عجلة النمو إلا أن عدم الاهتمام به في هذا الجانب يمكن أن يبرر من خلال سياساتهم التمويلية أن الحصة الكبيرة تذهب للميزانية وتطوير البنية التحتية، كما يلاحظ عدم استجابة التمويل للمشاريع التنموية التي تساهم بإقامة مناطق صناعية تقام ضمن معايير ومواصفات جيدة، ويلاحظ أنها غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المحلي في إنشاء أو تطوير بعض الصناعات التراثية المحلية، أو من أجل خلق موارد مالية ذاتية محلية.

2.2.4 .2 السؤال الفرعي الثاني: ما دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولمعرفة دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا محور والدرجة الكلية كما هو مبين في الجدول (4.4).

الجدول (4.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
يساهم التمويل في ترسيخ الوعي لدى المجتمع من خلال المشاركة المجتمعية في صنع القرار داخل الهيئات المحلية	0.81	3.77	75%	كبير
يساهم التمويل في إنشاء مراكز ثقافية موحدة وأندية شبابية وثقافية ورياضية	0.80	3.40	68%	متوسط
يساهم التمويل في تطوير المرافق الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والمراكز الصحية وتوفير وسائل التعليم الحديثة والتكنولوجيا	0.60	3.53	71%	متوسط
يساهم التمويل في زيادة الثقة ما بين المجتمع والهيئة المحلية	0.89	3.82	76%	كبير
تؤدي المشاريع الممولة إلى التقليل من معدل شكاوي المواطنين	0.76	3.87	77%	كبير
يراعي التمويل خصوصيات كل هيئة محلية حسب عاداته وتقاليده وقيمه	0.80	3.60	72%	متوسط
يهتم التمويل بالمشاريع التي تساهم بالمساواة ما بين الجنسين من حيث (التوظيف، اتخاذ القرار)	0.83	3.44	69%	متوسط
يهتم التمويل بتوفر معلومات كافية حول نسبة مشاركة المرأة والشباب في النشاطات وأعمال البلدية	0.90	3.32	66%	متوسط
يسعى التمويل إلى تشجيع المجتمع على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء المشروع	1.05	3.13	63%	متوسط
الدرجة الكلية	**0.48**	**3.54**	**71%**	**متوسط**

يتضح من الجدول (4.4) السابق: أن الدرجة الكلية لمحور دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة فقد تراوحت النسبة المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على فقرات هذا المحور ما بين (63%-77%) وقد حصلت الفقرة التي تنص على (تؤدي المشاريع الممولة الى التقليل من معدل شكاوي المواطنين) على أعلى نسبة مئوية بلغت 77% ومستوى كبير، وتلتها الفقرة (يساهم التمويل في زيادة الثقة ما بين المجتمع والهيئة المحلية) بنسبة مئوية بلغت 76% ومستوى كبير، أما فيما يتعلق بالفقرة (يسعى التمويل إلى تشجيع المجتمع على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء المشروع) فقد حصلت على أقل نسبة مئوية بلغت (63%)

ومستوى متوسط، كما حصلت الفقرة (يهتم التمويل بتوفر معلومات كافية حول نسبة مشاركة المرأة والشباب في النشاطات وأعمال البلدية) على نسبة مئوية بلغت (66%) ومستوى متوسط.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثاني يتضح من خلال الدرجة الكلية لدور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية " من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة، وهذا يدلل على الدور المتوسط لدور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

إن دور التمويل المتوسط بالجانب الاجتماعي أو بالمشاريع التي تساهم في التنمية الاجتماعية يدل بشكل فعلي إن دوره ليس بالدور الكافي لكي يحقق التنمية الاجتماعية مثل بناء المدارس والمستشفيات والنوادي الثقافية وغيرها. ولكنه يساهم بالنظر إلى شكاوي المواطنين حيث حصل هذا المحور على أعلى نسب مئوية، ويمكن أن يعزى ذلك بتشجيع الهيئات المحلية بتقديم أي شكوى يمكن أن يلاحظها المواطن والنظر فيها بشكل فوري، من أجل حصر بعض المتطلبات المجتمعية. لكن بالمقابل نلاحظ أن الشكاوي المقدمة لا تنتهي, ولكن المواطن الفلسطيني يحتاج إلى وعي أكثر بمدى أهمية التزامه بالمستحقات المترتبة عليه تجاه المدينة أو تجاه الهيئة المحلية، مقابل التزام الهيئات المحلية بوعوده، حيث تمت ملاحظة ذلك من خلال فقرة " يسعى التمويل إلى تشجيع المجتمع على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء المشروع" لذلك السب هناك ثلاثة أطراف تتحمل مسؤولية ذلك العبء ونتائجه:

1- المواطن نفسه يجب أن تكون لديه قناعة تامة أن لديه مسؤولية كاملة تجاه أعمال الهيئة المحلية وكأنه جزء من الهيئة، وله الحق في أن يعترض ويقدم الشكاوي ويساهم بتطوير مرافق المدينة وغيرها، وأن لا يتنصل من دفع التزاماته وواجب عليه أن يتابع ما له وما عليه.

2- الهيئة المحلية: يجب عليها أن تقوم بمتابعة وتقييم أعمال المشاريع ورصد المبالغ اللازمة من مصادرها التمويلية بشكل فعلي للصيانة ومتابعة أي انحراف عن الهدف و من أجل استدامتها والعمل على تطويرها من خلال متابعة مختصين وخبراء في ذلك المشروع.

3- الممول ذاته: يتحمل الممول بعض من الأعباء التي يمكن أن يتكبدها المشروع خاصة عند تقديم المنحة للهيئات المحلية التي تعاني من بعض النقص يجب أن يفرض شروط إدارية وفنية من أجل استمرارية المشروع وإقامة المشروع ضمن مواصفات ومعايير جيدة متعارف عليها، كما لو أن من أهداف الجهات المانحة هي المتابعة وتقييم المشاريع ومدى نجاعتها وتسيير هذه الجهات إلى

مسارها الصحيح، وذلك يقلل من التكلفة بعد انتهاء المشروع ويجعلها أكثر استمرارية في تقديم الخدمة.

2.2.4 .3 السؤال الفرعي الثالث: ما دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولمعرفة دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا محور والدرجة الكلية كما هو مبين في الجدول (5.4).

الجدول (5.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
يشجع التمويل في توفير المعلومات اللازمة عن البلدية والمشاريع التنموية الخاصة	0.788	3.95	79%	كبير
تأخذ البلدية بعين الاعتبار جميع الشكاوي المقدمة من المواطنين بموضوعية	0.738	3.97	79%	كبير
يشترط التمويل في توضيح مفهوم الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية داخل الهيئات المحلية	0.772	4.03	81%	كبير
يحفز التمويل العاملين في الهيئات المحلية على الالتزام بالقوانين الداخلية	0.74	3.81	76%	كبير
يسعى التمويل في إيجاد طرق سهلة من أجل مساءلة المسئولين أمام الجمهور	0.877	3.56	71%	متوسط
يحرص الممول على تقديم الحوافز للهيئات المحلية صاحبة الأفكار الجديدة	0.856	3.62	72%	متوسط
يساهم التمويل في إيجاد حلول لضعف الموارد المالية في الهيئات المحلية	0.949	3.33	67%	متوسط
يساهم التمويل تدريب الموظفين داخل الهيئات المحلية في مجال إدارة المشاريع	0.814	3.68	74%	كبير
يساهم التمويل مساعدة الهيئات المحلية توضيح أهمية الإدارة ووضع مؤشرات لقياس مدى تحقق الأهداف	0.832	3.55	71%	متوسط
يساهم التمويل التعرف إلى أهداف إدارية غير مخطط لها	0.845	3.32	66%	متوسط
الدرجة الكلية	**0.48**	**3.68**	**74%**	**كبير**

يتضح من الجدول (5.4) السابق: أن الدرجة الكلية لمحور دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت كبيرة فقد تراوحت النسبة المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على فقرات هذا المحور ما بين (66%-81%) وقد حصلت الفقرة التي تنص على (يشترط التمويل في توضيح مفهوم الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية داخل الهيئات المحلية) على أعلى نسبة مئوية بلغت 81% ومستوى كبير، وتلتها الفقرة (تأخذ البلدية بعين الاعتبار جميع الشكاوي المقدمة من المواطنين بموضوعية) بنسبة مئوية بلغت (79%) ومستوى كبير، أما فيما يتعلق بالفقرة يساهم التمويل التعرف إلى أهداف إدارية غير مخطط لها فقد حصلت على أقل نسبة مئوية بلغت (66%) ومستوى متوسط، كما حصلت الفقرة يساهم التمويل في إيجاد حلول لضعف الموارد المالية في الهيئات المحلية على نسبة مئوية بلغت (67%) ومستوى متوسط.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثالث يتضح من خلال مستوى الدرجة الكلية لدور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية " من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاء كبيراً، وهذا يدل على الدور الكبير لدور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

رغم الدور الكبير الذي يمارسه التمويل على الهيئات المحلية في جانب الحكم الرشيد من خلال هذه الدراسة، إلا أن دور الممول يساهم فقط في توضيح بعض المفاهيم الإدارية ومفاهيم الحكم الرشيد والحوكمة والإشارة بأهميته ووظيفته بشكل نظري، كما أنه يشترط ولكن الجهة الممولة لا تمارس حق المسألة وتحمل المسؤولية للهيئة المحلية، وهذا ما بينته الدراسة من خلال النسب المئوية العالية التي حصلت على (81%) لفقرة "يشترط التمويل في توضيح مفهوم الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية داخل الهيئات المحلية" . وتأكيداً على ذلك فقد حصلت فقرة " يساهم التمويل التعرف إلى أهداف إدارية غير مخطط لها " على أقل النسب (66%) وهذا يسبب التشتت في تحديد الهدف وصرف التمويل بشكل عشوائي لأنه لا تطوله المساءلة لأن تحديد الهدف بشكل جيد وسليم لا يطبق بشكل فعلي وهذا ينعكس على طبيعة الخدمة أو المشاريع المقدمة . وهنا نستنتج أن التمويل والجهات الممولة تقدم مصطلحات قيمة لمجرد المعرفة دون تطبيقها بشكل فعلي وحقيقي، لذلك دوره المتوسط في توضيح أهمية الإدارة ووضع مؤشرات لقياس مدى تحقق الأهداف، رغم أهمية هذه الجوانب الإدارية في نجاح المشاريع والمؤسسات بشكل عام المتمثلة بوضوح الهدف وتقييم

مدى تحققه وأثره على أرض الواقع. كما نلاحظ سياسة تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية كانت درجتها متوسطة كما في فقرة يسعى التمويل في إيجاد طرق سهلة من أجل مساءلة المسئولين أمام الجمهور رغم أنها من أهم مبادئ الحوكمة والتي تتمثل في المساءلة والشفافية إلا أن التمويل لا يسعى بالشكل المطلوب في إيجاد طرق للمساءلة، كما نستنتج أن التمويل لا يساهم بالشكل المطلوب في الدور الذي يؤديه التمويل تجاه الجانب الإبداعي أو الحوافز أو إيجاد مصادر مالية جديدة للموارد المالية من أجل أن تستغلها لصالحها والتخلص من التمويل وأعبائه ومن ثم تعتمد على مواردها الخاصة.

2.2.4 .4 السؤال الفرعي الرابع: ما دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولمعرفة دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا محور والدرجة الكلية كما هو مبين في الجدول (6.4).

الجدول (6.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
يساهم التمويل في ملائمة بناء شبكة الصرف الصحي مع احتياجات المواطنين	0.82	4.08	82%	كبير
يهدف التمويل إلى المحافظة على الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة	0.85	3.82	76%	كبير
يساهم التمويل في إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في الهيئات المحلية	1.07	3.59	72%	متوسط
يؤدي تمويل المشاريع إلى رفع المستوى الجمالي والحضاري في الهيئات المحلية.	0.87	4.00	80%	كبير
يساهم التمويل في تطوير بنية تحتية فعالة وموثوق بها (المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق)	0.92	4.08	82%	كبير
يتماشى التمويل مع التطلعات في تخفيض الزحف العمراني على المناطق الزراعية	1.04	2.96	59%	متوسط
يساهم التمويل في توجيه المواطنين في الهيئات المحلية لاستخدام الطاقة البديلة	1.01	3.36	67%	متوسط
يساهم التمويل في إيجاد حلول للنفايات الصلبة	0.91	3.54	71%	متوسط
يشجع التمويل في التخفيف من حدة التلوث البيئي (الهواء والماء والتربة)	0.89	3.59	72%	متوسط
الدرجة الكلية	**0.67**	**3.67**	**73%**	**كبير**

يتضح من الجدول (6.4) السابق: أن مستوى الدرجة الكلية لمحور دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاء كبيراً، فقد تراوحت النسب المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على فقرات هذا المحور ما بين (59%-82%) وقد حصلت الفقرة التي تنص على (يساهم التمويل في ملائمة بناء شبكة الصرف الصحي مع احتياجات المواطنين) على أعلى نسبة مئوية بلغت (82%) ومستوى كبير، وتلتها الفقرة (يساهم التمويل في تطوير بنية تحتية فعالة وموثوق بها (المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق)) بنسبة مئوية بلغت (82%) ومستوى كبير، رغم ارتفاع تكلفتها، وهذا يتطابق مع ما بينته الدراسات السابقة بأن التمويل في الأراضي الفلسطينية يتركز على البنية التحتية ودعم الميزانية، وهذا ما كان واضحاً في مساهمته للبنية التحتية في مدينة

سلفيت، أما فيما يتعلق بالفقرة (يتماشى التمويل مع التطلعات في تخفيض الزحف العمراني على المناطق الزراعية) فقد حصلت على أقل نسبة مئوية بلغت (59%) ومستوى متوسط، وهذا يدل على أن التمويل يدعم بشكل عشوائي من دون النظر إلى أهم الأهداف التي يسعى المشروع أو الهيئة المحلية إلى تحقيقها، ويمكن أن يعود السبب إلى الممول، أو يمكن أن يكون بسبب المقترض أو صاحب المشروع أو الهيئة المحلية، لأنه يريد استغلال التمويل لمشاريع مقامة بحاجة إلى صيانة أو يتطلب إقامة مشروع جديد دون الرجوع إلى الجدوى منه، وهذا ما تم الحديث عنه خلال اللقاء مع موظفين وحدة التخطيط الاستراتيجي في مدينة جنين الذي يتلقى التمويل ويتم صرفه من أجله كما حصلت الفقرة (يساهم التمويل في توجيه المواطنين في الهيئات المحلية لاستخدام الطاقة البديلة) على نسبة مئوية بلغت (67%) ومستوى متوسط.

3.2.4 السؤال الثالث: ما معوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي؟

ولبيان معوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي كان لا بد من إدراج الجدول (7.4) التالي الذي يوضح ذلك.

الجدول (7.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية مرتبة تنازليا

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
ارتفاع تكلفة بعض المشاريع التنموية والأساسية المطلوبة من قبل المجتمع	0.86	3.74	75%	كبير
الشروط التي تفرضها الجهات المانحة من قبل الممولين الدوليين	0.88	3.50	70%	متوسط
عدم وجود كوادر مؤهلة لإدارة المشاريع	1.20	3.45	69%	متوسط
ضعف التخطيط في المشاريع	1.21	3.24	65%	متوسط
الشروط التي تفرضها الجهات المانحة من قبل صندوق البلديات	0.91	3.22	64%	متوسط
عدم القدرة على إعداد الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية سليمة وموضوعية	1.30	3.10	62%	متوسط
ضعف التنسيق ما بين الوحدة الإدارية المشرفة على المشاريع التنموية والمنفذة لها	1.18	3.00	60%	متوسط
ضعف في إدارة التمويل وتوجيهه نحو المشاريع	0.98	2.82	56%	متوسط

الممولة				
قلة الوعي لدى المواطنين حول أهمية دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليهم	1.20	2.37	47%	متوسط
الدرجة الكلية	**0.60**	**3.16**	63%	**متوسط**

يتضح من الجدول (7.4) السابق أن الدرجة الكلية لمعوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية " من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة فقد تراوحت النسبة المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على فقرات هذا المحور ما بين (47%–75%) وقد حصلت الفقرة التي تنص على (ارتفاع تكلفة بعض المشاريع التنموية والأساسية المطلوبة من قبل المجتمع) على أعلى نسبة مئوية بلغت (75%) ومستوى كبير، وتلتها الفقرة (الشروط التي تفرضها الجهات المانحة من قبل الممولين الدوليين) (70%) ومستوى متوسط، وحصلت الفقرة (عدم وجود كوادر مؤهلة لإدارة المشاريع) على نسبة مئوية بلغت (69%) ومستوى متوسط، كما حصلت الفقرة (ضعف التخطيط في المشاريع) على متوسط حسابي نسبة مئوية بلغت (65%) ومستوى متوسط أما فيما يتعلق بالفقرة قلة الوعي لدى المواطنين حول أهمية دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليهم فقد حصلت على أقل نسبة مئوية بلغت (47%) ومستوى متوسط، كما حصلت الفقرة ضعف في إدارة التمويل وتوجيهه نحو المشاريع الممولة على نسبة مئوية بلغت (56%) ومستوى متوسط.

وللإجابة عن السؤال الثالث يتضح من خلال الدرجة الكلية لمعوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاءت متوسطة، وهذا يدل على الدور المتوسط لمعوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية.

نستنتج من هذا السؤال أن أهم معوقات التمويل التي تواجهها الهيئات المحلية هو ارتفاع تكلفة المشاريع التنموية فقد حصلت على أعلى نسبة (75%) وهذا مما يجعل بعض المشاريع تتوقف في حال توقف التمويل والإمدادات المالية أو قلة الأموال المخصصة لها مثل مشاريع إمداد الصرف الصحي، حيث تعتبر مشاريع الصرف الصحي من أكثر المشاريع تكلفةً حيث يكلف كل متر صرف صحي من (100 – 120) دولار، حيث لا يمكن للبلدية أن تقوم بتغطية جميع الصيانة أو المشاريع لأنها لا يمكن أن تقوم بجميع المشاريع بسبب وجود عجز وبسبب وجود تهالك للشبكة لذلك تقوم البلدية بعملية المفاضلة، هل تقوم بإصلاح المتهالك؟ أم تقوم بتمديد شبكات جديدة؟ لذلك دائماً تحسب البلدية ما هو الجزء الأكبر الذي يستفيد من هذه الخدمة لذلك تكون التوسعة في شبكات الصرف الصحي ضعيفة بالمقارنة مع التطور السكاني حسب ما أشار لهذه المشكلة رئيس

وحدة التخطيط الاستراتيجي في مدينة طولكرم من خلال اللقاء به، وهذا يؤثر سلباً على مواقف المجتمع المحلي تجاه الهيئات المحلية، كما يتبين لدينا في هذا المجال أن التمويل يمكن أن يتأثر بالجانب السياسي والمواقف الخارجية تجاه القيادات الرسمية والوطنية.

وحصلت الفقرة " قلة الوعي لدى المواطنين حول أهمية دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليهم" على نسبة (47%) أقل النسب في هذا المحور وهي من أهم المعوقات للتمويل حيث أن المواطن يدرك مدى أهمية دفع مستحقاته، ولكن في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة تنخفض نسبة الالتزام بتسديد المستحقات، لذلك وجب النظر إلى التمويل الداخلي الذي يمكن استغلاله من قبل الحكومة من أجل أن تقوم الهيئات المحلية بمساندة المواطن ومن ثم الدولة.

4.2.4 السؤال الرابع: هل تختلف المتوسطات الحسابية لواقع التمويل في التنمية المستدامة في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (الهيئة المحلية، الجنس، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي)؟

أولا: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع" في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير الهيئة المحلية.

لفحص الإجابة، استخرجت المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي، وكذلك الانحرافات المعيارية، ثم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات باختلاف متغير الهيئة المحلية كما يوضحه الجدولان (9.4)، (10.4).

الجدول (9.4) المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية حسب متغير الهيئة المحلية

الدرجة الكلية	طولكرم	جنين	نابلس	سلفيت	قلقيلية
	3.62	3.76	3.69	3.63	3.70

الجدول (10.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير الهيئة المحلية

الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع	بين المجموعات	**0.17**	**4**	**0.04**	**0.23**	**0.92**
	داخل المجموعات	12.93	73	0.18		
	المجموع	13.09	77			

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (10.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير الهيئة المحلية فقد بلغ مستوى الدلالة لها (0.92) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية لا يختلف لدى فريق التخطيط الاستراتيجي باختلاف الهيئة المحلية.

يعزى السبب في ذلك إلى تشابه الموقف العام من التمويل وسياساته. كما أن طبيعة التوجهات متشابه ولا توجد أي اختلافات جوهرية ما بين هذه الهيئات المحلية مثل اختلاف الدين أو العرق والذي يمكن أن يغير ما بين آراء المبحوثين، كما أن المشكلة تكاد تكون واحدة.

ثانياً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير الجنس

استخرجت المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدمت الباحثة اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent (Sample t-test وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (11.4).

الجدول (11.4) نتائج اختبار(ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير الجنس

الدرجة الكلية	ذكر		أنثى		قيمة ت	الدلالة *
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع"	3.66	0.43	3.70	0.39	-0.44	0.66

*دال احصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (11.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير الجنس، فقد بلغ مستوى الدلالة عليها (0.66) وهذه القيمة أكبر من (0.05)، مما يعني أن واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية لا يختلف لدى فريق التخطيط الاستراتيجي باختلاف جنسهم. ويعزى ذلك بسبب تشابه طبيعة العمل، وثبات الموقف تجاه سياسات الممول، كما أن الخبرات التي تم اكتسابها من التاريخ الحافل للتمويل ودوره في التنمية.

ثالثاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

استخرجت المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية وكذلك الانحرافات المعيارية، واستخدمت الباحثة اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (*Independent (Sample t-test*) وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (11.4).

الجدول (12.4) نتائج اختبار(ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير المؤهل العلمي

الدرجة الكلية	بكالوريوس		دراسات عليا		قيمة ت	الدلالة *
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع"	3.73	0.45	3.56	0.31	1.80	0.08

*دال احصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (12.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغ مستوى الدلالة عليها (0.08) وهذه القيمة أكبر من (0.05)، مما يعني ان واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية لا يختلف لدى فريق التخطيط الاستراتيجي باختلاف المؤهل العلمي. ويعزى ذلك بسبب الموقف الثابت تجاه سياسات التمويل ويدل ذلك على أن السياسات التمويلية لها دور كبير في تنفيذ المشاريع التنموية ودورها في التنمية الشاملة.

رابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير طبيعة العمل.

استخرجت المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي ، وكذلك الانحرافات المعيارية، ثم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات باختلاف متغير طبيعة العمل كما يوضحه الجدولان (13.4)، (14.4).

الجدول (13.4) المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية حسب متغير طبيعة العمل

الدرجة الكلية	موظف في المجلس البلدي	موظف في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	موظف في الدائرة المالية في المجلس البلدي
	3.6	3.69	3.7

الجدول (14.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير طبيعة العمل

الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع	بين المجموعات	0.14	2	0.07	0.39	0.68
	داخل المجموعات	12.96	75	0.17		
	المجموع	13.09	77			

*دال احصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (14.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تبعاً لمتغير طبيعة العمل فقد بلغ مستوى الدلالة (0.68) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي أن واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية لا يختلف لدى فريق التخطيط الاستراتيجي باختلاف طبيعة العمل، لأن جميع من يعمل بالخطة الإستراتيجية لهم خبرات ومعلومات مسبقة عن التمويل والدور الذي يؤديه، ومدى نجاح المشاريع التنموية التي تنجز من خلال تقديم التمويل.

رابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تعزى لمتغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي.

استخرجت المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي، وكذلك الانحرافات المعيارية، ثم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق بين المتوسطات باختلاف متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي كما يوضحه الجدولان (15.4)، (16.4).

الجدول (15.4) المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية حسب متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي

الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	10 سنوات فأكثر
	4.02	3.47	3.63

الجدول (16.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مستوى دلالة الفروق بحسب متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي

الدرجة الكلية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع	بين المجموعات	1.83	2	0.91	6.08	0.00
	داخل المجموعات	11.27	75	0.15		
	المجموع	13.09	77			

*دال احصائياً عند مستوى $\alpha \geq 0.05$

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (16.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بين المتوسطات الحسابية لواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي فقد بلغ مستوى الدلالة (0.00) وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، أي ان واقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية يختلف لدى فريق التخطيط الاستراتيجي باختلاف سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي.

وللتعرف إلى مواطن الفروق لواقع التمويل " سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية بين مستويات سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائي (LSD)، للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما هي موضح في الجدول (17.4).

الجدول (17.4) اختبار أقل فرق دال إحصائي (LSD)، للمقارنات البعدية بين مستويات سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي

(I)سنوات الخبرة	(J)سنوات الخبرة	الفرق في المتوسطات الحسابية
أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	.54524*
	10 سنوات فأكثر	.38955*
من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.54524-*
	10 سنوات فأكثر	-.15569-
10 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	-.38955-*
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	0.15569

*دال احصائياً عند مستوى $\alpha \leq 0.05$

يشير الجدول (17.4) إلى أن الفروق بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بواقع التمويل" سياسات الممول في تنفيذ المشاريع " في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية حسب سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي، كانت بين الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات) و (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) وذلك لصالح الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات)، كما أن الفروق كانت الفروق بين الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات و 10 سنوات فأكثر) وذلك لصالح الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات).

ويعود السبب أن أصحاب السنوات الاقل من 5 سنوات لا يملكون الخبرة الكافية تجاه التمويل وسياساته وتأثيره المباشر على المشاريع لذلك لا يوجد لديهم أي موقف سلبي تجاه السياسات التمويلية غير أن التمويل يساهم بالدعم ولا يمكن قرأة أبعاده المستقبلية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 تمهيد

2.5 الاستنتاجات

3.5 التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والمقترحات

1.5 تمهيد:

هدفت هذه الدراسة التعرف الى واقع التمويل ودوره في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية، وبعد اجراء التحليل الاحصائي لمحاور الاستبيان **توصلت الى مجموعة من** الاستنتاجات تقدمها الباحثة جزء من مقترحات للباحثين لإجراء دراسات حول هذا الموضوع.

2.5 الاستنتاجات:

توصلت الباحثة للعديد من الاستنتاجات المبنية على التحليل والمشاهدات والملاحظات وهي كما يلي:

تبين أن سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية" من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي تفرض بعض الشروط على الهيئات المحلية مقابل تقديم التمويل من حجم المبالغ المرصودة وشرط وجود رقابة مالية كما أنه لا يوجد اعتراض من قبل الممول على طبيعة المشروع لكن يمكن الاعتراض من قبل الاحتلال الاسرائيلي على اقامتها. كما نلاحظ أن سياسات التمويل ودوره في الجوانب شروط الرقابة الادارية والتكنولوجية ضعيفة أي انه لا يوجد دور حقيقي على أرض الواقع مقابل ما يتم فرضه، خاصة أن هذه العوامل جميعها تساهم في استدامة ونجاح المشاريع

أما دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي جاء متوسطة فقد تراوحت النسب المئوية للمتوسطات الحسابية للاستجابة على المحاور ما بين (66%) حيث يتضح من خلال هذا السؤال ان التمويل لا يدعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي بشكل يساهم في التنمية وأن النمو الحاصل هو نمو تلقائي نتيجة التفاعلات الحاصلة ما بين عناصر الاقتصاد داخل البلد وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة والتي بينت أثر التمويل على الاقتصاد الفلسطيني. كما تبين أن التمويل يدعم الجانب الاداري والحكم

الرشيد بشكل أكبر من أي جانب اخر، في هذه الدراسة، بالرغم من وجود بعض القصور الاداري والفني في تنفيذ المشاريع لانه لم يتم رصد أي دور لها في الحكم الرشيد أو الاداري أو البنية التحتية خاصة في مدينتي طولكرم وجنين بعكس مدينتي سلفيت وقلقيلية وهذا يدعم نتائج الدراسات السابقة التي تحدثت عن بلدية سلفيت ودورها الإداري والعمراني والإقتصادي والإجتماعي 1945 – 2005، حيث يتضح ذلك في طبيعة تنظيم مظهر المدينة وتعاون أعضاء المجلس البلدي، كما يوجد عوامل أخرى ساعدت مدينة قلقيلية التقدم في جانب الحكم الرشيد والادارة رغم انخفاض حجم التمويل المقدم لها بالمقارنة مع المدن التي تمتلك حصة أكبر من التمويل، هو وجود لجنة استشارية في كل حي من أحياء مدينة قلقيلية تجتمع مع أعضاء الفريق التخطيط الاستراتيجي كل ثلاثة أشهر حيث يقدم فيه جميع الاقتراحات أو الشكاوي أو الاحتياجات الخاصة بكل حي ويتم مناقشتها على طاولة اجتماعاتهم. لذلك ان التركيز على الجانب الانساني والجانب الاجتماعي يساهم في تقدم المدينة ويعطي الدافعية في تقديم ما هو أفضل للمجتمع.

كما تبين أن الاناث يشدن الى التمويل في دعمه لجانب الحكم الرشيد والبنية التحتية أكثر من الذكور لأن هناك بعض الممولين يدعمون بشكل مباشر جانب المرأة أكثر من أي جانب والاهتمام بها أكثر وهناك دراسات محلية اجريت بدعم من المؤسسات المانحة مثل دراسة (رؤية تحليلية حوا استجابة برنامج تطوير البلديات / المرحلة الأولى للنوع الاجتماعي من خلال عمل صندوق وإقراض البلديات، أثر التمويل والدعم المقدم للهيئات المحلية ومراعاته لقضايا النوع الاجتماعي عام 2013) توجب الهيئات المحلية والصندوق اقراض وتطوير البلديات في أن تراعي سياستهم لقضايا النوع الاجتماعي مما تساهم مثل هذه الدراسات واللقاءات وورشات العمل في التأكيد والتأثير على وجهة نظر الاناث تجاه التمويل.

كما تبين أن من أهم معوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي هو ارتفاع تكلفة المشاريع التنموية فقد حصلت على اعلى نسبة 75% مما يجعل بعض المشاريع تتوقف في حال توقف التمويل والامدادات المالية أو قلة الأموال المخصصة لها مثل مشاريع امداد الصرف الصحي، حيث تعتبر مشاريع الصرف الصحي من أكثر المشاريع تكلفةً حيث يكلف كل متر صرف صحي من (100 – 120) دولار حيث لا يمكن للبلدية ان تقوم بتغطية جميع الصيانة أو المشاريع لانها لا يمكن ان تقوم بجميع المشاريع بسبب وجود عجز وبسبب وجود تهالك للشبكة لذلك تقوم البلدية بعملية المفاضلة ما بين اصلاح المتهالك

أو تمديد شبكات جديدة، لذلك تأخذ البلدية بالحسبان الجزء الاكبر الذي يستفيد من هذه الخدمة لذلك تكون التوسعة في شبكات الصرف الصحي ضعيفة بالمقارنة مع التطور السكاني، وهذا يؤثر سلباً على مواقف المجتمع المحلي تجاه الهيئات المحلية مثل ظهور بعض المشاكل خاصة في فصل الشتاء، كما يتبين لدينا في هذا المجال ان التمويل يمكن أن يتأثر بالجانب السياسي والمواقف الخارجية تجاه القيادات الرسمية والوطنية، كما أظهرت النتائج الخاصة بأهم المعيقات التمويل أن قلة الوعي لدى المواطنين حول أهمية دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليهم" حصلت على أقل النسب 47% في هذا المحور وهي ومن وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي أن المواطن لديه ادراك حقيقي لأهمية دفع مستحقاته، ولكن في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة تنخفض نسبة الالتزام بتسديد المستحقات.

اما الفروق ما بين الهيئات المحلية فيما يتعلق بواقع التمويل نلاحظ أنه لا يختلف لدى فريق التخطيط الاستراتيجي باختلاف هيئاتهم المحلية، واختلاف الجنس والمؤهل العلمي كما لا يختلف باختلاف طبيعة العمل ويمكن أن يعود ذلك الى النظرة والموقف العام تجاه الممولين والمؤسسات التمويلية وسياساتهم وبسبب الموقف النمطي المتعارف عليه والذي يفرضة المانح تجاه المقترض لضمان السداد والاستفادة، عكس عامل سنوات الخبرة الذي يشكل الفارق ما بين وجهات النظر من قبل فريق التخطيط الاستراتيجي تجاه واقع التمويل حيث كانت بين الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات) و (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات) وذلك لصالح الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات)، كما أن الفروق كانت الفروق بين الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات و 10 سنوات فأكثر) وذلك لصالح الفئة العمرية (أقل من 5 سنوات) ويعود السبب أن أصحاب السنوات الاقل من 5 سنوات لا يملكون الخبرة الكافية تجاه التمويل وسياساته وتأثيره المباشر على المشاريع لذلك لا يوجد لديهم أي موقف سلبي تجاه السياسات التمويلية غير أن التمويل يساهم بالدعم ولا يمكن قرأة أبعاده المستقبلية.

3.5 التوصيات:

لأجل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة في ضوء النتائج والاستنتاجات والتفسيرات، تضع الباحثة عدد من المقترحات التي تصب لمصلحة المجتمع المحلي، ومن أجل تنفيذ المشاريع التنموية بالشكل السليم في هيئات الحكم المحلي، ولتحقيق التنمية المستدامة، التي تهدف لتلبية احتياجات المجتمع والهيئات المحلية، وعليه يمكن تقديم المقترحات التالية:

1- الاستغلال الأمثل للتمويل سواء كان التمويل خارجياً أو محلياً، وذلك بعد دراسة وتحديد الاحتياج بشكل دقيق وعمل جدوى خاصه به وادارته ومتابعة مراحل تنفيذه وعمل تقييم خاص بالمشاريع مع الاطراف المنفذه.

2- الاهتمام بإدارة التمويل وذلك بعمل وحدة خاصة بادارة التمويل بالمشاركة مع المجتمع المحلي وعمل تقييم ومتابعة دورية.

3- عمل دراسات خاصة بكيفية تفعيل دور المجتمع المحلي من خلال التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة.

4- وعمل دراسة حول بنود القانون التي تساهم في إشراك المرأة والشباب في مستويات إدارية قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة من أجل إشراكهم بالشكل الفعال، وحول دور القانون في حماية أهم بنود التنمية المستدامة.

5- تفعيل دور البلديات بشكل أعمق واعادة ثقة الجمهور بها، واعتبارها على أنها كيان مهم وقادر على التغيير للأفضل.

6- عمل حملات توعية في أهمية دفع الضرائب والمستحقات المترتبة على المواطنين، وأهمية المشاركة المجتمعية في تحسين وتطوير الهيئات المحلية بما ينسجم مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.

7- يجب على الهيئة المحلية وضع معايير محددة في تنفيذ الخطط التنموية الإستراتيجية من أجل قياس أثر المشروع ضمن المعايير المتعارف عليها محاياً ودولياً، من أجل علاج أي خلل و ضمان حسن سيرها بالشكل المطلوب (معايير إدارية أو فنية أو أثر ما لهذه المشاريع) والالتزام بها عند التنفيذ

8- توثيق التعاون وتفعيل دور القطاع الخاص مع الهيئات المحلية في إيجاد مصادر مالية مستدامة مقابل تسهيل مهمتها من قبل الهيئات المحلية، بالتعاون مع القاعدة الشعبية والمجتمعية بإدارة الهيئات المحلية.

المصادر والمراجع

1. أبو فريا، ز. (2013): " **العوامل المؤثرة في الإنفاق على المشاريع التطويرية في بلديات غزة (حالة عملية بلدية بيت لاهيا)**" الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين
2. أبو راس، م. (2016) " **تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنية التحتية التطويرية (مشاريع الطرق في بلدية غزة كحالة دراسية) كلية الهندسة**، الجامعة الإسلامية، غزة
3. اشتية، م. (2018): **البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطيني النشأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية**،الطبعة الثانية. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار– بكدار، رام الله.
4. بيومي، ر. (2016): **واقع التمويل الاجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر**. (مجلة كلية التربية – جامعة بور سعيد، العدد 22، 2017، ص858 – ص889).
5. بوسمينة،آ. (2017): **سبل تمويل التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة أو البواقي–** مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، الجزء 2، جوان، جامعة أم البواقي، الجزائر.
6. البطحة، ر. (2017): **مدى تطبيق التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى محافظة بيت لحم من وجهة نظر أعضاء مجالسها البلدية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس. القدس
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **وسلطة جودة البيئة، 2014. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين**،2014. رام الله – فلسطين.
8. جريري، إ. (2013): **رؤية تحليلية حوا استجابة برنامج تطوير البلديات / المرحلة الأولى للنوع الاجتماعي من خلال عمل صندوق وإقراض البلديات، أثر التمويل والدعم المقدم**

للهيئات المحلية ومراعاته لقضايا النوع الاجتماعي. مفتاح – المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي، صندوق تطوير وإقراض البلديات.

9. الحسيني، ن. (2016): "**السياحة الدينية وإمكانية التمويل المحلي/بلدية الكاظمية المقدسة (حالة دراسية)**" . التقني، مجلد 29. ص 93– 121.

10. حسان، ر. (2007): " **بلدية سلفيت ودورها العمراني والاقتصادي والاجتماعي 1945 – 2005م**". النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

11. حسن، م. (2012): **مقترحات لتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في قضايا التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية.** جامعة القدس، فلسطين.

12. الحسيني، ع. (1996): **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.

13. الحسيني، ع. (2002): **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.

14. الحاج، ط. (2002): **مبادئ التمويل**، الطبعة 1. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

15. حريزي، موسى وغربي، صبرينة. (2013). **دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الإجتماعية والتربوية والنفسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي ومرباح ورقلة، الجزائر،.23–34 :(13) 1

16. حماد، ن. (2016): **التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية وأثره على التنمية السياسية – دراسة ميدانية**، الطبعة1. دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس.

17. الخاروف، أ. (2008): **تخطيط استغلال الموارد المالية لدى المجالس البلدية في الضفة الغربية في ضوء التغيرات على الساحة الفلسطينية.** جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

18. دواووسة، خ. (2017): **دور المنظمات المجتمع الفلسطيني في تحقيق التنمية المجتمعية، أوراق بحثية**، بال ثينك للدراسات الإستراتيجية في تطوير مهارات البحث العلمي حول قضايا المجتمع الفلسطيني وتوطين إنتاج المعرفة في فلسطين، فلسطين.

19. رابح، ب. حبيبة،ع. (2013): **دور التمويل التبرعي "الوقف" في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي**. المؤتمر العلمي الدولي الثاني دول دور التمويل الإسلامي غير ربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، 20-21ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشري، الجزائر.

20. رشماوي، م. (2018): **دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

21. سماره، ن. (2013): **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**. جامعة الأزهر-غزة، فلسطين.

22. سفيان، ك. (2015): **الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة** – إشارة الى واقع الأوقاف في الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13، ص182-196، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.

23. سيد، م. (2015): **دور التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية في مصر**. كلية التجارة- جامعة عين شمس، مصر (www.aliqtisadalislami.net) 31-8-2019

24. صوافطة، ن. (2011): **مدى جاهزية بلديات (أ و ب) في الضفة الغربية لإدارة مسؤولية ضريبة الأملاك ورخص المهن**. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

25. صالح، أ. (2012): **نحو إدارة أنجع للمساعدات المقدمة للهيئات المحلية الفلسطينية دراسة حالة "صندوق تطوير وإقراض البلديات"**،جامعة القدس، رسالة ماجستير. القدس – فلسطين.

26. عبد الله، س. (2005): **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.

27. عبدالله، س. حن، ح. (2016): **تقييم آثار الدعم الخارجي المباشر للقطاع الخاص الفلسطيني**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.

28. العيساوي، ع. (2012): **التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، عمان–الأردن.

29. عبد الهادي، س. (2015): **التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية**، الطبعة 1. دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

30. فلاسبك، هـ. وآخرون (2018): **هيكل الاقتصاد الكلي والأسواق المالية وتمويل النشاط الحكومي، دروس لفلسطين**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، فلسطين.

31. قاسم، خ. (2007): **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

32. اللبدي، ن. (2015): **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**. الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

33. المصري، غ. (2006): " **العلاقة بين مؤسستي المحافظات والبلديات وانعكاس ذلك على أدائهما في مناطق الضفة الغربية**. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

34. مسلم،ح. (2017): **التقييم اللاحق للمشاريع الإستراتيجية التابعة لمديرية البلديات العامة دراسة حالة للمدة (2004 – 2015)** (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 102، 2018، ص 71–ص97).

35. محمد، م. (2017): **التنمية المستدامة: أبعادها ومكوناتها وأنماطها، المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني**. بحوث ومقالات، المجلد والعدد ع81.

36. معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، (2016): **دور البلدية في التنمية المحلية، مشروع دعم قدرات البلديات اللبنانية في مواضيع الإدارة والمالية**، لبنان.

37. مختاري، و. (2014): **الهيئات اللامركزية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة محمد خضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

38. المركز الفلسطيني للاتصال والدراسات التنموية. (2010): **الدليل الميسر في كتابة مقترحات المشاريع وتجنيد الأموال للمؤسسات الأهلية**، بتمويل من المؤسسة الألمانية للتنمية DED.

39. النعاس، ق. (2016): **دور سياسات التمويل في تطوير البلديات "حالة دراسية بلدية ورقلة"**. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير، الجزائر.

40. الهيتي، ن،ع. (2010): **الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً**، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

41. ياسين، س. (2014): **المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)**. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المراجع الأجنبية:

1. Bello، A. (2014): **Sustainable Development and the Role of Local Governance**: Experience from Malaysian Model Regions، Universiti Putra Malaysia، Malaysia.
2. Bregeon، L. Kasland، G. And Others. (2015): **Sustainable Development: A Local Government Opportunity?**. University of Oslo. Oslo.
3. Eglantina And Mimi، (2014): **Does financial aid help or harm developing countries: Case of Albania**، EuroEconomica، Issue 2(33)/2014 EPOKA University، Albania، Charles University، Czech Republic.
4. Gambetta،N. (2019): **The Financing Framework for Sustainable Development in Emerging Economies**: The Case of Uruguay، Faculty of Administration and Social Sciences، Universidad ORT Uruguay، Boulevard Spain 2633، Montevideo، Uruguay.
5. MOHAMED، S. (2014): **MALAYSIAN LOCAL GOVERNMENTS' ROLE TOWARDS SUSTAINABLE DEVELOPMENT FOCUSING ON KNOWLEDGE TRANSFER PRACTICES FRAMEWORK**، Faculty of Technology Management and Business، Universiti Tun Hussein Onn Malaysia.

6. Valencia، And Others. (2019): **Adapting the Sustainable Development Goals and the New Urban Agenda to the city level**: Initial reflections from a comparative research project. INTERNATIONAL JOURNAL OF URBAN SUSTAINABLE DEVELOPMENT، VOL. 11، NO. 1، 4–23

المواقع الالكترونية:

1. صلاح، ر. (2019): مفهوم التنمية المستدامة.
(https://mawdoo3.com/مفهوم_التنمية_المستدامة) 10-8-2019
2. منظمة الصحة العالمية.(2019): تغيير المناخ والصحة البشرية، سلع وخدمات النظام الإيكولوجي الخاص بالصحة.
(https://www.who.int/globalchange/ecosystems/ar/) 15-8-2019.
3. صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية) http://www.mdlf.org.ps) 18-8-2019
4. (قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية، المادة رقم (3))
5. أهداف التنمية المستدامة.(www.un.org/sustainabledevelopment/) 16-8-2019
6. Official Foreign aid given to Palestine During the Period between 1994-2017، 15-8-2019 (www.palestineeconomy.ps)
7. وزارة الحكم المحلي، (2011): التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية.
http://www.molg.pna.ps/ENG_Project_details.aspx?id=3 18-8-2019
8. وزارة الحكم المحلي، دليل رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.
http://www.molg.pna.ps/manual-final[1].pdf 17-8-2019
9. مجلس الوزراء، (2018): الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf 12-7-2019
10. الاتحاد الدولي للنقابات، (2008): تحدي المؤسسات الدولية: معلومات وإستراتيجيات عملية لمشاركة نقابات العمال مع المؤسسات المالية الدولية.(https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/challenging_IFI_arabic.pdf) 31-7-2019

الملاحق

أ . كتاب تسهيل المهمة

ب . كتاب التحكيم

ت . أدوات الدراسة قبل التحكيم

ث . قائمة المحكمين

حـ. أدوات الدراسة بعد التحكيم

ملحق (أ) : (كتاب تسهيل المهمة)

ملحق (ب) : كتاب التحكيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة د ..... .المحترم/ة

تحية واحتراماً وبعد،

فإنني أقوم بإجراء دراسة بعنوان" **واقع التمويل ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية** "، استكمالاً لنيل درجة الماجستير في بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية من عمادة الدراسات العليا جامعة القدس.

ونظراً لما عرف عنكم من معرفة واسعة واطلاع في مجال البحث والمنهجية البحثية، فأرجوا التفضل بتحكيم فقرات أداتي الدراسة المرفقتان، وافادتي بمدى مناسبة كل منها في قياس ما وضعت لقياسه ضمن بيئة الدراسة ومجتمعها، إضافة إلى وضوحها وسلامتها صياغة ودلالة.

مع بالغ شكري وتقديري،

الطالبة : أحلام مصطفى محمود بليدي

ملحق (ت) : أدوات الدراسة قبل التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " **واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي** " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات والتنمية البشرية؛ يرجى التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة لما في ذلك أهمية كبيرة في إنجاز هذه الدراسة علماً أن جميع البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها من خلال هذه الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أنها ستعامل بسرية تامة.

تعليمات إجابة الاستمارة للمبحوثين

1- إقرأ/ي الفقرات بتمعن قبل الإجابة.

2- ضع/ي إشارة (√) في فراغ الإجابة التي تراها مناسبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،

الطالبة: أحلام مصطفى بليدي

بإشراف: الدكتور ثمين هيجاوي

الإستمارة

المحور الأول: بيانات عامة:							
1	الهيئة المحلية	☐	طولكرم	☐	جنين	☐	نابلس
		☐	سلفيت			☐	قيلية
2	الجنس	☐	ذكر	☐	أنثى		
3	المؤهل العلمي	☐	دبلوم متوسط فأقل	☐	بكالوريوس	☐	دراسات عليا
4	مكان السكن	☐	مدينة	☐	قرية	☐	مخيم
5	طبيعة العمل	☐	المجلس بلدي	☐	وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	☐	الدائرة المالية
6	سنوات الخبرة في العمل	☐	أقل من 5 سنوات	☐	من 5- أقل من 10 سنوات	☐	10 سنوات فأكثر

المحور الأول: سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية		دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يتحكم الممول بمكان تنفيذ المشروع التنموي في الهيئة المحلية					
2	يتأثر حجم المشروع التنموي بسياسة الممول					
3	تؤثر المبالغ المرصودة الخاصة للهيئة المحلية على المشاريع التنموية					
4	تعترض الجهة الممولة على طبيعة المشروع المقدم من الهيئة المحلية مثل (زراعي، تعبيد طرق، شق طرق، كهرباء، مياه...الخ)					
5	يراعي التمويل الاحتياجات المستقبلية المحيطة بمنطقة المشروع					
6	تشترط الجهة الممولة وجود رقابة مالية فعالة لتقييم أداء الهيئات المحلية					
7	يشترط الممول وضع خطة شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للهيئة المحلية					
8	يحرص الممول على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة السائدة لتطوير أعمال الهيئات المحلية					
9	يساهم التمويل في مواجهة المشكلات التي تعيق تحقيق أهداف المشروع في الهيئات المحلية					
10	يزيد التمويل العبء المالي المترتب على الهيئة المحلية					

	المحور الثاني: مساهمات التمويل الاقتصادية في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يساهم التمويل في فتح مجالات جديدة للاستثمار التجاري والعقاري					
2	يساهم التمويل في خلق فرص عمل جديدة					
3	يساهم التمويل في تشجيع الصناعات المحلية					
4	يساهم التمويل في إنشاء مناطق صناعية					
5	يساعد التمويل في توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة					
6	يساهم التمويل في إنشاء مركز تجاري (الحسبة) يفي بجميع المتطلبات للمواطنين					
7	يساهم التمويل في تطوير وفتح الطرق المؤدية للمناطق الزراعية					
8	يساهم التمويل في فتح مجالات من اجل الصناعات التراثية والمحلية					
9	يساهم التمويل في ترسيخ العلاقة ما بين الهيئة المحلية والقطاع الخاص					

	المحور الثالث: مساهمات التمويل الاجتماعية في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يساهم التمويل في ترسيخ الوعي لدى المجتمع من خلال المشاركة المجتمعية في صنع القرار داخل الهيئات المحلية					
2	يساهم التمويل في انشاء مراكز ثقافية موحدة واندية شبابية وثقافية ورياضية					
3	يساهم التمويل في تطوير المرافق الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والمراكز الصحية وتوفير وسائل التعليم الحديثة والتكنولوجيا					
4	يساهم التمويل في زيادة الثقة ما بين المجتمع والهيئة المحلية					
5	تؤدي المشاريع الممولة الى التقليل من معدل شكاوي المواطنين					
6	يراعي التمويل خصوصيات كل هيئة محلية حسب عاداته وتقاليده وقيمه					
7	يهتم التمويل بالمشاريع التي تساهم بالمساواة ما بين الجنسين من حيث (التوظيف، اتخاذ القرار)					
8	يهتم التمويل بتوفر معلومات كافية حول نسبة مشاركة المرأة والشباب في النشاطات وأعمال البلدية					
9	يسعى التمويل إلى تشجيع المجتمع على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء المشروع					

	المحور الرابع: مساهمات تمويل في مجال الإدارة و الحكم الرشيد في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يشجع التمويل في توفير المعلومات اللازمة عن البلدية والمشاريع التنموية الخاصة بها عبر قنوات التواصل الاجتماعي بحيث تكون المعلومات متوفرة وفي متناول الجميع					
2	تأخذ البلدية بعين الاعتبار جميع الشكاوي المقدمة من المواطنين بموضوعية					
3	يشترط التمويل في توضيح مفهوم الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية داخل الهيئات المحلية					
4	يحفز التمويل العاملين في الهيئات المحلية على الالتزام بالقوانين الداخلية					
5	يسعى التمويل في إيجاد طرق سهلة من أجل مساءلة المسئولين أمام الجمهور					
6	يحرص الممول على تقديم الحوافز للهيئات المحلية صاحبة الأفكار الجديدة					
7	يساهم التمويل في إيجاد حلول لضعف الموارد المالية في الهيئات المحلية					
8	يساهم التمويل تدريب الموظفين داخل الهيئات المحلية في مجال إدارة المشاريع					
9	يساهم التمويل مساعدة الهيئات المحلية توضيح أهمية الإدارة ووضع مؤشرات لقياس مدى تحقق الأهداف					
10	يساهم التمويل التعرف إلى أهداف إدارية غير مخطط لها					

	المحور الخامس: مساهمات التمويل في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يساهم التمويل في ملائمة بناء شبكة الصرف الصحي مع احتياجات المواطنين					
2	يهدف التمويل إلى المحافظة على الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة					
3	يساهم التمويل في إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في الهيئات المحلية					
4	يؤدي تمويل المشاريع إلى رفع المستوى الجمالي والحضاري في الهيئات المحلية.					
5	يساهم التمويل في تطوير بنية تحتية فعالة وموثوق بها (المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق)					
6	يتماشى التمويل مع التطلعات في تخفيض الزحف العمراني على المناطق الزراعية					
7	يساهم التمويل في توجيه المواطنين في الهيئات المحلية لاستخدام الطاقة البديلة					
8	يساهم التمويل في إيجاد حلول للنفايات الصلبة					
9	يشجع التمويل في التخفيف من حدة التلوث البيئي (الهواء والماء والتربة)					

	المحور السادس: معوقات التمويل في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	عدم القدرة على إعداد الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية سليمة وموضوعية					
2	ضعف في إدارة التمويل وتوجيهه نحو المشاريع الممولة					
3	الشروط التي تفرضها الجهات المانحة من قبل صندوق البلديات					
4	الشروط التي تفرضها الجهات المانحة من قبل الممولين الدوليين					
5	ضعف التنسيق ما بين الوحدات الإدارية المشرفة على المشاريع التنموية والمنفذة لها					
6	ارتفاع تكلفة بعض المشاريع التنموية والأساسية المطلوبة من قبل المجتمع					
7	ضعف التخطيط في المشاريع					
8	عدم وجود كوادر مؤهلة لإدارة المشاريع					
9	قلة الوعي لدى المواطنين حول أهمية دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليهم					

شاكرة لكم حسن تعاونكم

ملحق (ث) : قائمة المحكمين

المحكمين

العدد	الاسم	المسمى الوظيفي	المكان
1	د. آمال هدهد	مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية	بلدية نابلس
2	د. سعدي الكرنز	دكتور في جامعة القدس	جامعة القدس
3	د. عبد الوهاب الصباغ	دكتور في جامعة القدس	جامعة القدس
4	د. إبراهيم عتيق	دكتور في جامعة القدس	جامعة القدس
5	أ. نزار سمحان	مدير وحدة التخطيط الاستراتيجي	صندوق تطوير وإقراض البلديات
6	د. محمد شاهين	مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة	جامعة القدس المفتوحة

ملحق (ح) : أدوات الدراسة بعد التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " **واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة في مدن شمال الضفة الغربية من وجهة نظر فريق التخطيط الاستراتيجي** " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات والتنمية البشرية؛ يرجى التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة لما في ذلك أهمية كبيرة في إنجاز هذه الدراسة علماً أن جميع البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها من خلال هذه الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أنها ستعامل بسرية تامة.

تعليمات إجابة الاستمارة للمبحوثين

1- إقرأ/ي الفقرات بتمعن قبل الإجابة.

2- ضع/ي إشارة (√) في فراغ الإجابة التي تراها مناسبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،،،

الطالبة: أحلام مصطفى بليدي

بإشراف: الدكتور ثمين هيجاوي

الإستمارة

المحور الأول: بيانات عامة:							
1	الهيئة المحلية	☐	طولكرم	☐	جنين	☐	نابلس
		☐	سلفيت	☐	قيلية		
2	الجنس	☐	ذكر	☐	أنثى		
3	المؤهل العلمي	☐	دبلوم متوسط فأقل	☐	بكالوريوس	☐	دراسات عليا
4	مكان السكن	☐	مدينة	☐	قرية	☐	مخيم
5	طبيعة العمل	☐	المجلس بلدي	☐	وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	☐	الدائرة المالية
6	سنوات الخبرة في العمل	☐	أقل من 5 سنوات	☐	من 5- أقل من 10 سنوات	☐	10 سنوات فأكثر

المحور الاول: سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية		دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يتحكم الممول بمكان تنفيذ المشروع التنموي في الهيئة المحلية					
2	يتأثر حجم المشروع التنموي بسياسة الممول					
3	تؤثر المبالغ المرصودة الخاصة للهيئة المحلية على المشاريع التنموية					
4	يتم ملائمة نوع التمويل مع احتياجات الحكم المحلي					
5	تعترض الجهة الممولة على طبيعة المشروع المقدم من الهيئة المحلية					
6	يراعي التمويل الاحتياجات المستقبلية المحيطة بمنطقة المشروع					
7	تشترط الدول الممولة وجود رقابة مالية فعالة لتقييم أداء الهيئات المحلية					
8	يستجيب الممول في الوقت المناسب لمتطلبات الهيئة المحلية					
9	يشترط الممول وضع خطة شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للهيئة المحلية					
10	يحرص الممول على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة السائدة لتطوير أعمال الهيئات المحلية					
11	يساهم التمويل في مواجهة المشاكل التي تعيق تحقيق أهداف المشروع في الهيئات المحلية					
12	يتم تصميم المشاريع بحيث تتماشى مع أولويات الممول					
13	يزيد التمويل العبء المالي المترتب على الهيئة المحلية					

المحور الثاني: مساهمات تمويل المشاريع الاقتصادية في الهيئات المحلية		دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يساهم التمويل في فتح مجالات جديدة للاستثمار التجاري والعقاري					
2	يساهم التمويل في خلق فرص عمل جديدة					
3	يساهم التمويل في تشجيع الصناعات المحلية					
4	يساهم التمويل في إنشاء مناطق صناعية					
5	يساعد التمويل في توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة					
6	يساهم التمويل في تطوير بنية تحتية فعالة وموثوق بها (المياه، الطاقة، الاتصالات، الطرق)					
7	يساهم التمويل في إنشاء مركز تجاري (الحسبة) يفي بجميع المتطلبات للمواطنين					
8	يساهم التمويل في تطوير وفتح الطرق المؤدية للمناطق الزراعية					
9	يساهم التمويل في فتح مجالات من اجل الصناعات التراثية والمحلية					
10	يساهم التمويل في ترسيخ العلاقة ما بين الهيئة المحلية والقطاع الخاص					

المحور الثالث: مساهمات تمويل المشاريع الاجتماعية في الهيئات المحلية		دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يساهم التمويل في ترسيخ الوعي لدى المجتمع من خلال المشاركة المجتمعية في صنع القرار داخل الهيئات المحلية					
2	يساهم التمويل في زيادة المشاركة المجتمعية في تقديم الخيارات الأفضل لسكان المنطقة					
3	يساهم التمويل في إنشاء مراكز ثقافية موحدة وأندية شبابية وثقافية ورياضية					
4	يساهم التمويل في تطوير المرافق الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والمراكز الصحية					
5	يساهم التمويل في زيادة الثقة ما بين المجتمع والهيئة المحلية					
6	تؤدي المشاريع الممولة إلى التهجير القصري للسكان بعض الأحيان					
7	تؤدي المشاريع الممولة إلى التقليل من معدل شكاوي المواطنين					

	تابع للمحور الثالث: مساهمات تمويل المشاريع الاجتماعية في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
8	يساهم التمويل في تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي					
9	يراعي التمويل خصوصيات كل هيئة محلية حسب عاداته وتقاليده وقيمه					
10	يهتم التمويل بالمشاريع التي تساهم في المساواة ما بين الجنسين من حيث (التوظيف, اتخاذ القرار)					
11	يهتم التمويل في توفير وسائل التعليم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة وتوفير المختبرات					
12	يسعى التمويل على تشجيع المجتمع على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء المشروع					

	المحور الرابع: مساهمات تمويل المشاريع في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يتيح التمويل للموظفين التدريب في مجالات الادارة وادارة المشاريع التنموية					
2	يساهم التمويل في توضيح أهمية الإدارة ووضع مؤشرات لقياس مدى تحقق الأهداف في الهيئات المحلية					
3	يساعد التمويل في توضيح مفهوم الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية داخل الهيئات المحلية					
4	يحفز التمويل العاملين في الهيئات المحلية على الالتزام بالقوانين الداخلية.					
5	يساهم التمويل في تحقيق نتائج إدارية غير مخطط لها					
6	تساهم المشاريع الممولة في تحقيق الأهداف العامة للهيئة المحلية.					
7	يحرص الممول على تقديم الحوافز للهيئات المحلية صاحبة الأفكار الجديدة					
8	يساهم الممول في وضع معايير التنمية المستدامة للهيئات المحلية التي تعكس التزام الهيئة في استمرارية المشاريع					
9	يساهم التمويل في إيجاد حلول لضعف الموارد المالية في الهيئات المحلية					

	المحور الخامس: مساهمات تمويل المشاريع في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	إطلاقا
1	يساهم التمويل في ملائمة بناء شبكة الصرف الصحي مع احتياجات المواطنين					
2	يهدف التمويل في المحافظة على الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة					
3	يساهم التمويل في إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في الهيئات المحلية					
4	يؤدي تمويل المشاريع إلى رفع المستوى الجمالي والحضاري في الهيئات المحلية.					
5	يساهم التمويل في تنظيم الوحدات السكنية					
6	يتماشى التمويل مع التطلعات في تخفيض الزحف العمراني على المناطق الزراعية					
7	يساهم التمويل في توجيه المواطنين في الهيئات المحلية لاستخدام الطاقة البديلة					
8	يساهم التمويل في تطوير البنية التحتية للصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار					

شاكرة لكم حسن تعاونكم

فهرس الجداول

الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1.1	توزيع إجمالي الدين الخارجي بحلول نهاية عام 2017	24
1.2	أهم نقاط التشابه والاختلاف ما بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية	70-67
1.3	توزيع مجتمع الدراسة من فريق التخطيط الاستراتيجي في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية موزعين حسب طبيعة العمل	73
2.3	توزيع مجتمع من أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي الدراسة حسب متغير الجنس	74
3.3	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:	74
4.3	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير طبيعة العمل	75
5.3	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	76
6.3	معامل ارتباط بيرسون ومعامل الاستخراج لمصفوفة ارتباط فقرات واقع التمويل في الهيئات المحلية ودوره في التنمية المستدامة في محافظات شمال الضفة الغربية	79
7.3	معامل ثبات كرونباخ ألفا حسب المحاور والدرجة الكلية لفقرات الأداة	80
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات واقع التمويل "سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية"	85
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور التمويل في التنمية المستدامة والدرجة الكلية في الهيئات المحلية لمدن شمال الضفة الغربي	87
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات الاقتصادية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربي	89
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات الاجتماعية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية	91
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات في مجال الإدارة والحكم الرشيد في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية	93
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور دور التمويل في المساهمات في مجال البيئة والبنية التحتية في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربي	96
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات التمويل في الهيئات المحلية في مدن شمال الضفة الغربية مرتبة تنازليا	97

فهرس الاشكال

الجدول	موضوع الشكل	الصفحة
1.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	74
2.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	75
3.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل	76
4.3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل في وحدة التخطيط الاستراتيجي والمشاريع	77

قائمة الملاحق

	الموضوع	الصفحة
أ.	كتاب تسهيل المهمة	122
ب.	كتاب التحكيم	123
ت.	أدوات الدراسة قبل التحكيم	124
ث.	قائمة المحكمين	129
ح.	أدوات الدراسة بعد التحكيم	130

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
مصطلحات الدراسة	ج
المختصرات	د
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	
1.1 المقدمة	2
2.1 مشكلة الدراسة	4
3.1 مبررات الدراسة	4
4.1 أهمية الدراسة	4
5.1 أهداف الدراسة	5
6.1 أسئلة الدراسة	5
7.1 منهجية الدراسة	6
7.2 مجتمع وعينة الدراسة	7
7.3 حدود الدراسة	7
7.4 محددات الدراسة	8
7.5 هيكلية الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
الأدب النظري	11
الدراسات السابقة	54
التعقيب على الدراسات السابقة	65
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
1.3 منهجية الدراسة	72
2.3 مجتمع الدراسة	72
3.3 أداة الدراسة	77
4.3 الاختبار المسبق للأداة:	78

1.4.3 صدق أدوات الدراسة	78
2.4.3 ثبات أدوات الدراسة	80
5.3 متغيرات الدراسة	81
6.3 إجراءات تنفيذ الدراسة	81
7.3 المعالجات الإحصائية	82
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
1.4 نتائج الدراسة	84
2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:	84
1.2.4 محور سياسات الممول في تنفيذ المشاريع في الهيئات المحلية	85
2.2.4 محور دور التمويل في التنمية المستدامة في الهيئات المحلية	87
3.2.4 محور معوقات التمويل في الهيئات المحلية	97
الفصل الخامس: الاستنتاجات والملاحق	
تمهيد	108
المقدمة	108
تفسير نتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها	108
تفسير نتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها	109
تفسير نتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها	110
التوصيات	111
مراجع الرسالة باللغة العربية	113
مراجع الرسالة باللغة الانجليزية	118
المواقع الالكترونية	120
ملاحق الرسالة	121
فهرس الجداول	135
فهرس الاشكال	136
قائمة الملاحق	137
قائمة المحتويات	138